

مذكرات

عبد الجبار الراوي

" وتلك الأيام نداولها بين الناس "

سورة آل عمران

القرآن الكريم

مذكـــرات
عبدالجبار الراوي

م. سرمد حاتم شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

قدر لي ان اكون موظفاً في ثلاثة عهود تداولت الحكم في وطننا، وأن تكون وظائفي فيها ذوات صلة بجزء من تاريخنا. لذلك أجد من الواجب علي أن أقدم للقارئ الكريم خلاصة مشاهداتي وما اطلعت عليه من امور وما مر بي من أحداث، وملاحظاتي عليها.

العهد الاول، حين كان العراق تابعاً للدولة العثمانية، وسلطانها خليفة المسلمين وامره واجب الطاعة. فلما أعلنت الحرب العظمى الاولى عام ١٩١٤ ودخلتها الدولة العثمانية الى جانب ألمانية، اعلن الخليفة الجهاد، فأصبح مفروضاً على المسلمين تلبية دعوة الجهاد واداء الواجب الديني . وما لبث العراق ان غدا ساحة حرب بين العثمانيين والبريطانيين. وقد دونت عن ذلك العهد مشاهداتي، وطبيعة الحياة، والدراسة، وكيفية اعداد الضباط الاحتياط وإشراكهم في ميادين القتال، وقد كان من نصيبي ان اكون في الجيش الذي كان يحاصر (جنرال تاونزند) البريطاني وقواته في (كوت الامارة) مركز محافظة واسط الآن، ويصد في الوقت نفسه هجمات القوات البريطانية الاخرى التي تحاول فك حصار (جنرال تاوزند) ويضطرهُ الى الاستسلام. ثم كان الظفر للقوات البريطانية الاخرى إذ استطاعت ان تتغلب على الجيش العثماني وتجبره على الانسحاب، وتحتل بغداد بقيادة (جنرال مود) البريطاني. وقد وصفت الحالة في بغداد، بعد دخول البريطانيين، ومعاملتهم للضباط والجنود الذين تخلفوا عن الجيش العثماني المنسحب من بغداد.

وكان العهد الثاني، بعد ان زالت الحكومة التابعة للدولة العثمانية واحتلت القوات البريطانية العراق وتولت ادارته. وكانت افكارنا يومئذٍ مشبعة بما قرأناه وسمعناه عن نهضات الامم ونيلها استقلالها، وأمانينا القومية تصبو الى اليوم الذي يتحقق فيه أملنا

في قيام دولة عربية. وقدم الى العراق ضابط عراقي اسمه: جمال علي، مندوباً من الثورة التي قامت في الحجاز بزعامة الشريف حسين بن علي أمير مكة، لترغيب الضباط العراقيين في الأنضمام اليها، فاتصلت به مبدياً له رغبتي في التطوع يحدوني ذلك الأمل. وقد وصفت طريق البحر الذي سلكته عام ١٩١٧ للالتحاق بجيش الثورة الشمالي. ودونت آراء طالب باشا النقيب في هذه الثورة وهو في القاهرة، التي كانت منفى له، وانا في طريقي الى العقبة. كما وصفت أوضاع جيش الثورة منذ انضمامي اليه حتى دخوله دمشق وتأليف الحكومة العربية فيها وتتويج الامير فيصل بن الشريف حسين بن علي ملكاً عليها، وما تبع ذلك من إسقاط (جنرال غورو) الفرنسي هذه الحكومة العربية التي كانت مناط آمال ابناء الضاد، وتشتُّت العاملين فيها من رجال السيف والقلم العرب وعودتهم الى بلدانهم، بعد ضياع جهودهم في إنشاء الدولة العربية، مفجوعين بخيبة آمالهم القومية، وذكرت كيف عدت الى العراق عن طريق الصحراء، واصفاً للاماكن التي مررت بها.

والعهد الثالث، هو العهد الوطني الذي ابتدأ بإنشاء الحكومة العراقية، واستحداثه وزراة الدفاع ونصبه فيصلاً ملكاً على العراق. وقد وصفت الوضع بعد الثورة العراقية، واعلان العفو العام، ودعوة الضباط العائدين، أمثالي، للتسجيل في وزارة الدفاع، ودخولنا المدرسة العسكرية عام ١٩٢١، وتدربنا على يد هيأة تدريب بريطانية، ثم تصفية رتب الضباط. وبينت كيفية نقلي من وزارة الدفاع الى الشرطة لقيادة الهجانة الشمالية، وأسباب احداث بيارق الهجانة. وذكرت الاحداث المهمة في أوائل أيام الحكم الوطني، ومنها قدوم لجنة من (عصبة الامم) الى الموصل لتتعرف رأي اهلها في مطالبة تركيا بالموصل. ووصفت طبيعة العمل والاحوال في تلك الايام، وتدخل الضباط البريطانيين. وتوسعت في تفصيل الأحداث المتعلقة مباشرة بوظائفي، واهمها ثورة من سمُّوا "الاخوان" النجديين لما كنت مديراً للبادية، وتمرد العشائر في الديوانية، محافظة القادسية الآن، عام ١٩٣٥ لما كنت مديراً لشرطتها، وانقلاب بكر صدقي لما كنت مديراً لشرطة بغداد، وتمرد الملا مصطفى البارزاني وعزيز ملو لما كنت مديراً عاماً للشرطة.

ودوّنت ملاحظاتي على الزراعة والعلاقات الزراعية، وقانون إدارة الألوية، ونظام دعاوى العشائر، والتدخل الحكومي في الانتخابات النيابية لما كنت متصرفاً للحلة، محافظة بابل الآن، وأوضاع السجون لما كنت مديراً عاماً للسجون. وذكرت كيف رشحت لعضوية مجلس النواب وانتخابي نائباً عن لواء الدليم، محافظة الانبار الآن، واختياري لعضوية (مجلس الاتحاد العربي) الذي عقد مع المملكة الاردنية الهاشمية، ووصفت الحالة العربية آن ذاك الى قيام الثورة على الملكية في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.

إن هذا الكتاب ليس سيرة شخصية، او تاريخاً للأيام التي عاصرتها، وانما هو سرد للأحداث التي وقفت عليها، والامور التي اطلعت عليها، ووصف للأماكن التي شاهدتها واحوال الناس فيها، كما أنه ليس شاملاً لجميع التفصيلات إلا بالقدر الذي اعرفه، متضمناً آرائي الشخصية في بعض الحالات. وهو يعتمد على ما شاهدته وما دونته منذ ايام الدراسة والوظيفة، وما زال راسخاً في الذاكرة. أما الهوامش، فهي للتوضيح.

لقد حرصت ان تكون اعمالي بما يرضي الله، ويوافق العدالة والمصلحة القومية، وبذلت جهدي في خدمة وطني بأفضل ما أستطيع، إلا أن جهدي هذا كان متواضعاً اذا قيس بجهد أي من أولئك الرجال الرواد، الذين عاصرتهم، واضطلعوا بإنشاء دولة العراق الحديث.

وإذا كان لي أن أنشد من القارئ الكريم شيئاً، فهو أن يعذرني مّما قصرت فيه، فإن العصمة لله تعالى وحده، وهو ولي التوفيق.

الفصل الأوّل

راوة وأيام الدراسة في العهد العثماني

موقع راوة

حينَ تعود بي الذاكرة الى قريتي راوة، التي ولدت ونشأت فيها، أشعر بحنين شديد إلى تلك الأيام الخوالي التي أمضيتها فيها، متمتعاً بأيام الطفولة، بكل ما تعنيه هذه العبارة.

كانت راوة في مطلع القرن العشرين قرية [١] لايزيد طولها على (١٥٠٠) متر، ولا يزيد عرضها على (٢٠٠) متر، تقوم على الشاطئ الايسر لنهر الفرات [٢] . يقطعها طولاً طريقان متوازيانِ: أحدهما مُحاذٍ للجبل، والاخَرُ مُحاذٍ للنهر. ويقطعها من منتصفها طريق ثالث، والسوق واقعة في هذا الطريق، كما تخترقها سبعة أزقة عرضاً. وهي تقع على سفح جبل لايزيد ارتفاعه على (٢٥) متراً عن مستوى سطوح بيوت القرية، ولايزيد عرضه على (٥٠٠) متر، وفي آخره قلعة (مدحت باشا) [٣] . والجبل يظهر على شكل شبه جزيرة يحيط به الماء من جهاته الثلاث. وراوة تؤلّف منظراً خلاباً، فهي متصلة بالبساتين من الشرق والغرب، ويقابلها في وسط النهر (طيَّن) [٤] وجزر عامرة، بعضها مأهولة ومزروعة أشجاراً، ومما يزيد في جمالها وروعتها أصوات النواعير المقامة على جانبي النهر، التي تدور بقوة تيار الماء، تسقي المزارع والبساتين التي تحوي افضل اشجار الفاكهة. ومن أية جهة يأتيها الهواء فهو لطيف ونقي، لأنه يمر بنهر الفرات المتعرج الذي تكتنفه التلال من جانبيه، وتحاذيه المزارع والبساتين، وماء النهر صافٍ، وصالح للسباحة في أغلب الأحيان.

---

(١) أصبحت قرية راوة ناحية تابعة لقضاء عانة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

(٢) يعرف هذا الجانب باسم (الجزيرة)، ويعرف الجانب الأيمن باسم (الشامية).

(٣) حينما كان مدحت باشا والياً على العراق، فكر في استتباب الأمن في الجزيرة بين دجلة والخابور والفرات، التي تسيطر عليها العشائر، ولا سيما عشائر شَمَّر، فرأى ان افضل موقع متوسط بالنسبة الى الجزيرة هو موقع راوة، فشيد هذه القلعة لتكون ثكنة للجند: تراها العشائر، وتحسب لها حساباً.

(٤) جمع (طينة) وهي الجزيرة التي يغمرها الماء في موسم الفيضان، وتزرع بالخضر صيفاً، بخلاف الجزيرة التي لا يغمرها الماء في موسم الفيضان.

تبعد راوة عن الموصل زهاء (٢٠٠) كيلو متر، وليس بينهما نهر، والطريق بينهما يقطع الجزيرة عرضاً ماراً بموقع (الحضر) التاريخي الذي لايبعد عن راوة أكثر من (١٥٠) كيلو متر. وتبعد عن بغداد (٣٢٠) كيلو متراً مروراً بالرمادي. والطريق عينه يستمر من الجانب الآخر من النهر مقابل راوة الى ألبُوكمال ودير الزور بمحاذاة الفرات، والمسافة الى دير الزور تقارب المسافة الى بغداد. أما نفوسها فتقارب (٥٠٠٠) نسمةً وهي تحتوي على نحو (٥٠٠) دار.

سكان راوة

ان هذه القرية ليست من القرى القديمة التي لها تاريخ مدون، كعانة مثلاً، وإنما هي واحدة من القرى المنبثة على جانبي الفرات، حيث شيد في كل قسم من الأراضي بناء ضخم يمتد داخل النهر من أجل النواعير التي تدور بقوة جريان الماء، وكل بناء للنواعير يسمى (جَرْيَةً)، أي: قرية، ولكل (جَرْيَة) اسم يميزها من غيرها من القرى. وراوة هي احدى تلك القرى التي كان فيها أربعة نواعير تسحب الماء، وثلاثة نواعير تدير طواحين الحنطة والشعير.

والراويّون هم من جَدّ واحد، هو السيد يحيى بن السيد حسون. كان جده يسكن منطقة حديثة، أو (بروانة) المقابلة لحديثة قبل أكثر من (٦٠٠) سنة. وهو حفيد السيد احمد الجد الأعلى للراويين، الذي يمتد نسبه الى سيدنا الحسين، رضي الله عنه. والسيد احمد هو أخو السيد محمد جد السادة الحديثيين، وهما ولدا السيد نجم الدين المدفون في حديثة، ومرقده معروف فيها.

وقد كان جدهم الأعلى السيد أحمد، الساكن في منطقة حديثة، الولد الأكبر وأبرز شخصية في منطقته. وكان الولاة في بغداد يمنحونه حق استيفاء رسم الدولة من تلك المنطقة مقابل مبلغ مقطوع يدفعه الى خزينة الولاية في كل سنة. وكان السيد أحمد غاية في الجود والكرم، ذاعت شهرته بين العشائر، فكان ينفق كل وارداته، حتى أقعده ذلك عن تأدية (المقطوع) مدة سنتين، مماطلاً الولاية. فلما يئست الولاية، وخشيت على وارداتها، سير الوالي اليه قوة من الفرسان، فنزلت في ضيافته، وبدأ يجمع المال ليسلمه

إليها. وقبل أن يكمل جمع المال، تعرض أحد أفراد القوة لإحدى فتيات القرية، فأثار فعله حفيظة السيد أحمد ورجاله، فهاجموا رجال القوة، وقضوا عليهم جميعاً، واستولوا على سلاحهم وعتادهم. ولجأ السيد أحمد الى منطقة الخابور في سورية. ثم بعد سنوات عاد الى حديثة، موطنه الأصلي، ليري الحال هناك، فعلمت السلطة المحلية، التي كانت تطارده بعودته، فأرسلت قوة للقبض عليه، فلم يستسلم، وقاتلهم حتى قتل، ودفن في قرية (البروانة). كانت هذه الحادثة ذات أثر مؤلم لدى سكان المنطقة، لإنه كان محبوباً لديهم، ورمزاً لمقاومتهم ظلم السلطة. وما زالوا يرددون قصائد الرثاء التي قيلت فيه.

وقد وُلِدَ للسيد يحيى بن حسون، الذي كان يسكن في موقع راوة الحالي، ولدان: أحمد، وحسان. وولد لأحمد: عبدالله. وولد لعبدالله: سرحان، وحسين، وعبيد. ومن سرحان تكونت عشيرة (السراحنة) التي نحن أحد أفخاذها المعروفين بِـ (آل فِتّيان). وولد لحسين: عبدالله الملقب بساهوك، ومنه تكونت عشيرة (السواهيك) التي اشتهر من رجالها العلامة طَهَ الراوي، والشيخ محمد سعيد عبدالغني الراوي. أما حسان فهو جد الشيخ رجب الكبير الذي انحدرت منه عشيرة (الشيخ رجب) التي اشتهر من رجالها الشيخ ابراهيم الراوي (٥) في بغداد وأخوه الشيخ محسن (٦) في راوة.

وهكذا توسعت هذه القرية، وهاجر أعداد من سكانها الى المدن المجاورة كعانة والى المدن الكبيرة كبغداد والموصل ودير الزور.

واهل راوة، سادة حسينيون (٧) وذلك ثابت بالنسب الموثق لديهم، وطريقتهم رفاعية (٨) وهم يحفظون أنسابهم وأنساب أقاربهم في المدن الأخرى، وقد عرف أخي

---

(٥) العالم الجليل شيخ السجادة الرفاعية، وكان صاحب تكية ومكتبة السيد سلطان علي في بغداد المعدة للعلم والعبادة، وقد كان على جانب عظيم من الأخلاق والمروءة.

(٦) الأخ الاصغر للشيخ ابراهيم الراوي، وكان صاحب التكية المشهورة باسمه في راوة التي لا تنطفئ نارها، وكان على جانب عظيم من الكرم والزهد والتقوى.

(٧) نسبة الى الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما.

(٨) نسبة الى الشيخ أحمد الرفاعي صاحب الطريقة المعروفة.

مالك الفِتْيان من بين من يحفظ تلك الأنساب.

تجارة وزراعة راوة

يشتغل أغلب أهل راوة بالتجارة، ونقل الأموال الى الموصل على ظهور الإبل عن طريق الجزيرة، وإلى بغداد بواسطة (الشخاتير) (٩) في نهر الفرات الى الفلوجة، ثم تنقل بوسائط النقل البرية الى بغداد. وكانت تجارة العراق، قبل الحرب العظمى الأولى، تأتي عن طريق حلب، أي: أن الاموال التجارية تأتي بحراً الى الاسكندرونة (١٠) – ميناء حلب البحري الطبيعي – ومن الإسكندرونة تنقل الاموال الى حلب، ومن حلب الى مسكنة – ميناء حلب النهري – ومن مسكنة، ينقلها الراويون والموصليون الى الموصل.

أما أموال تجارة بغداد، فتستمر بـ (الشخاتير) الى الفلوجة، ومن هناك ينقلها أصحابها الى بغداد. وبهذه الواسطة أصبحت لتجار راوة علاقة متينة بتجار حلب والموصل، فمن حلب يجلبون الأقمشة والملابس الفاخرة وما يحتاجه البدو، فيبيعونها لهم دَيْناً الى موسم الربيع، ويجلبون بدلاً منها السمن والصوف والوبر، ويغزلون الصوف والوبر ويحوكون منهما عباءات، يصدرونها الى البدو، والى دير الزور وحلب والموصل. وهكذا يكررون جلب البضاعة، ويوثقون علاقاتهم بتجار حلب والموصل، حيث تعود الأباعر التي نقلت بضاعة حلب محملةً من الموصل بالجوز والدلاء والتبغ والملابس والأحذية وغيرها. وعلى هذه الصورة بقيت تجارتهم مزدهرة الى أن انتهت الحرب العظمى الأولى، فقسمت البلاد العربية، التي كانت لها وحدة اقتصادية، الى دويلات، كل لها (كماركها) وقيودها، مما سبب فتوراً، ثم موتاً لهذه التجارة، وإهداراً لتلك المكاسب.

اما الزراعة، فلا تكاد تسد حاجتها، لضيق الأرض بين الجبل والنهر. وكان يزرع فيها نوعان من القطن: أصفر وأبيض، وتنتج الأرض من الخضراوات والفواكه أجودها.

---

(٩) جمع شختور، وهو نوع من السفن التي كانت تستعمل في نهر الفرات لنقل البضائع والمسافرين بين المدن الواقعة عليه في سوريا والعراق، من الرَّقَّة الى الفلوجة، مارةً براوة وعانة.

(١٠) يخضع ميناء الاسكندرونة لتركية حالياً.

وقد وسع الراويون زراعتهم في القرى غرب وشرق راوة بعد شيوع (المكائن) للري، وبإنشاء السدود على جانبي النهر، وباصطناع الجزر في وسطه بغية زراعتها، وكذلك زراعة (الطيّن) خلال موسم واحد قبل غرقها عند ارتفاع النهر، مستعملين الحجارة الكبيرة والنورة التي يصنعونها بأنفسهم، وتعوض عن السمنت في بناء السدود وأبنية النواعير الضخمة، فأنشأوا على جانبي النهر قرى وبساتين عامرة.

الحياة العامة في راوة

يعيش اهل راوة عيشةً إسلامية بكل معنى الكلمة، بعيدين كل البعد عن المحرّمات، متمسكين بدينهم، يُهْرَعُون الى المساجد للصّلاة، وتاركُ الصلاة عندهم منبوذ ومكروه، يشار إليه بالبنان استخفافاً واستهجاناً. وليس بينهم رجل بلا عمل، فهم: بين تاجر، ومزارع، وصاحب أباعر ينقل عليها أموالاً تجارية، أو صاحب (شخاتير) ينقل فيها أموالاً تجارية أو حطباً جزلاً الى كربلاء في أيام الفيضان.

أما الأطفال، فيذهبون الى الشيوخ، ليتعلموا قراءة القرآن والكتابة، ولهذا قَلّ فيهم من لا يعرف القراءة. ومثلما يتعلم الطفل القراءة، يتعلم السباحة وركوب الحيوانات من خيل وأباعر وحمير. ويتعلم الأولاد الرماية منذ الصغر، وتقام في الأعياد مسابقات لركوب الخيل والرماية حيث يوضع رأس سُكَّرٍ (قند) هدفاً، فمن أصابه أخذه، ومن أخطأه خسر ما يعادل عشرين فَلْساً. وهكذا يشب الطفل متعلماً كل ما يلزمه في الحياة في تلك الأيام.

فالحياة في راوة اسلامية فطرية بحتة، وهي أقرب ما تكون الى البداوة، لأن القرية متصلة بالجزيرة، وقبائلها البدوية المتنقلة مثل عشائر شَمَّر، وبالشامية وقبائلها البدوية المتنقلة مثل عشائر عنزة. وهم دائماً على اتصال بالعشائر من الجانبين، تجمعهم علاقة احترام متبادل.

وفي أوقات الراحة يجتمع الراويون بالدواوين، وكان في هذه القرية أكثر من أربعين ديواناً مفتوحة للضيوف وللسمر وللمشاورة فيما يهمهم عند الملمات حين تصيبهم مظلمة من الحكومة، أو حين يداهمهم غزو، أو تنهب لهم قافلة، أو يحدث نزاع بين فخذين

من أفخاذ العشيرة، فيقررون ما يلزم تجاه الحكومة، أو تعقب الغزو واسترجاع المال المنهوب، او حماية المستجير بقوة السلاح. فتراهم مسلحين يصبون قذائف الرصاص لبنادقهم خوفاً من أن تقّل أو تفقد، ولهذا كانوا يقولون:

ال ما يصب الفِشكْ ما يگعد بْدِيوانْ　　يلبس خصور ومعاضد ويْگابِل النِسوانْ

ومع أن السيطرة الحكومية على الطرق كانت مفقودة، كانت قوافلهم تسير بين البدو بكل أمان، لأنهم أقوياء مسلحون، يسترجعون ما يؤخذ منهم، إما بطريق الحرب والقوة، وإما بطريق (الوسگة) [١١]. ولأنهم سادة كرماء [١٢] لا يعتدون على أحد، دواوينهم مفتوحة. ولأن راوة معبر بين الجزيرة والشامية مما جعل للراويين علاقات وصداقات حميمة مع البدو.

أيام راوة

لو أردت أن أحصي ما مر على راوة من حوادث، لاحتجت أن أُفرد لها جزءاً كبيراً من هذا الكتاب، إلا أني أذكر ثلاث حوادث، أولها: تمثل كيف تحتضن راوة من يستجير بها، وكيف احتضنت سليمان بك الشاوي حينما هرب من بغداد، وثانيها: كيف ردت راوة (أبا الخيل) لما هاجمها بعد أن سيطر على عانة، وثالثها: كيف نصرت الثورة العِراقية، وتبنتها على الرغم من وجود علي السليمان شيخ عشائر الدليم مع القوات الحكومية في عانة.

كان (الإخوان) [١٣] قد غزوا العراق، ودخلوا كربلاء وهدموا القباب المضروبة على مراقد آل البيت الكرام، فاعتقد والي بغداد، سليمان باشا الكبير، أن هذه الغزوة النجدية حدثت بتحريض من رئيس عشائر العُبَيْد، سليمان بك الشاوي، المقيم في بغداد. لهذا

---

(١١) حجز مال أو شيىء يعود لمن اعتدى، وعدم فكه أو تسليمه الا بعد الحصول على المال المنهوب.

(١٢) جاء أحد الاشخاص الى الملك فيصل الأول طالباً منه ان يعينه شيخاً لعشيرته، فأجابه الملك: كَبّرْ صحنك ياولدي. أي: أكثر كرمك للضيوف.

(١٣) مجموعة من عشائر نجد، حاولت ان تنشر نفوذها في الجزيرة وما حولها بالقوة.

غضب الوالي وأمر بالقبض عليه، فهرب، فحذرت الحكومة من إيوائه، وأنذرت كل عشيرة أو قرية تؤويه بعقوبة شديدة، فتوجه الى راوة، فاحتضنته، وقبلت (دخالته) (١٤) متحملةً غضب الحكومة. فسير الوالي قوة كبيرة عن طريق دير الزور وسنجار. فلما سمع أهل راوة بالقوة الموجهة نحوهم، تدارسوا الأمر، واستقر رأيهم على أن يتوجهوا نحوها مستقبلين بدفوفهم، لا محاربين. وتم لقاؤهم مع القوة في قرية (الصمة) التي تبعد زهاء (٧٥) كيلو متراً غربي راوة، مرحبين بها. فترجل القائد، وتصافح معهم مرحباً، وقائلاً:

أحِبُّ الصالحين ولست منهم وأرجو أن أنالَ بهم شَفاعَةْ

فرد عليه السيد أحمد أحد أولاد السيد حسان من عشيرة الشيخ رجب، قائلاً:

تحبُّ الصالحين وأنت منهم وتعلو فوقهم شِبراً وباعا

ونزل الجند في قرية (الصمة). وقام الراويون بضيافتهم، مبينين للقائد أنهم محاطون بعشائر لهم قواعد وأعراف إذا لم يحافظوا عليها عاشوا محتقرين. وأهم هذه القواعد: الضيافة، وقبول اللاجئ، إضافة الى أن سليمان بك لم يرتكب عملاً ضد الدولة ليستحق العقوبة، وطلبوا له العفو. فصدر العفو عنه، وتوجه مع القوة الى بغداد لمواجهة الوالي مكرماً.

أما حادثة (أبي الخيل)، فهي أنه في سنة ١٩٠٩، جاء الى بغداد صالح الحسن المهنا الملقب بـِ (أبي الخيل) فاراً من سجن حائل (١٥) بعد ان توفي محمد العبد الرشيد. إلا ان هذا الشخص جمع له جموعاً من متشردي نجد، وتوجه بهم الى الجزيرة يعيث فيها فساداً. فالتقى مع شيخ شَمّر، الشيخ هادي الجَرْبَة، المشهور بشجاعته، ففَرَّ من وجه (أبي الخيل) لاجئاً الى راوة، فاحتضنته. طمع (أبو الخيل) في راوة وهاجمها، ظاناً أنها ستكون لقمة سائغة له كسائر قرى نجد التي اعتاد مهاجمتها، فقابله الراويون خارج قريتهم. ولما أراد هادي الجربة معاونتهم، رفضوا ذلك، فحققوا المثل بأنهم "يقرون

---

(١٤) الاستجارة، وطلب الحماية.

(١٥) عاصمة ابن رشيد.

الضيف ويضربون بالسيف". وبقي (أبو الخيل) ثلاثة أيام يحارب الراويين، فعجز أن ينال منهم منالاً، ورجع يجر أذيال الخيبة.

والحادثة الثالثة، يوم الثورة على البريطانيين، حيث امتدت الثورة العراقية الى راوة، من دير الزور وألْبُوكمال و (العگيدات)، واحتضن الراويون رجال الثورة العراقية الآتين من دير الزور مع مدفعهم وبغالهم، وقاموا بالتموين والعلوفة والضيافة. وطردوا الحاكم البريطاني وشيخ الدليم من عانة، واتفقوا مع الشيخ نجرس الگعود، أحد رؤساء عشائر الدّليم، فهددت الحكومة أهل راوة، بكتاب صادر عن متصرف الدّليم، محمد رشيد العمري، (تاريخه مارت/آذار ١٩٢١ ورقمه ١١٦٩)، يقول فيه: "الى الراويين الطاغين الباغين... فإن لم تطيعوا وتخضعوا وتسلموا المدفع للحكومة كما حررنا، فيكون محققاً عندكم أن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم... ان الطيارات اذا رفعت... واذا المدافع زحفت... فذلك يوم عسير على المتمردين..." وتبعت ذلك تهديدات أخرى كثيرة، إلا أن الراويين استمروا في ثورتهم، وأصبحوا ملجأ للثوار الهاربين من بغداد، ووصل الى راوة من رجال الثورة: يوسف السويدي ومحمد الصدر والشيخ فيصل المغير، ومن الضباط: كامل شبيب وأحمد بهجت وعبد الحميد القشطيني وكريم شاه وشريف الفضلي. وبقيت راوة مركزاً للثوار الى أن غادرها هؤلاء الى بغداد.

وعلى أثر ذلك، أرسل البريطانيون، في أحد أيام الجُمُعات، على راوة سبع طائرات، وقصفتها قصفاً شديداً بالقنابل وأمطرتها بالرشاشات، واعقبت ذلك بالقاء مناشير تطالب إرسال وفد الى الرمادي للمفاوضة، فاختارت راوة لذلك ابن عمنا محمد فتيان، والحاج مصطفى اليوسف ابن عم الشيخ إبراهيم الراوي، واتفق الوفد مع المفتش الإداري البريطاني على أن تحافظ راوة على النظام الى أن تؤلف الحكومة الوطنية.

الدراسة في راوة

حينما كنت طفلاً، لم يكن في راوة في زمان الحكم العثماني مدرسة نظامية، وإنما كان فيها كتاتيب يتعلم فيها الأطفال القراءة والكتابة، ومن أراد مواصلة التعلُّم، توجه الى

بغداد أو تدرج من مدارس عانة الى بغداد، وقد فتحت في أواخر ايام الحكم العثماني مدرسة ابتدائية واحدة في راوة.

وكان في راوة ثلاثة كتاتيب: (كُتّاب المُلاّ أحمد)، وكان محله في (جامع راوة البراني) (١٦) المتصل بالجبل غرباً. و (كُتّاب الكجي) الذي يعلم الأولاد في مسكنه الواقع في وسط راوة. و (كُتّاب المُلاّ المكسر) في طرف راوة الشرقي. وكان (كُتّاب المُلاّ أحمد) احسن الثلاثة، فقد كان يُعْنَى عناية جيدة بتعليم الصبية القراءة والكتابة في وقت واحد. ويتم تعليم قراءة القرآن الكريم على الطريقة القديمة المألوفة، ويتم تعليم الكتابة على لوح (الزنك) بالقلم القصب والمحبرة السوداء والممحاة.

وكان محل الدراسة يفرش بالحُصُر فقط، صيفاً وشتاء. وشيخ الكتاب يراقب الأطفال، ويطلب منهم السلوك الحسن في الخارج، حتى إنه كان يمنعهم من السباحة، ويحدّد لذلك أوقاتاً معينة، ويختم أرجلهم بعلامة ويفتشها، والذي يخالف أمره أو يتكاسل في دراسته، يَفْرِض عليه عقوبة. والعقوبة هي: الضرب بالعصا، وقد ترافقها (الفَلَقة)(١٧) اذا كان الذّنب كبيراً أو مكرراً.

أما الطفل الذي ينقطع عن الدراسة، فيرسل الملا أربعة من اقوى تلاميذه يفتشون عنه ويأتون به اليه مكرهاً الى (الفلقة) مباشرة، ويطلق على هؤلاء اسم (الشُحّاطة).

وأجور المُلاّ غير مقطوعة، ففي البداية يكون الأجر رغيفاً من الخبز، أو قرشاً كلُّ يوم خميس. ومن يصل الى جزء من القرآن الكريم او الى سورة معينة، يحمل الى المُلاّ أكلة دسمة، واذا بلغ (سورة الفجر) فلا بُدَّ له من أكلة دهنها يجري ! واذا أتم قراءة القرآن الكريم كتف بكِتاف له عُقَد متعددة، وكان على كل واحد من أهل الطفل أن يفك عقدة منها بإكرامية تتناسب مع مركزه. فهذا يعطي (ليرة)، وهذا يعطي (مجيدياً)، وذاك

(١٦) الخارجي.

(١٧) الضرب بالعصا أو خلافها على باطن القدمين.

يهدي لِحافاً، وآخر (حُبّاً) للماء، وبذلك ينهي الطفل دراسته في الكُتّاب في هذه القرية التي كانت محرومة من مؤسسات التعليم النظامي.

الدراسة في عانة

تقع عانة على الجانب الأيمن من الفرات مقابل جبل راوة، وتبعد عن بداية راوة في طرفها الغربي مسيرة ثلاثة أرباع الساعة للراجل. وهي ممتدة على نهر الفرات زُهاء عشرة كيلومترات، ويبعد مركز الحكومة، أي مقر القائم مقام، عن راوة مسيرة ساعة ونصف الساعة للراجل، أو زُهاء سبعة كيلومترات، عدا عبور النهر. وأطفال راوة الذين يقصدون عانة، لابُدّ لهم من عبور نهر الفرات وقطع أربعة كيلومترات حتى يصلوا الى المدرسة الغربية، أو سبعة كيلومترات حتى يصلوا الى المدرسة الوسطى. وقد كنا نحن أطفالَ راوة نتحمل مشاقَّ عظيمةً من جراء متابعة دراستنا في (عانة)، ولاسيّما إبّانَ فيضان نهر الفرات، إذْ يصبح عبوره صعباً، أو إبّانَ الشتاء من جراء البرد القارس.

الى بغداد والناصرية

بعد أن أكملت الدراسة الابتدائية في عانة، اتفق أن قرر أعمامي أن يذهب أحدهم لزيارة عمهم الحاج عبدالرزاق الفتيان، مفتي الناصرية، استجابة لطلبه ذلك، لضيقه من الغربة، آملاً ان تكون هذه الزيارة سبباً في إيناسه وتسليته. فتقرر سفر عمي محسن، وأن أكون معه لمتابعة دراستي هناك.

كان أفضل وسائط السفر الى بغداد ركوب (الشختور) في النهر الى الفلُّوجة. واتفق جماعة يبلغ عددهم خمسة عشر رجلاً، كان عمي وأنا في جملتهم، على ركوب (شختور) فُرِش بالخشب ونصبت عليه خيمة وقايةً من البرد، إذْ كان الموسم شتاء وكان بارداً برداً قارساً. استغرقت سفرتنا الى الفلوجة سبعة عشر يوماً، لأن (الشختور) وان كان منحدراً مع مجرى النهر، يتوقف عن الانحدار إن عاكسته الريح. وقد بقينا ثلاثة ايام في المحل المعروف باسم (الغرير) بين عانة والحديثة بسبب معاكسة الريح (للشختور)، فنزلنا ضيوفاً على الشيخ سعيد العمر في ديوانه، وكان يقدم الينا الطعام ثلاث مرات يومياً، ولم يخل موقده من النار والقهوة ليلاً أو نهاراً في تلك الأيام الباردة.

وقد تساقط علينا الثلج مرتين: الأولى في قرية (ألُوس) الكائنة وسط الفرات، والثانية في الرمادي.

ومن الفلوجة، ركبنا الحمير في طريقنا الى بغداد. وقد بَقِيت في الذاكرة صورة الأمطار والريح التي كانت تَعُوق سير الحمير، وتجعلها من شدَّتها تدير رؤوسها الى الوراء. ولم نتمكن من الوصول الى بغداد إلا بعد المبيت ليلة في (أبو منيصير) في (خان ضاري)(١٨).

دخلت بغداد، فشاهدت للمرة الأولى مدينة كبيرة، ولَفَت نظري، كثرة الجند، وهم يسيرون في مسيرة رسمية نظامية في شوارعها معتمرين الطرابيش الحُمْرَ، وقد علقت خلفها (النؤابات) السود. وعلمت أن والي بغداد القائد ناظم باشا الذي ذاعت شهرته بالحِرص على توطيد الأمن والنظام، اعتنى بجمع الجند واتخذ لهم معسكراً كبيراً يعرف باسم (الأورْدِي گاه).

تابعنا سفرنا من بغداد ممتطين الحمير الى المُسَيَّب، وكان السير مُتْعِباً، إلا أنه اقل تعباً من السير من الفَلُّوجة الى بغداد، لأن الجو كان قد اعتدل. ومن المسيب ركبنا زورقاً يسمى (مشحوفاً) منحدرين في نهر الفرات، وكان أصحاب المشحوف يأكلون في المضايف الكثيرة المنتشرة على جانبي النهر حتى بلغنا الناصرية.

في الناصرية

على أثر وصولي الى الناصرية انتميت الى المدرسة الرشدية، وسجلت في الصف الأول، وكانت المدرسة منتظمة جداً، والدراسة فيها مضبوطة، والإدارة فيها دقيقة غاية الدقة. وكان المعلمون من أصحاب الاختصاص، ولهذا كان التلاميذ يستفيدون استفادةً تامة من دروسهم، ويتنافسون فيما بينهم على (الأولية) للفوز بالجوائز التي كانت تمنح في احتفال كبير للمتقدمين في الدراسة.

والناصرية من المدن الجميلة في العراق، تقوم على جانب نهر الفرات وهي ذات

(١٨) اشتهر اسم الشيخ ضاري بعد ان قتل القائد البريطاني (لجمن) في أثناء ثورة العشرين.

شوارع عريضة مستقيمة ومتقاطعة. وفي المدينة: مسجدٌ جامعٌ كبير، ومدرسة رشدية، ومدارس ابتدائية، وأسواق عامرة تجارتها رائجة. وهي على الطريق بين بغداد والبصرة، ولم تكن سكة الحديد قد وصلت بينها وبين بغداد والبصرة.

ويعود سبب بناء الناصرية الى أن الحكومة العثمانية لاحظت قوة نفوذ شيوخ (المنتفق)، فرأت أن تضعفه، وتزيد من نفوذها بتأسيس مدينة فيها نفوذ حكومي قوي تستعيد به هيبتها وسطوتها. وكان صاحب هذه الفكرة الوالي هداية باشا، ولكن مشروعه لم يخرج الى حيّز الوجود إلا في أثناء ولاية مدحت باشا للعراق. سميت المدينة باسم رئيس المنتفق في ذلك الوقت، ناصر باشا السعدون، تطييباً لخاطره، ولإبعاده عن البداوة، وتقريبه للحضارة، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً حين امتنعت العشائر عن تأدية (المِيري) أي: الرسوم الحكومية.

محاصرة المايعة

في السنة الأولى التي قضيتها في الناصرية، هاجمتها العشائر، وكادت تنهبها لولا القوات التي كانت تدافع عنها من البر، والبواخر الكبيرة المدرعة المملوءة بالجند وبالمدافع والرشاشات من النهر. ومع ذلك كان الرصاص ينفذ الى المدينة، وأصبح السير فيها محظوراً. وكانت تدافع عن المدينة ثلاث بواخر: باخرتان كبيرتان إحداهما تسمى (دجلة)، والأخرى تسمى (الرُّصافة). وقد اتخذت كل منهما موقعاً لها في طرف من المدينة، والجنود الذين فيهما يرمون العشائر من وراء المزاغل التي في درع الباخرة. وكان في كل باخرة مِدْفَعان كبيران يقصفان العشائر المتجمعة في البساتين المحيطة بالمدينة. أما الباخرة الثالثة المعروفة باسم (بِرنْجِي)، فقد كانت سريعة الحركة، وفيها رشّاش ومِدفع، ووظيفتها حفظ سلامة المواصلات بين البواخر والقيادة في المدينة. وتعرف هذه الحادثة بمحاصرة المايعة. والمايعة قرية قريبة من الناصرية.

أما سبب الحادثة، فهو أن العشائر لما امتنعت عن دفع الرسوم، استعانت حكومة الناصرية بسعدون باشا بن منصور باشا على إخضاع عشائر المنتفق لدفع الرسوم، فجمع منها ما تمكن من جمعه، ونزل مدينة الشطرة. إلا أن العشائر الممتنعة نازلت

سعدون باشا، ووقعت بينهما معركة عُرِفت باسم (معركة شامان)، اندحر فيها سعدون باشا، فرجع الى الناصرية مع من بقي معه، ومن الناصرية رحل الى (المايعة) ونزل عند صديقه (الشيخ نجيدي)، وبدأ باستمالة العشائر، وحقق بعض النجاح، وأخذ رؤساء المنتفق يزورونه. فلما زاروه في العيد ليكرمهم، غدر بهم، إذْ أمر ابنه (عجمي) بأن يقتلهم، وكانوا ستة رؤساء، فقتل منهم خمسة، وفر السادس. وهو (الشيخ نون) من رؤساء عشائر البدور وشاعرهم. فلما لم يلحقوا به لقتله، أرسلوا اليه قائلين:

خَمْسَهْ ذِبَحنَهْ بْسيفنه وخمسهْ وراهم يلحگون

لو عاون الله والرسول نلحگ على راسك يا (نون)

وعلى أثر هذه الحادثة، غضبت العشائر، وحاصرت سعدون باشا في المايعة، كما حاصرت الناصرية، فهرب من المايعة بمساعدة الحكومة له.

قبل أن أكمل السنة الثانية في المدرسة، توفي عم والدي مفتي اللواء، فاضطررنا الى الرجوع الى راوة، بعد أن تم تعيين ولده محمد فتيان مفتياً للناصرية خلفاً له، وكان سبب تعيين ولده هو إعجاب أهل الناصرية بالوالد الراحل واحترامهم له، فحفزهم ذلك على مطالبة (الباب العالي) (١٩) بتعيين ولده مفتياً خلفاً لأبيه، فأجيبوا الى ما أرادوا.

انهاء الدراسة الرشدية في عانة

كانت العودة الى راوة اسهل بكثير من القدوم منها، فقد ركبنا سفينة من الناصرية الى القُرْنَة، ملتقى دجلة والفرات، ثم سافرنا على الباخرة (أغا جعفر) في نهر دجلة متجهين الى بغداد، وكانت السفرة مريحة ومأمونة. ثم ركبنا الحمير من بغداد الى عانة فراوة، حيث قطعنا المسافة بثمانية أيام.

على أثر عودتي الى راوة، سجلت في المدرسة الرشدية في عانة، وقد كنت الأول على صفي في الامتحان العام، وكنت الأول في المدرسة عند التخرج، وكانت درجاتي تامة. ووزعت علينا الشهادات في احتفال كبير رأسه القائم مقام.

(١٩) مقر الخلافة العثمانية في اسطنبول.

قررت أسرتي على أثر إنهائي الدراسة الرشدية، أن ادخل دار المعلمين في بغداد، لأن الذي يتخرج في دار المعلمين يعفى من الخدمة العسكرية، التي كانت هَمُّ الجميع. وكان هدف الأهل تخليص أبنائهم من الجندية، اذْ كانوا عند سوقهم الى الجندية يبقون فيها مدة طويلة غير محدودة، ويرسلون الى اماكن نائية، مثل اليمن ونجد والاحساء والقطيف، حيث تنقطع اخبارهم. إلا أن المثل القائل: "الفار من القدر كالراكض اليه" انطبق عليًّ، اذْ جندت قبل أقراني بأربع سنوات، بسبب دخولي دار المعلمين، كما سيأتي ذكره، لأن أحد شروط القبول للدراسة في دار المعلمين تنص على أن يكون عمر الطالب ثماني عشرة سنة، ولم أقبل إلا بعد أن كبّرت عمري أربع سنوات.

دخول دار المعلمين في بغداد

سافرت الى بغداد يوم الخميس ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ للهجرة الموافق لـ ٢٤ تموز ١٩١٣، مزوداً بكتاب من قائم مقام عانة الى والي بغداد. وانحدرت بـ(الشختور) في نهر الفرات، وكانت الرحلة في النهر مريحة جداً، اذْ كان الموسم صيفاً، وكانت المناظر بين عانة وهِيت خلابة.

بلغت الفلوجة بعد أسبوع من مغادرتي عانة. ومن الفلوجة سافرت الى بغداد ممتطياً حماراً. وعلى أثر وصولي قدمت الكتاب الى الوالي، فأحاله على مديرية المعارف، وأحالته مديرية المعارف على ادارة دار المعلمين.

كان الأقبال على دار المعلمين شديداً، لأنها كانت المدرسة الوحيدة، وكان العدد المطلوب في تلك السنة (٣٦) تلميذاً، وطالبو الانتماء اليها (١٤٠) تلميذاً من خريجي المدارس الرشدية. فقررت ادارة دار المعلمين إجراء امتحان للمتقدمين أمام هيأة ممتحنة، لتختار منهم (٣٦) تلميذاً بجدارة واستحقاق. فتقدمت الى الامتحان، فكانت النتيجة أن نجحت نجاحاً جيداً، وكنت الثالث بين المقبولين.

ولكن لابد لي لكي أقبل من تصحيح عمري بحيث يصبح ثماني عشرة سنة، فقدمت الى الولاية طلباً بذلك. ولما حضرت أمام مجلس الادارة ادعيت أنني (كوسة)(٢٠)

---

(٢٠) أي قليل شعر اللحية، عامية، وعربيتها الفصيحة (أَثَطُّ).

فلم يستمعوا الى كلامي، فتقدمت بطلب آخر الى (دائرة أخْذِ العسكر) [٢١]، فرفض طلبي، لأني كنت أبدو صغيراً، في حين كانت العادة أن يقبل تكبير العمر بسهولة، فاضطررت الى العودة الى راوة لتصحيح عمري عن طريق المحكمة. وكان لابد من سفري سريعاً، فأشار عليّ بعض الأصدقاء أن أصاحب (الطُّطَر)، أي البريد. وبعد جهود تم لي ذلك، ووصلت بعد يومين ونصف يوم على عربة مكشوفة تسير ليلاً ونهاراً من غير توقف، إلا لتبديل خيلها في مراحل من الطريق. كانت السفرة متعبة جداً. ولكن الأمل في النجاح ومَرَحَ الصبا، جعلاها ممتعة. قدمت من فور وصولي الى المحكمة في عانة طلباً بتصحيح عمري، فحصلت الموافقة على ذلك بسهولة وسرعة، وعدت الى بغداد بالطريقة نفسها.

التحقت بدار المعلمين، وكانت يومئذ في دار الحاج حسين خَيْوْكة، وقد أصبحت هذه الدار قبل سنوات جزءاً من البناية التي كانت تشغلها (متصرفية): محافظة بغداد. انتهت السنة الدراسية الأولى وأنا لم أغادر المدرسة، اذ كان همي الدراسة والنجاح. وكنت ألاقي صعوبة كبيرة جداً، لأن الدراسة كانت باللغة التركية، وكنت ضعيفاً فيها، إلا أنني تغلبت على ذلك بكثرة المطالعة وتكرار المراجعة، تساعدني بذلك قوة الحافظة التي أنعم الله بها عليّ.

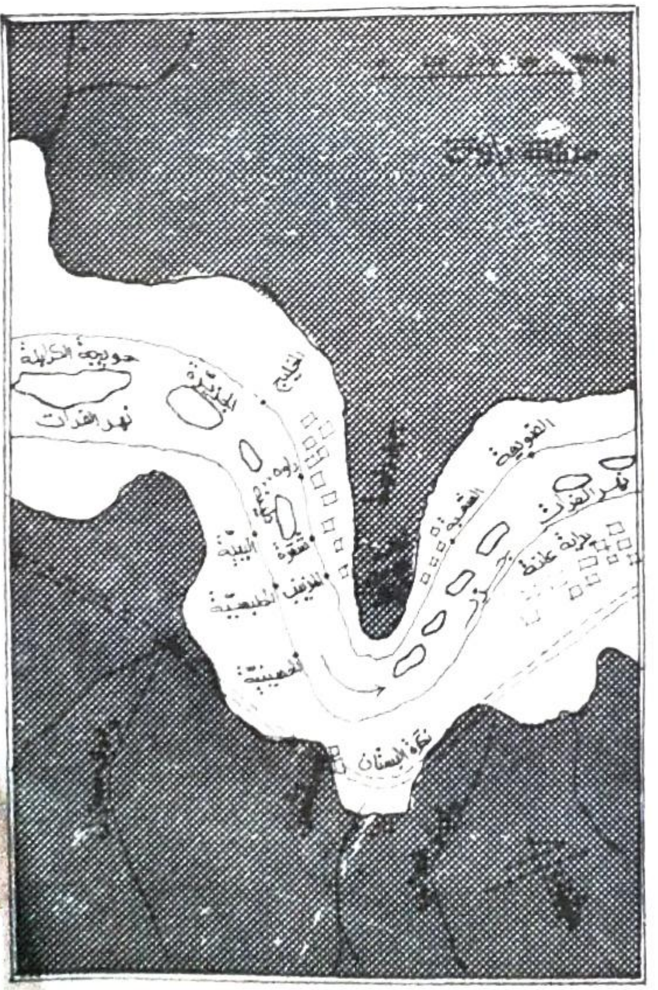
كانت الدراسة في دار المعلمين منتظمة جداً، والأساتذة من أصحاب الأختصاص. أما مديرها، واسمه (عادل)، فقد كان شديد المراقبة والعناية في تطبيق المنهج الدراسي، وبنظافة المطعم والملبس وكل ما يلزم التلاميذ، ومراقبة سلوكهم. وقد كان موفقاً في الهيأة الإدارية والتعليمية التي كانت في معيته ويؤدي واجباته، كمدير مؤسسة علمية داخلية، بجدية تامة.

وفي عطلة السنة الأولى أعلن النفير العام، اذ دخلت الدولة العثمانية الحرب العظمى الأولى الى جانب ألمانية ضد بريطانيا وفرنسا. وقد كنا مؤجلين، ولكن ما إن حلت السنة الثانية من سني الحرب العظمى، حتى تقرر سوقنا لدورة ضباط الأحتياط. غير أن مدير دار المعلمين استطاع أن يؤخر ذلك الى حين انتهاء السنة الدراسية،

(٢١) التجنيد.

فالتحقنا بمدرسة ضباط الاحتياط في ١٩ أيلول ١٩١٥.

إنني مدين لدار المعلمين بما تعلمته فيها من: علوم الطبيعة، والرياضيات، والجغرافيا العمومية، وتخطيط الخارطات لكل دولة، وقراءة الخارطات غير المكتوبة. ومن الأمور التي أود ذكرها أنه كان لي دفتر خاص للرياضيات أسجل فيه القواعد والتمرينات كافة، وبعد تركي دار المعلمين عرض عليّ أحد مفتشي المدارس أن يأخذ هذا الدفتر مني، ويعوضني بدلاً منه كتاباً اختاره، فقبلت واخترت كتاب "نفحة اليمن فيما يزول بذكره الشجن"، ومازلت أحتفظ به لنفاسته، ولأنه أول كسب كسبته من جهدي ومواظبتي.



خارطة راوة قبل ان تغرق

الفصل الثاني

لمحات عن الحركات الحربية بين الجيشين العثماني و البريطاني في العراق

تمهيـــــد

كان العراق خلال الحرب العظمى الأولى مسرحاً لعمليات عسكرية واسعة النطاق، حيث أنزلت أول قوة بريطانية في الفاو في ٦ تشرين الثاني ١٩١٤، واستمرت بتعزيز مواقعها وزيادة قواتها متقدمةً باتجاه البصرة، دافعةً أمامها القوات العثمانية حتى سقوط البصرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤، ثم استمرت في التقدم حتى وصلت العزيزية، إلا ان تقدم البريطانيين قد جوبه بمقاومة شديدة من القوات العثمانية التي لم تكتفِ – بعد أن تعززت بقوات إضافية – من وقف زحف البريطانيين، بل قامت بهجمات مقابلة أرغمت البريطانيين على التقهقر والأنسحاب نحو الكُوت، ثم أحكمت قبضتها بتطويق القوات البريطانية ومحاصرتها فيها.

وقبل متابعة هذا الموضوع، لابد من إحاطة القارئ الكريم علماً بكيفية تدريب الضباط الأحتياط في العراق، وتوزيعهم في الوحدات العسكرية، وكيفية استخدامهم، مع إيضاح موجز عن قوات (جنرال تاونزند) التي حوصرت في الكوت، والهجمات البريطانية المضادّة التي عجزت عن فك الحصار عنها، وتحشيدات البريطانيين الأخيرة بقيادة (جنرال مود)، ثم احتلال البريطانيين بغداد والمعاملة التي عومل بها الجنود والضباط الذين كانوا في الجيش العثماني وبقوا في بغداد. وقد آثرت ذكر ما شاهدته منذ دخولي مدرسة الضباط الإحتياط حتى احتلال بغداد.

مهما وصفت الحرب ومهما كتب عنها، فهي كالنار، ولايوجد أبلغ مما وصفت به النار في القرآن الكريم من إن "وَقُودَها الناس والحِجارة"، فالحجارة هي المعدات الحربية، والناس هم الضباط والجنود. وعنصر الضباط مهّم في الحرب، لأن الجنود الذين يدخلون الحرب، لابد لهم – مع التدريب والتأهيل – من قيادة مقتدرة، تتمكن من كسب المعارك. وحينما زجت الدولة العثمانية نفسها في الحرب العظمى الأولى، وأعلنت النفير العام والتعبئة العامة، كانت بها حاجةٌ ماسّة الى إعداد ضباط بصورة سريعة، لضمان متطلبات جيوشها في جبهات القتال المتعددة من أرجاء إمْبِراطوريتها المترامية الأطراف. لذلك قررت فتح مدارس ودورات إحتياط في العاصمة العثمانية (اسلامبول)،

وفي كثير من الولايات، وفي مقرات الجيوش ومناطق التحشد. وكانت بغداد من جملة الولايات، إذْ تقرر ادخال المتعلمين باسم: (الخدمة المقصورة) في دورات ليتخرجوا بعد بضعة أشهر ضباطاً مرشحين ووكلاء ضباط، ثم توزيعهم في القطعات. وقد برهن هولاء فعلاً على كِفاية تامة، وتدرجوا في الرتب والترقية حتى وصلوا الى درجات عالية في الجيش.

مدرسة الضباط الإحتياط في بغداد

فتحت الدورة الأولى للضباط الإحتياط في السنة الأولى التي دخلت فيها الدولة العثمانية الحرب، وتم تخريجها وتوزيعها في الوحدات العسكرية في جبهات القتال. وفي ١٩ ايلول ١٩١٥ فتحت الدورة الثانية، وكنت في جملة المطلوبين للدخول فيها، وكان عددنا في هذه الدورة (٦٠) طالباً.

في البداية كانت الدورة في (كُوْچُك ضابِطْان مَدْرسَهْ سِي) أي: مدرسة الضباط الأحداث، وهي مدرسة ضباط الصف المطلة على دجلة في الكرخ، وقد اتخذت عند تأسيس الحكم الوطني داراً للمعلمين. كانت الدراسة داخلية، والبناية كافية وملائمة. ولما اشتدت الحرب، وكثر عدد الجرحى حولت الى مستشفى، ونقلنا الى النادي العسكري، الذي احتيج اليه أيضاً، فنقلنا بعد ذلك الى محل (المزيقة) أي: الموسيقى، داخل ثكنة (البِيادة)، وهم: المُشاة، التي اتخذت الى وقت قريب مقراً لمديرية الطابو العامة [١].

كانت العناية بالتدريب شديدة. ولا سيما التدريب الليلي والمباغتات الليلية، حيث كانت تحظى باهتمام المسؤولين وعنايتهم في المدرسة، اضافة الى تنفيذ المنهج الذي يشبه منهج تلاميذ الكلية الحربية. وكان الهدف إعداد كل تلميذ لقيادة فصيل في الحرب. ومع ان المدير المسؤول عن الإدارة الذي كان يسمى: (مركز قومانداني)، لم يكن موجوداً، ولم نشاهده خلال أيام الدورة، فقد كان المسؤول الفعلي عن جميع الأمور الملازم الأول

---

(١) المديرية العامة للتسجيل العقاري.

عبدالرحمن سعيد [٢] ، وكان مثالاً للجد، يعاونه اثنان من وكلاء الضباط، هما: صادق الخوجة، وحسن التاتار.

لم تكن الملابس متوفرة أول الأمر، حيث بقينا مدة طويلة نتدرب بملابسنا المدنية، وكان الطعام رديئاً جداً حتى مل الضابط المسؤول من مراجعة (الاركان الحربية) من اجل الحصول على الملابس وتحسين الطعام. وكان يجاب في كل مرة بأنهم ضباط وليس لهم ملابس، ولما كان يقول لهم: أعطوهم طعام الضباط، كانت الإجابة: سيتم ذلك بعد تخرجهم. وفي آخر الأمر، حصلنا على ملابس من ملابس الجنود. أما الطعام، فلم يتحسن إلا قبل تخرجنا بقليل، وذلك بعد أن زار المدرسة (كاظم قَرَهْ بكر)، رئيس أركان الجيش السادس، واطلع بنفسه على نوعيته، وهو (شوربة بدون لحم) لاغير.

وقبيل تخرجنا زار المدرسة المشير (فون در غولج باشا) [٣] وخطب فينا خطبة طويلة بالألمانية، ترجمها الى التركية (الرئيس): النقيب الركن صَفْوَت الذي كان برفقته، حث التلاميذ فيها على التحلي بالروح العسكرية، لأنهم سيكونون ضباط الجيش الذي يقودونه الى النصر.

قبل انتهاء دورتنا بدأت الدورة الثالثة. وقد انتهت امتحانات دورتنا بنجاح (٥٠) تلميذاً عينوا ضباطاً مرشحين، وكنت أحدهم. أما الذين لم ينجحوا، فقد سيقوا الى القطعات العسكرية جنوداً عاديين. انتهت هذه الدورة بجمع التلاميذ الناجحين في وسط الثُكنة، حيث حلّفهم العقيد سليمان مسرور، قائد موقع بغداد، اليمينَ القانونية التي نصها: "أُقسِمُ بالله أن أخدم وطني بإخلاص في البر والبحر والجو". وكان ذلك في ٢٠ شباط ١٩١٦.

صدرت الأوامر بسوقنا الى جبهة القتال في الكوت، فركبنا الباخرة (بَصْرَة) في

---

(٢) إلتحق إبان الحكم الوطني بمدرسة الحقوق، وعمل بعد ذلك في سلك القضاء، وترقى إلى منصب رئيس محاكم.

(٣) قائد الجيش العثماني السادس في العراق، وهو ضابط ألماني يبلغ من العمر ٧٣ سنة.

٢٧ شباط ١٩١٦، وبعد وصولنا الى (المنزل) (٤) تحولنا من الباخرة الى (الدُّوبة)، أي: الجَنيبة، حيث ألحقنا بمقر الجيش صباح يوم ٢٨ شباط ١٩١٦، وفي اليوم التالي جرى توزيعنا على الفيلقين: الثامن عشر والثالث عشر. وكان نصيبي أن أكون في الفيلق الثالث عشر.

وضع الجيش العثماني في العراق

كان الجيش العثماني السادس بقيادة القائد الألماني المشير (فون دِرْ غولج پاشا) مؤلفاً من فيلقين، احدهما الفيلق الثامن عشر بقيادة (الزعيم): العميد (كاظم قَرَهْ بَكِر)، ومقره في الجانب الأيسر من نهر دجلة، وكان مسؤولاً عن الدفاع عن هذا الجانب بخطوط الفلاحية المشهورة الواقعة بين هور شبيكة والنهر، وقد اختارها القائد الألماني لتكون خطاً دفاعياً عن بغداد، والفيلق الآخر وهو الثالث عشر كان يقوده (الزعيم): العميد (علي إحسان)، ومقره في (المقاصيص) على الجانب الأيمن من نهر دجلة، وكان مسؤولاً عن حصار الكوت التي اختارها (جنرال تاونزند) موقعاً لحصاره حين تراجع منهوك القوة من (سلمان باك): المدائن، آملاً أن يفك (رتل الإنقاذ البريطاني) الحصار عنه. كما كان الفيلق الثالث عشر مسؤولاً عن صد هجمات البريطانيين المتواصلة الشديدة التي ترمي الى دحر الجيش العثماني في الجانب الأيمن من نهر دجلة، وفكّ الحصار عن قوات (جنرال تاونزند) البالغة نحو عشرين ألفاً حين قبلت الحصار.

كان وضع الجيش العثماني حين وصلنا اليه وضعاً جيداً، وكانت معنوياته قوية، فقد تمكن من صد كل هجمات البريطانيين الذين يئسوا من فك الحصار، حتى اضطر (جنرال تاونزند) وقواته الباقية البالغة ثلاثة عشر الفاً للأستسلام آخر الأمر، بعد أن تكبدت القوات البريطانية المهاجمة التي أخفقت في فك الحصار نحو ثلاثة وعشرين ألف إصابة.

---

(٤) مقر يقع خلف جبهة القتال.

الخطوط الأمامية

لأجل الوصول الى مقر الفيلق الثالث عشر، كان لابُدَّ لنا من الدَّوَران (٥) حول الكوت براً، على الحيوانات، وأن نعبر النهر من هناك، ثم نمتطي الدوآب الى (المقاصيص)، وكان ذلك متعباً جداً، لأن الدواب التي امتطيناها معدة للحمل، لذلك تمزقت سراويل بعضنا. وفي اثناء عبورنا على الطوف الذي يسمونه (الكَلَك) انقطع بنا مرتين قبل أن نبلغ الشاطئ الأيمن. وكان النهار بارداً وعاصفاً وممطراً، فلم نبلغ مقر الفيلق إلا عند الساعة العاشرة مساءً، فطلب منا عدم الترجّل عن الدوابّ، ونادوا علينا قائلين : ممتاز حلب، سفر حلب، عبد الجبار عانة (٦) ، وعلى اثنين آخرين لا أتذكر اسميهما. هؤلاء الخمسة ينزلون، والباقون يستمرون في السير الى الفرقة الثانية (هكذا تضمن الأمر).

وقد أحسنت القيادة ضيافتنا حيث بتنا تلك الليلة، وفي صباح اليوم التالي (١ آذار ١٩١٦) أُرسلنا الى مقر الفرقة (٣٥). فلما بلغناه، رأينا القائد معتمراً كوفية وعِقالاً، وهو برتبة (زعيم): عميد، وقيل لنا: إنه بغدادي من محلة باب الشيخ، واسمه (عبدالرزاق). وقد نسبت قيادة الفرقة أربعة منا الى اللواء (١٠٥) الذي يحاصر الكوت، وأُلحقت أنا باللواء (١٠٤) المتخندق أمام القوات البريطانية المهاجمة. لم يكن مقر الفرقة تحت نار المدفعية، أما مقر اللواء، فقد كان حين بلغناه هدفاً لنار المدفعية البريطانية. وقد نُسبِّت للفوج الأول، فسرت في الخنادق حتى مقر الفوج، ومنه الى السرية الثانية التي عينتني قائداً للفصيل الأول. كان ذلك قبل مغيب شمس يوم ١ آذار ١٩١٦، فلم أجد (قومندان البُلُگ) أي: آمر السَّرِية، وقيل لي: إنه جرح ونقِل الى المستشفى في بغداد. لن أنسى ابداً حفاوة (الرئيس الأول): الرائد راشد آمر الفوج الثاني بي، فقد عرّفني الى جميع ضباط (الطابور): الفوج، وعلى الوضع العام في الجبهة، ومنذ تسلمي قيادة الفصيل أصبحت مشاركاً مع ضباط الفوج في الطعام.

---

(٥) كان ذلك بسبب حصار الكُوت.

(٦) المقصود به المؤلف.

كنا في حالة تماسّ مع العدو، والحرب مستمرة ليلاً ونهاراً بجميع أنواع الأسلحة المتيسرة. وكان أمام خنادق كل سرية مفرزة تسمى (إيلَرِي قَرَهْ قُولْ)، أي: المقدّمة أو الحجاب، مهمتها التقدم بعد الغروب مسافة عشرين خطوة، ثم العودة عند الصباح. وبعد ستة ايام من وصولي، أي في ليلة ٧-٨ آذار ١٩١٦، اشتدت المصادمات مع البريطانيين، فانسحبتِ المقدمة من مواضعها. ولما كان بقاء القوات بغير مقدمات يجعلها عرضة للمباغتة، بسبب حرمانها من الإنذار المبكر لهجوم العدو، أمرتِ القيادة أن يخرج ضابط مع مقدّمة كل سَريّة، لكي تتمكن من الثبات. كان نصيبي أن كنت أول ضابط من السرية يناط به هذا الواجب، فخرجت أقُوُد المقدمة. واشتد اطلاق الرصاص من الجانبين، فجرحت قبيل منتصف الليل، فحملني الجنود الى الخندق، ثم بالنَّقّالة الصحية الى المؤخرة، ثم الى المنزل خلف جبهة القتال، ثم الى بغداد بالباخرة المسماة (بصرة). وأدخلت المستشفى المتخذ في مبنى دار الپاچه چي، الذي كان من قبلُ داراً للقنصلية الروسية، وعرف باسم مستشفى الضباط الثالث للهلال الأحمر.

على أثر وصولي الى المستشفى، اجتمع حولي الجرحى من الضباط مستفسرين عن الوضع في الجبهة، وسألني أحدهم عن الفوج الذي أنتسب اليه، فلما أجبته، قدم نفسه قائلاً: أنا آمر سريتك. وهذا يدل على اشتداد أوار الحرب وكثرة الجرحى.

كانت العناية بالجرحى داخل المستشفى جيدة سواء من حيث العلاج، أو النظافة، أو الطعام. وكان مدير المستشفى (الرئيس الأول): الرائد الطبيب محمد محفوظ يبذل كل جهده من أجل ضمان راحة الجرحى والعناية بهم.

أخرجت من المستشفى في ٢ نيسان ١٩١٦ بعد استقرار حالتي الصحية مزوداً بإجازة مرضية قدرها خمسة عشر يوماً، على أن أراجع المستشفى بعدها. وقبل انتهاء إجازتي المرضية وعودتي، استسلم القائد البريطاني (جنرال تاونزند) مع قواته، حيث مرت هذه القوات في شوارع بغداد بطريقها الى الأناضول. وفي أثناء ذلك استدعاني قائد المركز في بغداد فبلغني بترقيتي درجةً، ومنحني (وسامَ الحرب) مع بدلة عسكرية جديدة.

استسلام القوات البريطانية المحاصرة في الكوت

كنت أتابع الأحداث خلال مكثي في المستشفى، وكانت الأخبار تتوارد الينا من الضباط الذين يجرحون ويدخلون المستشفى، أو من المجازين، أو المكلفين بواجبات في بغداد. فعلمت أن القوات العثمانية بعد أن أحكمت الحصار على قوات (جنرال تاونزند) استمرت في مهاجمة القوات البريطانية المحاصرة مما كلفها خسائر بالغة بسبب مناعة المواضع البريطانية واستماتتها في الدفاع عنها، الأمر الذي حمل القائد الألماني للقوات العثمانية أن يصدر أوامره بتحكيم دفاعات (الفَلاحيّة) في الجانب الأيسر من نهر دجلة و (السِّنّ) في الجانب الأيمن منه، ورجوع القوات العثمانية الى هذين الموقعين، مكتفياً بتشديد الحصار لمنع كل اتصال بالمحاصرين مع استمرار قصفهم بالمدفعية والهاونات لإحباط معنوياتهم حتى يستسلموا بعد أن تنفد أرزاقهم وأعتدتهم. وهكذا دامت الحالة الى أن استسلمت القوات البريطانية المحاصرة. وقد تمكنت القوات العثمانية من صد الهجمات البريطانية المتعاقبة التي أرسلت لفك الحصار عن الكوت، وكان هدف هذه القوات خرق الجبهة من الجانب الأيمن وتحقيق الأتصال بالقوات المحاصرة. وقد تمكن البريطانيون في احدى هجماتهم المباغتة من سحق القوات العثمانية في الخطوط الأمامية والأندفاع الى الخطوط الخلفية، مما اضطر قائد الفيلق الثالث عشر أن يأمر القوات الباقية من الفرقة (٣٥) بالقيام بهجوم مقابل مكشوف في وَضَح النهار، لاسترجاع ما فقد من خطوط، فنفذت الأمر، ووفقت في دحر القوات البريطانية التي يئست من قدرتها على التمسك بمواقعها وإدامة زخم الهجوم دون أن تصل إليها تعزيزات جديدة، علاوة على انهاكها وتناقص موجوداتها. لذلك قامت القيادة البريطانية بارسال باخرة محملة بالأرزاق، لإيصالها الى المحاصرين في الكوت، لكي تتمكن تلك القوات من إطالة مدة تحملها للحصار الى حين وصول القوات البريطانية اليها، أو تعزيزها بقوات كافية لفك الحصار، إلا ان حَرَسَ النهر شعر بالباخرة قبل وصولها الى الكوت، فأجبرها على التوقف والجنوح الى الشاطئ، فاستسلمت له، فاستولى عليها وسميت (كَنْدِي كلانْ)، أي: جاءت من نفسها. وبذلك انقطع كل أمل للبريطانيين من فك الحصار،

فاستسلمت القوات البريطانية المحاصرة في الكوت. وكان الثمن بالغاً بالنسبة الى القوات العثمانية، وعلى الأخص الفرقة (٣٥) التي دحرت قوات الأنقاذ البريطانية المهاجمة. فقد تكبدت خسائر جسيمة، اذ لم يبق من مجموع قواتها أكثر من فوج واحد ألحِق بفرقة أخرى، وأُلغيت الفرقة (٣٥) من تشكيلات الفيلق الثالث عشر.

الوضع بعد استسلام قوات (جنرال تاونزند) البريطاني

بعد أن استسلمت القوات البريطانية المحاصرة في الكوت، كانت إجازتي المَرَضية قد انتهت، فسافرت على الباخرة (حميدية) يوم ١٦ أيار ١٩١٦ من بغداد للألتحاق مجدداً، وبعد مراجعتي مقر الفيلق، أمر باستخدامي في المنزل ترفيهاً لي لعودتي حديثاً من المستشفى.

كان الفيلق الثالث عشر، الذي يقوده (الزعيم): العميد (علي إحسان) قد أرسل الى إيران لصد القوات الروسية التي اخترقت بلاد إيران، ووصلت الى حدود العراق، وقد جاءت لتخفف الضغط عن الجيش البريطاني المُجْهَد، ولتمكينه من فك الحصار عن الكوت، إلا أن تلك التدابير جاءت متأخرة، لأن القوات البريطانية المحاصرة كانت قد استسلمت.

أما جبهة القتال في الكوت، فكانت هادئة، وكان البريطانيون يستعدون لاستئناف الهجوم في الخريف. ويبدو أن ميزان القوى قد اختل، لأن العثمانيين لم يبقَ لهم في الجبهة إلا الفيلق الثامن عشر بقيادة (الزعيم): العميد (كاظم قَرَهْ بكر)، في حين انشغلت القيادة العامة للجيش السادس في بغداد بفرح النصر الذي حصلت عليه، دون أن تفكر بالتدابير اللازمة لوقف زخم تدفق القوات البريطانية التي عززت مواقعها، وهي مصممة على النيل من القوات العثمانية المتعبة بما يحقق لها الثأر.

خدمات المنازل

حين تكون الجيوش في حالة حرب، تؤسس لها منازل خلف الخطوط الحربية، لتكون واسطة لضمان إيصال كل ما يرسل الى الجيوش المحاربة من معدات وملابس

وأرزاق، بقصد الأحتفاظ بها، لتوزيعها على الوحدات المحاربة بحسب متطلبات الحرب، أو السياقات المتفق عليها بموجب أوامر القيادة، وضمان إيصالها بواسطة نقليات الوحدات المحاربة. وكان تشكيل المنزل الذي نقلت اليه يتألف من مقر قائد المنزل الذي هو برتبة مقدم وسرية للخدمة ومأموري الأرزاق. كانت أشغال المنزل منتظمة جداً، وسياقات التجهيز تتم بأن يرسل مقر الجيش قائمة بموجودات القوات، فيتم توزيع الأرزاق لكل وحدة بنسبة عددها قياساً الى ما يصل الى المنزل من أرزاق، ويرسل الجيش تعديلاً للقائمة بالزيادة أو النقصان. كما ترسل بغداد قائمة بالأرزاق التي ترسلها متضمنة أنواعها ومقاديرها. وقبل وصول باخرة الأرزاق التي تسحب معها (دُوبتين): جَنِيبَتَيْن، يكون المنزل قد أجرى توزيع الأرزاق بقوائم تسلم الى ضباط إعاشة الوحدات الذين يصلون مع وسائط نقلياتهم، قبل وصول الباخرة بيوم في الاقل. وحال وصول الباخرة، يهجم جنود الأعاشة عليها وعلى (الدُّوَب): الجنائِب، مع أوعيتهم (الخيش والگواني) بأنواعها، يملؤونها، ويخرجونها الى ميدان الوزن، حيث يقوم الوزّانون المعدون لهذا الغرض بالوزن تحت مراقبة مأموري الارزاق. والطريف أن الجنود لا يخرجون من المستودعات بسهولة، لأنه يلذ لهم البقاء فيها. وفي اليوم التالي يصبح المنزل خالياً من ضباط الأعاشة والجنود الذين عادوا الى وحداتهم محملين بالأرزاق. كذلك ترجع الباخرة الى بغداد، لتعود ثانيةً محملة. وتتكرر هذه الحالة مرة كل أسبوع في الأحوال الاعتيادية. وقبل انتهاء الأسبوع، يأتي ضباط إعاشة الفِرَق ليحاسبوا مقر المنزل، وذلك بجمع وصولات ضباط إعاشة الوحدات لتقديم مستند واحد باسم الفرقة بدلاً من تلك الوصولات.

هذا بالنسبة الى الأرزاق التي كانت كثيرة ومتنوعة. أما العتاد، فأمره يختلف، اذْ يسلم الى (الجَبَّخانة): فوج العتاد الذي تتبعه البغال، ويقع معسكره بجوار المنزل. كما يوجد فوج نقليات جِمال بالقرب من المنزل يستخدم لهذا الغرض.

وكان للمنزل قائد برتبة مقدم تركي الأصل يدعى (أحمد بك)، وقد كان شديداً ومسيطراً. ولسرية الخدمة آمر تركي برتبة (رئيس): نقيب كان صبوراً وسمحاً. ويرأس

دائرة الارزاق ضابط مغربي أصَمُّ برتبة (رئيس أول): رائد، وقد عُيِنْتُ معاوناً له. وكانت الطائرات البريطانية تغير ليلاً على المنزل وتقصفه بشدة، فاقترح عليَّ الضابطُ المغربي أن نحفر ملجأ تحت السد المحاذي للنهر، وكانت خيمتنا بجانب هذا الملجأ، للاحتماء به من القنابل التي تسقط بجوارنا، فإذا أصابت الملجأ، فإن السد يكون قبراً مثالياً لنا. لكن الله سلمنا من قصف الطائرات البريطانية المغيرة.

في ٧ حزيران ١٩١٦ حدث وباء في بغداد، فألف الجيش (كرنتينة) أي: محجراً صحياً، ليبقى فيه الجنود المرسلون من بغداد مدة أسبوع، حتى تثبت سلامتهم من المرض، ثم يسيَّرون الى وحداتهم. وقد وقع الاختيار عليَّ لأكون ضابط الإدارة والأنضباط للمحجر الصحي، كما عُيّن له (أوبراتور)، أي: طبيب.

اشتداد القتال

في بداية الخريف، اشتد القتال في الجبهة، وكثر عدد الجرحى والقتلى، فاضطر الجيش ان يعيد النظر في الضباط المستخدمين في الوحدات غير المقاتلة لسد النقص الكبير بالأشخاص الذي تشكو منه الوحدات، بسبب قلة التعزيزات بالقياس الى ما فقدته تلك الوحدات من المقاتلين. فعلى سبيل المثال، أذكر أن أحد زملائي في دورة الضباط الاحتياط الثانية، وهو محمد علي سماوة، وكان يقاتل في الجبهة، أرسل إلي برسالة في ٨ تشرين الأول ١٩١٦ بدأها بوصف الحرب:"... التي اذابت شحوم الأبطال، واذهبت عقولهم..." ثم قال:" ... فوالله في كل لحظة يزأر المدفع ذو الخمسة عشر كالبومة المتوحشة، وتصرخ البنادق التي ينخلع منها القلب صارخاً كصريخ الرضيع حينما يطلب الثدي، أو كحمام مكسور جناحه يرفرف من فرط الألم..."، وبعد يومين، تلقيت نبأ استشهاد هذا الضابط الذي كنا نسميه فيلسوفاً في الأيام التي كنا فيها في المدرسة.

كان أفراد العشائر ينفُذُون الى معسكرات البريطانيين، فيسرقون قامات المدافع - أي مغالقها - وغيرها من المعدات، ويجلبونها الى القيادة ليتقاضوا عنها مكافأة مالية. وفي ١٠ تشرين الأول ١٩١٦، أُرْسِلت على الباخرة (خليفة) لأوصل مغالق المدافع المسروقة الى القيادة العامة للمنازل في بغداد. وكان الضباط البريطانيون يتظاهرون

بالنوم اذا شاهدوا أعراباً يدخلون خيامهم خوفاً من خناجرهم. وقد وصف أحد الضباط البريطانيين هذه الحالة بعد أسره قائلاً: إنه كان نائماً في الخيمة، ولما فتح عينيه شاهد عرباً، فأغمض عينيه متظاهراً بالنوم، حتى أنزلوه الى الارض، وطووا السرير السفري، واخذوه مع متاعه وهو مغمض العينين!

في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٦، بدأ البريطانيون بقصف خطوط الفلاحية والضغط عليها. وفي ١٥ كانون الأول، هاجمت قوات بريطانية مؤلفة من الخيالة والمدفعية خطوط (الغرّاف) واخترقتها نحو (البغيلة): النعمانية، فانتهت الى المنزل، وقصفته بمدفعيتها قصفاً شديداً، ثم بدأت باقامة جسر، بقصد إيهام العثمانيين وإخافتهم من حركة التفاف حتى ينسحبوا من الجبهة. إلا أن ذلك لم يخف العثمانيين حيث كانت نيّات البريطانيين واضحة لهم، فثبتت قواتهم في خطوطها، فاضطر البريطانيون الى التراجع بقواتهم الى خطوطها الأصلية بعد ثلاثة أيام من مناورتهم هذه التي لم تحقق أهدافها، بل ألحقت بقواتهم خسائر فادحة.

الخطوط الدفاعية الثانية

صدر أمر بنقلي من المنزل الى الفرقة (٤٥) في ٤ كانون الثاني ١٩١٧، وعُيِّنتُ في السرية الثانية من الفوج الأول التابع للواء (١٤٢). وكان هذا الفوج يحتل الخط الثاني من خطوط (دورة شمران): الغرّاف. كان القتال في الخطوط الأمامية شديداً جداً. أما الخطوط الثانية، فكانت معرضة لقصف المدفعية ليلاً ونهاراً، لعرقلة الإمدادات للخطوط الأمامية. كنا في الخطوط الثانية نسمع أزيز الشظايا المتناثرة من قنابل المدافع تتطاير فوق رؤوسنا، أو ترتطم بسواتر خنادقنا. وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩١٧ أمرت أن أنقل عتاداً الى الخط الامامي، فحملّت الصناديق على ظهور الجنود، وسرت معهم في خنادق المواصلات الملتوية التي توصلنا الى الخطوط الأمامية، فرأيت الخطوط متصدعة ومملوءة بشظايا المدافع والجثث المتناثرة الأشلاء: هنا أيدٍ، وهناك أرجل، وفي محل آخر فك... كانت مناظر مفجعة تقشعر منها الأبدان، وتخجل من مأساتها الإنسانية.

وفي ليلة ٣١ كانون الثاني ١٩١٧، هرب اثنان من مراتب فوجنا بدرجة أمر حضيرة: (طقم باشي) [٧] باتجاه جبهة البريطانيين تخلصاً من الحرب. ولأجل المحافظة على معنويات هذا الفوج، سحب يوم ١ شباط ١٩١٧ الى الجانب الأيسر من نهر دجلة، وطلب منه اشغال موقع (المقاصيص) ليكون سنداً للواء (١٤١) ويتلقى أوامره من أمر هذا اللواء. وبقيت خطوط الفلاحية ثابتة.

انسحاب العثمانيين من بغداد

شرع البريطانيون في الهجوم على الجناح الأيمن الذي تركناه مساء يوم١ شباط ١٩١٧، فأحاطت به قواتهم من كل جهة، وقطعت عليه معابر دجلة، وذلك بتوجيه مدافعها الى النهر كي لا تتمكن القوات العثمانية من الأنسحاب. ولم تستطع هذه القوات أن تثبت بعد أن قطعت عنها الامدادات، وقطع عنها كذلك خط رجعتها، فاضطرت الى الاستسلام وقبول الأسر في ١٥ شباط. وفي ١٦ شباط ١٩١٧ لم يبق للعثمانيين قطعات في الضفة اليمنى من دجلة، فجمعت القوات البريطانية قواتها مقابل (دورة شمران) محاولة اقامة جسر للعبور الى الجانب الأيسر من النهر، لكي تجبر العثمانيين على الانسحاب من خطوط الفلاحية الثابتة، بعد أن عجزت عن اختراقها، أو دفع القوات الثابتة فيها، لأن الانسحاب من الفلاحية معناه الانسحاب من آخر موضع دفاعي عن بغداد.

وقد أخطأت القيادة العثمانية خطأً لا يغتفر، إذْ لم تأمر فيلقَ (علي احسان) بالعودة الى مواقعه في العراق، بعد أن انسحبت القوات الروسية من إيران. وإني أجزم أن العثمانيين لو أعادوا الفيلق المذكور في الوقت المناسب، لما تمكن القائد البريطاني (جنرال مود) من احتلال بغداد، إذْ لم تصدر الأوامر بسحب الفيلق الثالث عشر من إيران إلا في ٢٣ شباط ١٩١٧، أي يوم عبور البريطانيين من (دورة شمران).

قام البريطانيون بهجوم عنيف على (الصناعيات) يوم ١٧ شباط ١٩١٧، كما سوقوا عجلات محملة بالخشب، وأنزلوا زوارق في الغرّاف لإيهام العثمانيين أن العبور

---

(٧) درجة بين الضابط وضابط الصف.

سيجري قرب الكوت. وفي ليلة ٢٢ - ٢٣ شباط شرعت المدفعية البريطانية تقصف على الضفة اليسرى المقابلة (للمقاصيص) قصفاً شديداً. وتكرر الهجوم على (الصناعيات)، وأنزلت الى النهر ستة زوارق في منطقة (المقاصيص) أغرق ثلاثة منها. وكان غرضهم من ذلك ستر عملية العبور الرئيسة في (دورة شمران) التي خصص لها البريطانيون أكثر من (٤٠) زورقاً. وعبروا النهر ليلة ٢٣ شباط بعد أن تكبدت القوات العثمانية خسائر كبيرة في مهاجمتها نقاط العبور. وأفلحت القوات البريطانية بتأسيس رأس جسر لها يوم ٢٣ شباط. وفي مساء اليوم نفسه نصبوا جسراً عبرت عليه قواتهم.

قررت القيادة العثمانية الأنسحاب، وأُمر فصيلي بنقل مقر القيادة، لأن القوات بدأت بالانسحاب من الفلاحية واخلاء بغداد. وبقيت القوات العثمانية على تماس شديد مع البريطانيين من موضع دفاعي الى آخر. ففي يوم ٢٦ شباط احتل الفيلق (١٨) خطاً دفاعياً على (نهر الكلك) بعد أن سارت القطعات ليلة ٢٥ - ٢٦ شباط، منسحبة نحو العزيزية متخلصة من حركة الإحاطة التي قامت بها القوات البريطانية. وقد دمرت القوات العثمانية مدافعها الثقيلة لعدم وجود وسائط لسحبها. وفي ٢٧ شباط وصلت القطعات العثمانية المنهكة الى (الحمّاش)، حيث ورد أمر إلغاء فرقتنا الـ (٤٥) والحاق لوائنا (١٤٢) بالفرقة (١٤)، لأن لواءنا كان حائزاً وسامَ حربٍ ذهبياً، واللواء الحائز لهذا الوسام لايلغى اسمه من الجيش.

كان آمر اللواء الجديد قد جمع الضباط، وطلب أن يذهب أحدهم الى معسكر أثقال الفوج لجلب هويات الضباط. فاعتذر الكل ما لم يرخص لهم بالذهاب الى بغداد، إلا انا، فقد قبلت الذهاب بغير شرط. وفارقت الفوج، ونمت في الليلة الأولى في المدائن: قصبة (سلمان پاك). وفي الليلة الثانية كنت في (كرارَة) عند ضابط الاثقال، فصادف ان رأيت آمر فوجنا الذي تخاذل وتمارض في الليلة التي قررت القيادة فيها القيام بهجوم مقابل بعد نجاح عبور البريطانيين من (دورة شمران)، فسألني عن سبب مجيئي، فأفهمته بمهمتي، فقال: أنا عائد الى الفوج هذا اليوم، وسآخذ معي هويات الضباط، فقلت له: ائذن لي بالذهاب الى بغداد، فقال ليس من صلاحيتي ذلك. إلا اني توجهت الى

بغداد فبلغتها يوم ٢٨ شباط، وعدت الى الفوج بعد يومين. فلما بلغت جسر ديالى، وجدته منصوباً في محل آخر. وعند توجهي الى محله الجديد رأيت القطعات تعبر منسحبة، فعدت الى بغداد لأستعلم عن موقع فوجنا، فقيل لي: إن الفوج في (الطلسم) والأثقال في (الُدكِرْمان) (٨). فذهبت الى (الُدكِرْمان) فلم أجده، فرجعت للتحقق من مكانه، فقيل لي: إنه في الصليخ، فذهبت الى الصليخ، فوجدت الأثقال مرزومة ومهيأة للحمل فاستنتجتُ أن الجيش سيغادر بغداد منسحباً، وعلمت أن الفوج ما زال في (الطلسم)، فسلمت البغل العائد للفوج، الذي كنت أنتقل عليه، وعدت الى بغداد لأقضي تلك الليلة عند طه الراوي في المدرسة العمرية على شاطئ دجلة في الكرخ، لألتحق بالفوج في اليوم التالي. إلا أنه لما جاء الصباح، كان البريطانيون قد احتلوا بغداد، وأنا ضيف المدرسة العمرية هذه، وكان ذلك في يوم ١١ آذار ١٩١٧.

مقارنة بين الجيشين المتحاربين

أ- العَدَدُ والأسلحة والمعدات: كان الجيش العثماني المرابط في العراق لا يزيد على اربعين ألف جندي، وهو مؤلف من المشاة والخيالة والمدفعية وقليل من الطائرات، في حين أن الجيش البريطاني، وان كان مؤلفاً من الصنوف الثلاثة الاصلية المؤلف منها الجيش العثماني، الا انه يزيد عليه عدداً، ومزوداً بالعجلات المسلحة، والمصفحات الكثيرة المجهزة بالمدافع والرشاشات، والزوارق النهرية المُصَفَّحة وغير المُصَفَّحة المسلَّحة بالمدافع والرَّشَّاشات. وكانت بعض الزوارق مزودة بسِلال معلقة بالأعمدة، يجلس فيها الجنود والضباط مجهزين بنواظير خاصة لرصد المواقع العثمانية من مناطق بعيدة، وهي تقوم مقام المقدمة بالكشف والاستطلاع للجيش المحارب، فضلاً عن مقدرتها وخواصها القتالية. كما كانت القوة الجوية البريطانية في جميع الأوقات هي المسيطرة في الجو لكثرتها، عدا مدة ستة أشهر سيطر فيها على الجو طيار ألماني أعرجُ ملحق بالقوة الجوية العثمانية في جبهة العراق. من ذلك نجد أن القوات البريطانية كانت متفوقة في العَدَد تفوقاً ساحقاً على القوات العثمانية، اضافةً الى تفوقها في الأسلحة والمعدات

---

(٨) تعني الطاحونة، وهي محلة العيواضية حالياً.

الحربية.

ب- العتاد والأرزاق: كان الجيش البريطاني متفوقاً في هذه الناحية تفوقاً تاماً، فعتاد المدافع عندنا يسلَّم منه الى المدفع عَدَد محدد من القنابل. ولست أذكر أن المدفعية العثمانية قصفت العدو بأكثر من أربع مئة قنبلة في اليوم، وكان العدو يطلق مثل هذا العدد في ساعة واحدة أو أقل. وكان الجيش ينسحب مضطراً من الخنادق بعد تخريبها بقصف المدافع، حيث كنا نرى الخنادق المحفورة بارتفاع أعلى من قامة رجل، تتساوى مع الأرض من القصف البريطاني. وقد حَدَّثنا ضابط هندي أسير عن كيفية تسليم العتاد الى المدفعية البريطانية، حين شاهد القنابل تعد بالواحدة او بالصندوق، قائلاً: إن صناديق قنابل المدافع في الجيش البريطاني تنقل بالسيارات الى مواضع المدفعية، ويرصّ بعضها فوق بعض، وتذرع طولاً وعَرْضاً وارتفاعاً، وتسلم الى المدافع. أما المأكل، فالجيش البريطاني غنيٌ بأنواع الطعام، ولا سيما المعلّبات. وكذلك الملابس والتجهيزات الاخرى متوافرة لديه توافراً يفوق الحاجة. ولما كان لكل جندي عثماني الحقّ في أن يأخذ تجهيزات الجندي البريطاني الذي يقتله، فقد كان قسم كبير من الجنود العثمانيين يرتدون ملابس الجنود البريطانيين.

جـ- وسائط النقل: كانت وسائط النقل المستعملة في الجيش العثماني تعتمد أولَ ما تعتمد على البغال والجمال: (نقلية حيوانية) وعلى القليل من البواخر. أما وسائط نقل الجيش البريطاني، فكانت -مع وجود النقلية الحيوانية- تعتمد على العجلات والسيارات والبواخر، فضلاً عن سكك الحديد التي مدت مع القوات المتقدمة لتوصل الإمدادات المتلاحقة الى الجبهة، وكان الجانب العثماني يفتقر الى سكك الحديد في نقلياته.

د- الحالة المعنوية: الجندي العثماني شجاع، لا يهاب الموت ابداً، وإيمانه ومعنوياته عالية باعتباره مجاهداً، يدافع قوات الكفر (هكذا كان توجيه القيادة وايمان المقاتلين). ويستحيل على الجندي البريطاني التغلب عليه بالبندقية والحَرْبة، ولا أذكر موقعة واحدة تغلب فيها الجندي البريطاني على الجندي العثماني بالسلاح الأبيض، غير أن الغلبة كانت بسبب الكثرة والعُدَد المتنوعة التي لا يملكها الجيش العثماني. ومن بطولات الجيش

العثماني المشهورة استمرارُه مدة تقارب خمسة أشهر في تطويق قوات (جنرال تاونزند) في الكوت، وقيامه في الوقت نفسه بصد هجمات القوات البريطانية التي جاءت لفك الحصار عنه.

وفي موسم الحر يتوقف القتال، وتصبح الجبهة هادئة، فكان الجنود العثمانيون يراجعون الضباط قائلين: (خَرْجْ سِزْ قالْدِقْ، حَرْبْ أوْلْمَيُوْرْ)، أي: بقينا بلا نفقات لتوقف القتال، ذلك لأن الجندي العثماني كان له سَلَبُ كل جندي يقتله من العدو من سلاح وملبس. وكان مألوفاً أن يرى تجار البنادق في خطوط القتال، كما يرى بعض الجنود العثمانيين المجروحين وهم منقولون بالنقالات الصحية ومعهم البنادق البريطانية التي غنموها من الجنود الذين قتلوهم.

احتـلال بغـداد

في صباح يوم ١١ آذار ١٩١٧ احتل الجيش البريطاني بغداد، وانتشر الجنود البريطانيون في أرجاء المدينة شاكي السلاح، وبقيت الحالة على هذه الصورة بضعة أيام. وعلى الأثر أعلنت السلطة المحتلة: أنه يجب على جميع الضباط والجنود المتخلفين عن الجيش العثماني مراجعة الدائرة المختصة لتسجيل أسمائهم. فقصدتها، وسجلت اسمي فيها، فأمروني بلزوم الحضور في مثل هذا اليوم من الاسبوع المقبل، وزودوني بوثيقة تؤيد أني طليق، بموجب "وعد الشرف" الذي قطعته على نفسي، (هكذا تنص الوثيقة). وبقينا على هذه الحالة مدةً، الى أن اشتد القتال بين البريطانيين والعثمانيين في منطقة سامراء، وعلم البريطانيون أن بعض الضباط التحقوا بالجيش العثماني، فاستدعوا الضباط دون الجنود وكنت من بينهم، وبلغونا: أن (جنرال مود) لاحظ أنه من الصعب على الضباط المراجعة كل أسبوع، وهو يريد أن يجعل الحضور كل ثلاثة أشهر مرةً واحدة، بشرط أن يقدم كل ضابط كفالة نقدية مقدارها ثلاثة آلاف (روبية) (٩) ، أو كفالة اعتبارٍ مقدارها خمسة آلاف (روبية)، وأنه (جنرال مود) سيكون آسفاً لاضطراره

---

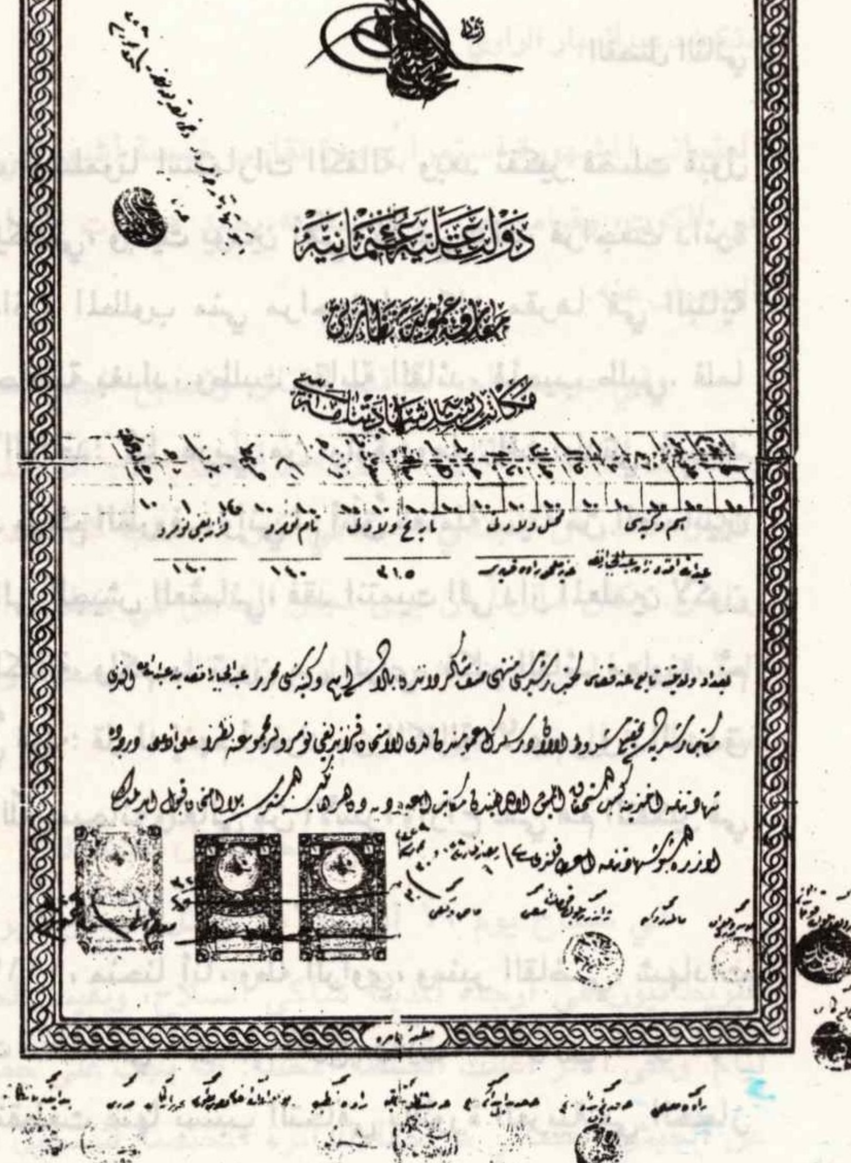
(٩) عملة نقدية هندية تعادل ٧٥ فلساً.

الى أسر كل من يعجز عن ذلك. وسلمونا استمارات الكفالة. وبعد تفكير فضلت قبول الأسر على أن أطلب من أحد يكفلني، وبقيت يومين أهّيء نفسي لذلك، فراجعت دائرة الانضباط العسكري، وهي الدائرة المطلوب مني مراجعتها، وكان مقرها في البناية المتخذة حالياً مديرية شرطة محافظة بغداد، وطلبت مقابلة القائد، فأجيب طلبي. فلما دخلت عليه، قلت له بالحرف الواحد: أنا عربي من راوة، وما زالت بلدتي في يد العثمانيين، وقد تخلّفتُ في بغداد بحكم الظروف، وإني لم أتلَقَّ معاملة سيئة من العثمانيين لكوني عربياً، ولا أريد الرجوع الى الجيش العثماني، فقد انتميت الى دار المعلمين لأكون معلماً، وإني عاجز عن تقديم الكفالة، ولكم ما ترون من الرأي. فكلم القائد معاونه، ثم أشار الى المترجم الذي نقل اليَّ قوله: قل له إنهم أعفوك من الكفالة، لأنهم يرون الصدق في حديثك (١٠) . وهكذا نجاني الله سبحانه وتعالى من الأسر، وأزاح عني هم التفكير في الكفالة الباهظة.

وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩١٧، منحنا أنا، وطه الراوي، ومنير القاضي، شهادات التخرج في دار المعلمين، فعينت معلماً في مدرسة الكرخ، وعُيِّن طه الراوي مديراً لها، فَدَرَّسْتُ في هذه المدرسة، ثم انقطعت عنها بسبب التحاقي بالثورة العربية في الحجاز في كانون الأول عام ١٩١٧.

---

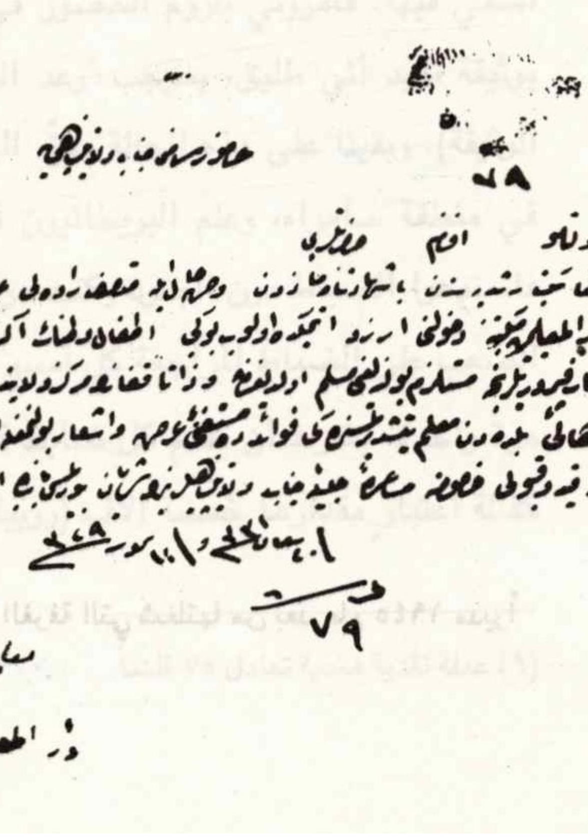
(١٠) من غريب المصادفات أن هذا الحديث قد جرى في الغرفة التي شغلتها من بعد عام ١٩٤٥ مديراً عاماً للشرطة.



دولت علیهٔ عثمانیه

معارف عمومیه نظارتی

شهادة انهاء الدراسة الرشدية في عانة سنة ١٣٢٩ رومية الموافقة ١٣٣١ للهجرة (١٩١٣م)



كتاب قائم مقام عانة الى والي بغداد المؤرخ ٢٠ شعبان سنة ١٣٣١ للهجرة (١٩١٣م) لغرض قبول المؤلف في دار المعلمين ببغداد.

الفصل الثالث

أيام الثورة العربية في الحجاز
والحكومة العربية في الشام

الالتحاق بالثورة

كانت آمالنا كبيرة في تأسيس حكومة عربية، خاصةً حينما صرح القائد البريطاني (جنرال مود) في خِطابه على أثر دخوله بغداد بقوله: إن البريطانيين جاؤوا البلاد محررين، لا محتلين. إلا أن تلك الآمال ما لبثت أن تلاشت بسرعة أثر المظالم والاحكام التعسفية التي مارسها البريطانيون، فكانت الوشاية بأتفه الأسباب كفيلة بنفي أي شخص مهما كانت منزلته إلى جهة بعيدة، أو زجّه في السجون. ذلك جعلني أفكر جدياً في ترك وظيفتي، ومغادرة العراق والانضمام إلى الثورة العربية في الحجاز، فالتاريخ لم يخبرنا: أن أمة نالت استقلالها وحريتها من الاجنبي من غير ثورة عليه.

وصل (الرئيس الأول): الرائد جمال علي، مندوباً عن الثورة العربية في الحجاز، لترغيب الضباط في الانضمام إلى الثورة، فكنت من المتقدمين استجابةً لهذا النداء. وبعد أن تقرر سفري مع أكثر من ثلاثين ضابطاً عراقياً تتراوح رتبهم بين درجة ملازم ودرجة مقدم للالتحاق بجيش الثورة الشمالي الذي كان يقوده الامير فيصل بن الشريف حسين، سافرنا إلى البصرة في أوائل كانون الأول عام ١٩١٧ في باخرة نهرية، ومنها اقلتنا الباخرة (باموِرا) إلى الهند وكانت من البواخر البريطانية الحديثة التي تتوافر فيها المتطلبات اللازمة لراحة الركاب.

في بومبي وكراچي

بعد رحلة أسبوع في البحر، وصلت بنا الباخرة (باموِرا) إلى ميناء بومبي، وبقينا فيه أربعاً وعشرين ساعة، ثم تابعت الباخرة سيرها نحو ميناء كراچي. وعلى الرغم من قصر المدة التي قضيناها في بومبي، تمكنت أن ألاحظ أنها كانت من المدن الهندية الساحلية الكبيرة المنتظمة بشوارعها وأبنيتها. والناظر من مينائها باتجاه البحر، يشده منظر الجزر المصنوعة المقابلة للساحل التي كانت تربطها بالميناء جسور تسير من فوقها القطارات ومن تحتها البواخر.

وبعد رحلة أربع وعشرين ساعة، رست بنا الباخرة (باموِرا) في ميناء كراچي الواسع الذي يمتاز بضخامة منشآته. كان طوله يزيد على خمسة كيلومترات، وهو

مرصوف بالألواح، وفيه أكثر من خطي سكة حديد لسير القطار، وقد نصبت رافعات الأثقال على طوله بمسافة تقارب خمسين متراً بين كل رافعة وأخرى. وكان الميناء مكتظاً بالبواخر، والرافعات تقوم بنقل البضائع من القطار إلى البواخر، أو بالعكس، مما يدل على سعة الشحن التجاري الذي لم نكن قد ألفنا مثله. ويضم ميناء كراچي أيضاً بعض الدور المهيأة للسكن، وفيه مسجد ومطعم ومُقْهًى. وقد أقمنا في الباخرة (بامورا) في الميناء عشرة أيام، وكنا نتنقل من الميناء إلى المدينة بعَربات تجرها الخيول، ولم تكن أجرة الركوب في العربة تزيد على (الروبية)، أي بما يعادل ٧٥ فلساً. وكانت المدينة مقسمة قسمين: قسم قديم،يشبه مدينة البصرة القديمة شبهاً كبيراً، وقسم جديد، ويسمى الصدر، واسعاً ومنتظماً والشوارع فيه مشجرة. وكان فيها حديقة حيوان كبيرة جداً تحتوي على طرق واسعة لوسائط النقل، والدخول إليها بالمجان.

الطريق إلى السويس

قبل التحرك من ميناء كراچي، نقلنا إلى باخرة عثمانية كبيرة تسمى (قَرهْ دنز) كان البريطانيون قد استولوا عليها في الحرب، ولم يغيروا فيها شيئاً، فأبقوا اسمها وجميع الاعلانات والاسماء في محلاتها، حتى إن صورة الخليفة العثماني الكبيرة بقيت معلقة في مكانها في البَهْو. وبعد مسيرة اسبوع تقريبا بلغت بنا الباخرة قناة السويس، ورست في ميناء پور توفيق. والذي لابد من ذكره أننا طوال أيام الرحلة في الباخرتين (بامورا) و (قره دنز)، كانت الإدارة في كل منهما تقوم بإجراء التمرينات في أوقات مختلفة، يتم فيها التدريب على شد حزام النجاة على البطون، والمكون من قطع من كَرَب النخل الجاف، وتقف جماعات الإنقاذ عند القوارب المخصصة لها، تلافياً للمخاطر التي يمكن أن تحدث للباخرة نتيجة هجوم يقع عليها من طائرة، أو غواصة عدوة، أو إصابتها بلغم قد يؤدي إلى غرقها، إلا أنه لم يحدث شيىء من ذلك. وبعد أن وصلنا إلى ميناء پور توفيق غادرنا الباخرة إلى مخيَّم أعد لنزولنا إلى أن نبحر إلى العقبة.

بور توفيق والسويس

بور توفيق هو ميناء قناة السويس الجنوبي المتصل بالبحر الأحمر. لقد أعجبني كثيراً منظر الميناء، الذي كان يربطه بمدينة السويس خط سكة حديد، ويسحب القطار عربة ركاب واحدة فخمة من الدرجة الاولى. وهو الواسطة الوحيدة للاتصال بين الميناء والمدينة،لأن الأرض التي تفصل بين المدينة والميناء – وهي تقارب كيلومتراً واحداً – مغمورة بماء البحر بعمق يتراوح بين ١٠–٤٥ سنتمتراً، وتخترقها سكة الحديد. وميناء بور توفيق على شكل مثلث، قاعدته مقابلة لميناء السويس، ورأسه وضلعاه في البحر، وفي وسط المثلث شارع عريض، أقيمت على جانبيه مساكن متواضعة أعدت للسياح وغيرهم ممن يقصدون النزهة والدفء والاستمتاع بالمناظر الطبيعية في فصل الشتاء. وهناك شارعان يمتدان مع ساقَي المثلث على جانب البحر مباشرة، وهما مشجران، وتكاد تتصل الاشجار العالية بعضها ببعض لتكون سقفاً أخضَرَ على الرغم من اتساع عرض كل من الشارعين. وعلى مسافة كل مئة متر تقريباً، يجد الزائر مقهىً صغيراً، يحتوي على عدد من الكراسي النظيفة المعدة للراحة ولارتشاف القهوة في جو منعش، إضافةً إلى ان الجالس في محاذاة الشارع النظيف، يشاهد أمامه البحر. وفي الأيام التي قضيتها في هذا الميناء، كنت أتلذذ بالجلوس في أحد هذه المقاهي على الرغم من كوني غير ميال إلى ارتياد المقاهي والملاهي. هذه كانت بور توفيق في أواخر عام ١٩١٧.

أما مدينة السويس، فكانت بلدة صغيرة نظيفة، أهلها ظرفاء لطفاء، إذا دخلتَ حانوتاً وخرجت من غير أن تشتري شيئاً منه، تشعر بالخجل من المعاملة اللطيفة والإحترام البالغ الذي تقابل به. والقطار الذي يربطها بالقاهرة، يمر من وسط أكبر شارع فيها. وكان طريق السكة أوطأ من رصيف الشارع باكثر من نصف متر، إضافة إلى حاجز الخشب الذي يفصل السكة عن جانبي رصيف الشارع. وتقع محطة القطار في وسط المدينة، ولا يحتاج المسافر إلى واسطة نقل إلى المحطة في الذهاب والإياب.

وبعد عدة أيام، سافرنا إلى القاهرة بالقطار، ومررنا بالاسماعيلية والزقازيق ليلاً. وكان الغرض من ذهابنا إلى القاهرة التزود بالتجهيزات الخاصة بالضباط العاملين في

الصحارى والقفار. وكان كل ضابط يمنح من أجل ذلك ثلاثين جنيهاً مصرياً. أما السفر ومتطلباته ونفقاته، فتسجل على حساب جيش الثورة الذي كان له وكلاء لهذا الغرض.

آراء طالب باشا النقيب والمصريين في ثورة الحِجاز

وصلنا إلى القاهرة، وبقينا فيها أسبوعاً، تمكنا خلاله من توفير كل احتياجاتنا من ملابس وتجهيزات أخرى. فقد كانت في القاهرة محلات تَخيط البدلة بمدة أربع وعشرين ساعة، وكان بإمكان الشخص أن يقتني كل حاجاته من محل واحد مثل (القلعة) أو (أورزدي باك).

وقد رأينا القاهرة مدينة عظيمة في كل شيء، وكانت أسعارها رخيصة، وعلى الأخص أسعار الطعام كالسمك واللحم والخبز وغيره، على الرغم من ظروف الحرب. وكانت كل البلدان التي مررنا بها أغلى من القاهرة بأسعارها، ولا سيما مدينة بغداد، التي شح فيها الخبز بعد الاحتلال البريطاني.

وفي القاهرة، رغبنا أن نقف على آراء رجال الفكر في الثورة التي نحن متوجهون إليها. وقد علمنا أن طالب باشا النقيب البصري مقيم فيها، فقررنا مواجهته للوقوف على رأيه. فقصدته مع رشيد الهاشمي وأخيه محمد الهاشمي وأمين خاكي. وكان طالب باشا مقيماً مع حسن خالد أبو الهدى في شارع الدواوين رقم ٨، فرحب بنا، ولما سألناه عن رأيه في الثورة الحجازية، أجاب: إن الوقت لإعلان الثورة مناسب جداً، والفُرَص لا تضيّع، إلا أن الطريقة التي سار عليها الشريف حسين قللت من قيمتها ومن نتائجها، لأسباب عديدة، منها: أن الشريف أعلن الثورة على العثمانيين، الذين مازالت الخِلافة الاسلامية بعهدتهم، من غير أن يبين للعالم الاسلامي الاسباب الموجبة لثورته، وهي أن العثمانيين أصبحوا غير قادرين على المحافظة على البلاد، فلزم قيامه بالثورة قبل أن تطأها أرجل الاجنبي، وعلى الأخص الأماكن المقدسة. وكان الواجب عليه أن يبلغ تلك الأسباب لأمير نجد عبدالعزيز آل سعود وأمير حائل ابن الرشيد، اللذين يُعدّان أقوى من الشريف حسين، قبل أن يعلن نفسه ملكاً على العرب، فسبب عدم رضائهما. هذا والبريطانيون لم يمدوه بأسلحة جيدة وعُدَد تمكنه من ان يدافع عن بلاده إذا هاجمها

أحد الأمراء وتخلت عنه بريطانية.

أما المصريّون، الذين اتصلنا بهم، فقد كانوا، في الغالب، غير محبذين للثورة، ولا للقائمين بها، وذلك لمحاربتهم العثمانيين. فلما قلنالهم: هل لكم أمل، أو رغبة في رجوع العثمانيين؟ أجابوا: لا، وإنما أكبر عدوّ لنا هم البريطانيون. أما العثمانيون، فهم يحاربون البريطانيين، وان الشريف حسين بثورته على العثمانيين، إنما يعاون البريطانيين أعدا ءنا، ولهذا نكره كل من يعاون عدونا بطريق مباشر أو غير مباشر.

العَقَبَــة

أبحرنا من السويس إلى العَقَبة، مقر الجيش الشمالي، في أوائل عام ١٩١٨. والعَقَبَةُ قرية صغيرة، ولو لم تكن مقراً للجيش الشمالي، تكاد تكون خالية من السكان الأصليين. إلا أن ميناءها الكبير يتوقع له مستقبلٌ لقربه من الحِجاز ومن مصر والبادية. ولأهمية موقعها اتُّخِذت مقراً للجيش الشمالي الثائر. هذا ماسجلته في مفكرتي في أوائل عام ١٩١٨.

وضع قوات الثورة ومسؤولياتها

في عام ١٩١٦ ثار شريف مكة، الحسين بن علي على الحكم العثماني، فلقي مقاومة شديدة من القوات العثمانية التي كادت تقضي عليه وعلى ثورته. إلا أن الحظ ما لبث أن حالفه، فضيق الخناق على القوات العثمانية التي كان يقودها فخري باشا الذي قبل الحصار في المدينة المنورة مع الحفاظ على اتصاله بالحكومة في دمشق بواسطة سكة الحديد حتى انتهاء الحرب العظمى الأولى حين سلم نفسه إلى الحكومة العربية في الحجاز على أثر اعلان الهدنة.

بعد أن تم لقوات الثورة العربية السيطرة على الحجاز، ما عدا المدينة المنورة، قسمت جيشها قسمين: شمالي وجنوبي. وكان واجب الجيش الجنوبي، الاستمرار في محاصرة قوات فخري باشا في المدينة المنورة، والتضييق عليها تضييقاً يجعلها مشلولة الحركة: لأن وجودها خارج منطقة الحصار، يجعل منها خطراً على الثورة كلها. أما

الجيش الشمالي، فكان بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وواجبه تخريب سكة حديد دمشق -المدينة المنورة لتشديد الحصار على القوات العثمانية في المدينة المنورة من جهة، وعلى القوات العثمانية في مَعَان التي اتخذت مواقعها لمحاربة هذا الجيش بخطوط دفاعية تمتد من وادي عكيكة الى السمنة والى تل الأحمر ومحطة الجردونة من جهة أخرى، بقصد التأثير في القيادة العثمانية لكي يتأكد لديها فقدان أمن خطوط مواصلات الجيش العثماني الذي يحارب (جنرال اللنبي) في فلسطين. والتهيؤ للتقدم الى الشام بالقوات المتيسرة لإسقاط الحكم العثماني المسيطر هناك. وقد ألحق بهذا الجيش مفرزة مدفعية فرنسية، بقيادة ضابط فرنسي هو (كابتن بيزاني)، ومعظم أفرادها من الجزائريين، وكذلك ضابط إنكليزي يدعى (لورنس) مع بعض المدرعات. وقد اشتهر (لورنس) بين البدو، لتنقله معهم، ومعرفته عاداتهم، وارتدائه ملابسهم، وتحَمُّلِهِ مشاقَّ البداوة.

الالتحاق بالجيش الشمالي

حين وصلت الى العقبة، كان مقر قيادة الجيش الشمالي في الموقع المعروف باسم الوهيدة، وهو يبعد عن العقبة زُهاءَ(٧٥) كيلومتراً شمالاً. وكانت وسائط النقل لهذا الجيش هي الجِمال، فعليها يحمل الجنود والأرزاق والعُدَد اللازمة من العقبة الى مقر الجيش. والذي يسير من العقبة شمالاً يصل الى البير بعد أن يقطع (١٥) كيلومتراً، وبعد أن يقطع مسافة مماثلة في هذا الطريق الجبلي الوعر يصل الى موقع الكويرة الذي اتخذ قاعدة عسكرية، وبعد أن يقطع (١٥) كيلومتراً شمالاً في طريق أسهل من الأول يصل الى موقع النقب، وبعد (١٥) كيلومتراً أخرى يصل الى موقع أبي اللسن الذي اتخذ قاعدة عسكرية أيضاً مثل الكويرة، والى الشمال من أبي اللسن بمسافة (١٥) كيلومتراً أخرى اتخذت قيادة الجيش مقراً لها في الوهيدة [١] .

كان الجيش مؤلفاً من قوة نظامية، وقوة بدوية من العشائر بإمرة الأمير فيصل.

---

(١) المسافات المذكورة تقريبية.

وكان قائد القوة النظامية جعفر العسكري ورئيس أركانه نوري السعيد، وكانت القوة النظامية مقسمة فرقتين: أولى وثانية، وفي كل موقع من المواقع العسكرية التي ذكرناها قائد موقع. كما يوجد في العقبة قائد موقع أيضاً، وهو (الزعيم): العميد عبدالوهاب الشيخلي، وفيها آمر للنقليات، ووكيل للأمير، وهو يوسف خشيرم، ووكيل للبريطانيين، وكان فيها تشكيلات منزل. وقد عينت مأموراً للأرزاق في هذا المنزل الذي كان بإمرة قائد موقع العَقَبَة.

الجيش في الوهيدة

بعد مرور شهرين أرسلت الى مقر القيادة العامة في الوهيدة، لتلقي الأوامر. غادرت العقبة الى مقر القيادة، فوضعت على الفور بإمرة اللواء الخامس من الفرقة الثانية، وعينني آمراللواء طاهر بك، آمراً للسرية الثانية، لأن اللواء كان مؤلفاً من خمس سرايا، وأمراء السرايا في ذلك الوقت هم: آمر السرية الأولى الملازم الأول شفيق الحَيْد، وآمر السرية الثانية الملازم الأول كاتب هذه السطور، وآمر السرية الثالثة الملازم الأول حسن شوقي (أخو صلاح الدّين الصباغ)، وآمر سرية الرشاش الرابعة الملازم الأول إبراهيم فهيم الخالدي، وآمر السرية الخامسة ملازم أول من سورية. كان جنود هذا اللواء جميعاً من المتطوعين العراقيين الذين جاءوا من الأسر في الهند. فلما وصلوا الى مصر، ألف منهم فوج في الإسماعيلية، عرف باسم فوج الإسماعيلية، وكان يجري تدريبهم هناك، ولما أكمل الفوج تدريبه، أراد البريطانيون أن يرسلوه الى جبهة فلسطين، ليقاتل مع الجيش البريطاني، إلا أن الفوج تمرد على أوامر البريطانيين، ورفض الذهاب الى جبهة فلسطين، محتجاً بأنه إنما تطوع ليكون في جيش عربي ولحكومة عربية، فإذا لم يرسل الى العَقَبَة لينضم الى الجيش العربي الشمالي، فأنه يطلب إعادته الى الأسر في الهند. وقد تم له ما أراد، واستطاع الفوج المذكور أن يملي إرادته على القيادة البريطانية التي امتثلت لرغبة المنتسبين إلى الفوج المتطوعين العراقيين بإلحاقهم بجيش الثورةالعربية.

كانت أمنية ضباط هذا الجيش، أن يتوجهوا شمالاً الى دمشق قبل أن تبلغها

القوات البريطانية، إلا أن ثبات العثمانيين في مَعَان، التي تبعد أكثر من خمسين كيلومتراً، عن مقر الجيش الشمالي أخّر ذلك. كما أن البريطانيين، لا يريدون لهذا الجيش أن يحقق مثل هذا الإنجاز، قبل أن يقوم (جنرال اللنبي) باكتساح فلسطين وقطع خطوط مواصلات الجيش العثماني، لكي يسهل عليه تدميره واحتلال دمشق، وحرمان الجيش العربي من استثمار الفوز وشرف استعادة دمشق العربية. لذلك انشغل الجيش الشمالي بمحاصرة مَعَان، وتخريب سكة الحديد، ومهاجمة محطاتها القريبة. أما القوات العثمانية، فكانت مستحكمة في خنادقها أمام مَعَان، وكانت تقوم بإصلاح كل ما يخربه الجيش العربي من الخطوط والمحطات، ليستمر اتصالها بدمشق.

في أوائل أيار من عام ١٩١٨، حدث بيني وبين القائد خلاف، استدعى نقلي الى مفرزة التخريب، ثم عينت قائداً لمنزل جيش الثورة في الوهيدة.

حملة الأزرق

كان ضباط الجيش العربي يطالبون القيادة العامة دائماً أن تترك مَعَان محاصرة بقسم من قوة الجيش، وأن يشق باقي الجيش طريق الصحراء الى دمشق، لأنه كان مفهوماً لدى الضباط ان المدن التي لا يحررها الجيش، لا تمنح استقلالاً تاماً. فلم تحقق هذه الرغبة إلا في أواخر صيف عام ١٩١٨ حين اعتزم (جنرال اللنبي) الهجوم العام الذي انتصر فيه على العثمانيين، فألفت قوة كانت وجهتها في البداية موقع الأزرق الشهير في بادية الاردن. وبعد تأليف هذه القوة التي كان تجمعها وتحركها من الموقع المعروف باسم الطاحونة، وقع الاختيار عليَّ لأكون مرافقاً لقائد هذه القوة، فاعتذرت، كما اعتذرت من قبل أن أكون مرافقاً لقائد اللواء الخامس، لأني لم أكن محباً لمثل هذه الوظائف.

وقد قامت هذه القوة بالتأثير في المؤخرة والميسرة وخطوط المواصلات للجيش العثماني، الذي أجبر أن يفرز جزءاً من قواته لمجابهة هذا التهديد، وللمحافظة على الجسور وسكة الحديد والمواقع العسكرية الأخرى التي صارت عرضة لهجمات الجيش العربي المتقدم، مما سهل على (جنرال اللنبي) مهمته بدحر الجيش العثماني، وإجباره

على التراجع بدون انتظام. الا أن تلك المساعدات الجسيمة، التي بدونها لم يكن بإمكان (جنرال اللنبي) تحقيق الانتصار، قد قوبلت بالنكران، وذلك حين شجع الأخير حليفه الفرنسي (جنرال غورو) على احتلال دمشق وإسقاط الحكومة العربية فيها التي ألفها هذا الجيش بقيادة الأمير فيصل، فكان جزاء العرب منه كجزاء سِنِمّار.

تأليف الحكومة العربية في الشام

استطاع الجيش العربي الذي تقدم الى الأزرق أن يحرر دمشق وحمص وحماة وحلب. واستسلمت القوات العثمانية المحاصرة في المدينة المنورة ومعان وباقي نقاط سكة الحديد الحجازي الى الجيش العربي. وتم تأليف الحكومة العربية في دمشق بإمارة الأمير فيصل. وأصبح الجيش العربي في سورية مؤلفاً من ثلاث فرق، كان مقرها في كل من دمشق وحلب وعَمّان، ثم انتقل مقر الفرقة الأخيرة الى درعا، وعين لكل منطقة حاكم عسكري، فكان قائد الفرقة الثانية في عَمّان هو الحاكم العسكري لمنطقة عَمّان والكَرَك ومَعَان، اي لشرقي الاردن كله، كما أصبح قائد اللواء في الكَرَك، حاكماً عسكرياً للكرك ومعان على الرغم من وجود قائم مقام مدني في مَعَان.

كانت وظيفتي -حين أعلنت الهدنة [٢] - قيادة منزل جيش الثورة، وبعد الهدنة عينت قائداً لمنزل مَعَان، ولما الغيت تشكيلات المنازل، عينت قائداً للسرية الثانية [٣] المعسكرة في محطة القطرانة، وقائداً لموقع القطرانة [٤] ، التي كانت واسطة الإتصال بين الكَرَك والشام عن طريق سكة الحديد.

وبعد خدمة أقل من عام في كل من مَعَان والقطرانة، نقلت الى منصب معاون مدير الشعبة الثانية لأركان الفرقة الثانية في عَمّان، وبعد ستة أشهر تقريباً، نقلت الى ضابط ارتباط للفرقة في دمشق حيث بقيت فيها الى ما بعد احتلال الجيش الفرنسي سورية.

---

(٢) بين الحلفاء والمحور في نهاية الحرب العظمى الاولى.

(٣) تتبع هذه السرية اللواء الثالث في الكَرَك.

(٤) هي محطة من محطات الخط الحجازي، وتبعد عن مدينة الكرك أربعين كيلومتراً الى الغرب من القطرانة.

مَعَــــان

تتألف بلدة مَعَان من قريتين كبيرتين، إحداهما تسمى مَعَان الشامية، والثانية مَعَان الحجازية، ومحطة القطار التي تضم منازل الموظفين. أما القريتان، فأبنيتهما من الطراز القديم، وفي كل منها شارع يقطعها، والذي يمر بالشارع يرى رجال القرية جالسين على جانبيه. وأهلها يتعاطون التجارة مع عشائر الحويطات المحيطة بمعان. وليس لأهل القرية أراض زراعية، وانما تحيط بالقريتين بساتين صغيرة، أبوابها من الحجارة، فكان كل باب يتألف من حجر واحد، وهي بطبيعة الحال صغيرة يسهل تحريكها بواسطة عدد من الرجال، وعلى الرغم من صغر مساحة هذه البساتين، فإنها تحتوي على أشجار فاكهة لذيذة وممتازة، ولا سيما الرمان منها، كما أن فيها قليلاً من أشجار النخيل المثمرة.

لم تكن في معان آثار قديمة، أو شيىء يجلب الملاحظة، عدا محطة القطار الواسعة، ومعمل كبير لإصلاح القاطرات والشاحنات، وحوض كبير لتغيير وجهة القاطرات من جهة الى أخرى، لذلك تُعَدّ أهم محطة لسكة الحديد الحجازية بعد محطة دمشق، وأعتقد أنها في منتصف الطريق بين دمشق والمدينة المنورة. وحينما دخلنا معان كانت سكة الحديد معطلة، بسبب ما أصابها من تخريب في أثناء الحرب.

القطرانة

كان الطريق الذي سلكته في سفري من عمّان الى مقر وظيفتي الجديدة في القطرانة طريقاً برياً صالحاً لسير الإبل فقط، وقد أوصلتني (أباعر عكيل) الى القطرانة، بعد أن قضينا ليلتين في الطريق، مارين بمحطات الجردونة والحسا وجرف الدراويش، فشاهدت في تلك المحطات بِرَكاً واسعة تتجمع فيها مياه الأمطار لسد حاجة تلك المحطات من الماء في الصيف.

القطرانة محطة متوسطة، فيها بيوت لسكنى الموظفين، وهم: قائد موقع القطرانة، وآمر السرية، وضابطان برتبة ملازم ثان، ومهندس، ومأمور محطة، ومأمور (التلغراف):

البرق. ولهذه المحطة شأن مهم: لأن المتوجه الى الكرك، أو المسافر من الكرك الى دمشق، أو الى أيّ مكان على سكة الحديد، لا بد له أن يصل الى القطرانة ويستقّل منها القطار، كما أن القاصد الى الكَرَك، لا بد له من النزول في القطرانة، ليتابع سيره في طريق بري تسير فيه الحيوانات. وكان القطار يومئذ معطلاً، إلا ان المهندس الموجود، كان يستعمل (الطَرَزِينة) وهي عربة صغيرة تسيرعلى السكة، دفعاً باليد، بين محطة وأخرى للمراقبة.

وفي هذه المحطة قلعة قديمة مهجورة، كنت في موسم الصيف أضع فيها حراساً يراقبون بركة الماء الكبيرة في القطرانة، ويحافظون على نظافة مائها المتجمع من الأمطار ليبقى صالحاً للشرب الى آخر الموسم. إذْ ليس هناك ماء غيره يسد حاجة السكان والقاطرات. وكانت تحيط بهذه المحطة عشائر بني صخر، التي كان يرأسها الشيخ خلف المور.

وكان قائد اللواء الثالث والحاكم العسكري في الكَرَك يأتي الى القطرانة للتفتيش مرة كل شهر. وقبل نقلي الى مقر الفرقة في عمان تم إصلاح سكة الحديد، وبدأ القطار يسير من دمشق الى المدينة المنورة. وكانت القطرانة أيضاً واسطة لإدامة اتصال المراسلات البرقية الكثيرة بين دمشق والكرك. ومن الطريف ذكره حول المراسلات البرقية: أن الحاكم العسكري العقيد علي خلقي العجلوني[٥] كتب اليّ يومَ كنت قائداً لموقع القطرانة متذمراً من تأخر البرقيات، فكتبت اليه: إن مأمور البرق، الذي كان مدنّياً، إذا صحا سكر وإذا سكر نام. فكان جوابه: ضع عليه حرساً وأمن استمرار المراسلة. ففعلت ما أشار به عليّ. ولما سافرت الى مقر وظيفتي في الفرقة الثانية في عمان، كان القطار واسطة لنقلي.

عَمّان

كانت عمّان غُرَفاً متفرقة كبيوت صغيرة، مبنية من الحجر والجص، متناثرة على

---

(٥) لما نقلت الى دمشق كان العقيد علي خلقي العجلوني موقوفاً بموقع الشام، لأنه كان من المنادين بالحكم الجمهوري، فزرته في الموقع، وكان تحت قيادة جميل المدفعي، ولما واسيته لأخفف عنه أمر التوقيف، أجابني: إنني سعيد بوجود حكومة عربية توقفني.

جانبي وادٍ طويل، انتشرت بشكل غير منتظم، تحيط بها المروج الخُضْر. وكان يسكن فيها مجموعات من الشركس، وقليل جداً من العرب، يعمل أغلبهم بالزراعة. ويملك كل واحد منهم فدّاناً أو أكثر يزرعه، وعربة تجرها بقرتان يعول عليهما الشركسي في معيشته. وحين ينضج الزرع ينقله بعربته الى حجراته. وكانت العربة تصل الى سطوح الحجرات، فيفرغ ما فيها في كوة مفتوحة في سقفها. وحين ينتهي موسم الزراعة، يبدأ بنقل الحطب بالعربة الى السوق لبيعه. وكان يسكن مع الشركس في هذه القرية التي أخذت تتوسع، منذ أن اتخذت مقراً للفرقة، بعض التجار السوريين والفلسطينيين. ويمتاز الشركس بالنظافة والأناقة وحسن التنظيم، خاصة الجنس اللطيف منهم. ولباسهم ومعيشتهم لا يشبهان لباس الفلاحين ومعيشتهم في القرى الأخرى. وحينما تزور الشركسي في داره، تجد غرفه مرتبة، وتقدم اليك القهوة التركية المصنوعة بإتقان يتلذذ بطعمها الشارب. وللشركس احتفالات خاصة يختلط فيها الجنسان، يعزفون فيها بمهارة على آلاتهم الموسيقية اليدوية، وتعرف هذه الاحتفالات عند الشركس باسم (الفنطازية). ونساء الشركس سافرات الوجوه في حشمة وأدب. وأكثر الزواج بينهم يكون بالخَطْف، الذي يعقبه عقد القِران الشرعي، وكثيراً ما يخطف الشاب الفتاة التي تفاهم معها على الزواج في أثناء (الفنطازيات). والمعروف أن أهل الفتاة أذا لحقوا بالخاطف وقتلوه، فلا عقوبة عليهم، وان كنت لم أسمع بحدوث مثل هذا القتل، وانما كان الخطف يتم ويعقبه الزواج. وبناتهم جميلات وأنيقات، وقد تزوج كثير من الضباط من بنات الشركس، وفي مقدمتهم الحاكم العسكري العام قائد الفرقة الثانية. وكان المهر على ثلاث درجات بحسب جمال البنت.

كان الأهلون يعتمدون على مياه الآبار للشرب، لأن الماء الجاري في الوادي غير نظيف، فهم يسقون منه بساتينهم الصغيرة ومزروعاتهم ومواشيهم، وفي بعض الأحيان يصطادون السمك منه بواسطة (الديناميت): المتفجرات، حتى ان أحد إخواننا الضباط

وهو سري اليماني، فَقَدَ نصف كفه، لإن إصبع (الديناميت) انفجر فيها قبل أن يلقيه.

كان قائد الفرقة، هو (الزعيم): العميد رشيد المدفعي البغدادي، وكان ذا وقار مع حزم وإرادة صلّبة، مكنته من تحقيق سيطرة تامة وحسن إدارة، فكان لذلك محترماً من الجميع. وبعد عملي مدة تقارب نصف عام في عمان، صدرت الأوامر بنقل مقر الفرقة من عمان الى درعا، وقد خيّر قائد الفرقة رشيد المدفعي، بين أمرين: أن يبقى قائداً للفرقة وينتقل معها الى درعا، أو يبقى حاكماً عسكرياً لعمان، فاختار المنصب الأخير، وبقي في عمان (متصرفاً): محافظاً الى أن توفى فيها.

في درعا

نقلت مع الفرقة الى درعا، وعين (الزعيم) العميد الركن مصطفى نعمت العباسي الحلبي قائداً للفرقة الثانية في درعا خلفاً للمدفعي، وكنت معجباً كثيراً بهذا القائد الذي تتمثل فيه الصفات الحميدة من كل الوجوه، ولكنه لم يلبث أن نقل بعد مدة قصيرة الى دمشق ليشغل منصب رئيس مجلس شورى الدولة، فعين العقيد الركن البغدادي إسماعيل الصفار (٦) خلفاً له. وكان هذا القائد ذكياً، نشيطاً مدركاً لكل الأمور، يكثر الأختلاط بالضباط، ويشاركهم طعامهم في المطعم الذي كان مشتركاً فيه. وقد بقي قائداً لهذه الفرقة الى ما بعد استيلاء الفرنسيين على سورية. وحينما مر الملك فيصل من درعا، نسب اليه بأنه لم يمد له يد المساعدة بتزويد سيارته وسيارات الحاشية بالبنزين، فغضب عليه طوّال حياته. وكان قد أسندت اليه مديرية الشرطة العامة ببغداد لمدة قصيرة، وعزل منها. أما حقيقة الأمر فهي أن الصفار كان قد تلقى أمراً من دمشق بأن لا يساعد الملك المنسحب، ولما طلب منه تزويد سيارات الملك وحاشيته بالبنزين، أفهم الحاشية أن تذهب بنفسها وتأخذ ما تريد من المستودع، كما أبلغ آمر سرية الأستحكام الملازم قاسم شفيق العراقي أن لا يعترض رجال الملك وعبيده اذا ما تقدموا لأخذ البنزين. وعلى كل حال،

(٦) لما كان اسماعيل الصفار قائداً للفرقة في درعا، جاءه وفد من عرب فلسطين وخطبوا عنده، فلما انتهوا من خطبهم، اجابهم قائلاً: سلموا لي على أهالي فلسطين، وقولوا لهم: اعملوا مثل ما يعمل اليهود، ولا خوف عليكم.

فإن الصفار كان -في نظري- من الرجال الممتازين.

كانت درعا قرية صغيرة، ليس فيها ما يستوجب الذكر، وهي محاطة بوادي حوران إحاطةَ السوار بالمِعصم، ومتى سالت المياه في هذا الوادي عم الخير.

في دمشق

في ربيع عام ١٩٢٠، عينت بمنصب ضابط ارتباط لمتابعة أعمال الفرقة (٧) في دمشق، فذهبت اليها فرحاً، وأنا أحلم أن أرى كياناً مستقلاً للعرب. ولما كنت في درعا، وكان الجنود البريطانيون يمرون فيها عائدين الى بلادهم عن طريق حيفا، كنت أتمنى أن أكون مثل أي منهم جندياً عادياً في أمة لها مكان تحت الشمس.

سكنت في دمشق في أحد الفنادق، وباشرت عملي الوظيفي الذي ينحصر في واجبين، أولهما: متابعة معاملات الفرقة وأوراقها في وزارة الدفاع، والثاني: تسلم جميع تجهيزات الفرقة وترتيب إيصالها الى مقرها. ومن أجل ذلك أسست مستودعاً في القلعة لخزن المواد والتجهيزات التي أتسلمها وأضمن ارسالها، واتخذته مقراً لعملي.

لم يكن عملي يستغرق كل وقتي. ولما كنت تواقاً لارتياد مراكز الثقافة، اتصلت بالأستاذ محمد الأنسي (٨) صاحب "جريدة الحق" و "مجلة المدرسة" المعروف بأفكاره المؤيدة للعروبة والأستقلال، وتعرفت كذلك الى الشاب صبري العَسَلي (٩)، والأساتذين حسن التابعي البرقاوي والسيد درويش. وقد طلب اليّ أن أكون مدرساً لمادة التاريخ في مدرسة الخراب الأهلية (المدرسة المحسنية فيما بعد)، فقبلت، وبقيت أدرس طلاب الصفين الخامس والسادس التاريخ، إضافةً الى أداء واجباتي الوظيفية، والى حين

---

(٧) عملت في هذه الفرقة تحت قيادة ثلاثة قادة ممتازين، وقد كونت هذا الانطباع بحكم عملي في هيأة أركان الفرقة، معاوناً لمدير الشعبة الثانية لأركان الفرقة.

(٨) بعد احتلال الفرنسيين لسورية، هرب الاستاذ محمد الانسي الى الاردن عن طريق درعا، فأصدر جريدة في الأردن، ثم عين بمنصب رئيس ديوان حكومة الأردن.

(٩) أصبح صبري العسلي من رجال السياسة في سورية، وتقلد بعد الأستقلال مناصب وزارية عديدة، ثم أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء.

احتلال الفرنسيين لِدمشق. وبعدها بسبعة أشهر، تركت دمشق متوجهاً الى العراق. كانت هذه المدرسة الأهلية التي يرأسها محسن العاملي، من المدارس الناجحة، فهيأتها مسؤولة عن التدريس ونتائجه، وكانت تُعْنَى بالأخلاق والتمسك بتعاليم الدين قبل العلوم الأخرى، فتفرض الصلاة على التلاميذ في أوقاتها داخلَ المدرسة، وتوقع العقوبات على التلاميذ المذنبين وتنفذها علناً أمام جميع التلاميذ بعد استشارتهم في فرض العقوبة لا بنوعها، اذ يقول المعلم: التلميذُ فلان عمل كذا، فيقول التلاميذ المصطفون في ساحة المدرسة: إنه يستحق العقاب. وحينئذ توقع إدارة المدرسة العقوبة. وقد توسعت هذه المدرسة بعدئذ وصارت ثانوية كاملة.

أما أهل دمشق، فكانت فرحتهم كبيرة بإنشاء حكومة عربية ملكية دستورية في حاضرتهم التي اعتمدها العرب المجتمعون عاصمة لهم جميعاً. وكان رجال السيف والقلم من البلاد العربية عامةً، ومن العراق وفلسطين خاصةً، مجموعين في دمشق، وهمهم جميعاً تثبيت دعائم الحكم في سورية، وتوسيع حدود هذه الدولة العربية وإنقاذ الأقطار العربية من الإحتلال البريطاني، كالعراق وفلسطين. وسعت الحكومة بكل جهدها الى ضم لبنان وتخليصه من الفرنسيين الذين طردوا الحاكم، الذي عينته الحكومة العربية، على أثر إحتلالهم لبنان، فنشبت عدة ثورات على الفرنسيين. ولكن تلك الأفراح والآمال العريضة، لم تلبث أن تلاشت، مع الأسف، وحل محلها الحزن والألم الممض، بعد أن نكث الحلفاء عهودَهم، ولا سيما البريطانيين، الذين بانت خيانتهم لحلفائهم العرب حينما أنذر (جنرال غورو) الفرنسي حكومة الشام، بأن تكون تحت مشورة فرنسا وسلطانها.

أما العراقيون فقد عقدوا مؤتمراً في دمشق، قرروا فيه إعلان استقلال العراق وتنصيب الأمير عبدالله ملكاً على العراق، كما قاموا بالثورة من دير الزور الى تلعفر والى عانة وراوة.

لم يرتح الفرنسيون لوضع الحكومة العربية في الشام، غير أنهم لم يتمكنوا من القيام بأي عمل ضدها قبل موافقة البريطانيين ورضاهم، لأن المنطقة كلها، سورية ولبنان وفلسطين، كانت تحت إمرة (جنرال اللنبي) البريطاني، وعلى هذا الأساس أخذ

الفرنسيون يطالبون البريطانيين بما يأتي:

أ- وقف نشاط "العصابات" على حدود لبنان.

ب- تنفيذ المخطط الجغرافي الخاص بمعاهدة (سايكس بيكو) المعقودة بين البريطانيين والفرنسيين، لأن هذه المعاهدة -كما فهمت- تجعل منطقة النفوذ الفرنسية تمتد حتى الفتحة في دجلة والى وادي حوران في الفرات.

جـ- أن تكون الحدود على الفرات (كرد درناج)، (وهي الحدود الحالية بين سورية والعراق).

وبعد مشاورات ومداولات، اتفق البريطانيون مع الفرنسيين على مطاليبهم، بشرط أن يبقى فيصل ملكاً على سورية والعراق. وأن يكف الفرنسيون عن المطالبة بالموصل، لتبقى عراقية، لِتتسنى للبريطانيين السيطرة على الثورة في العراق وإخمادها.

اسقاط الحكومة العربية في الشام

شرع الفرنسيون، على أثر تفاهمهم مع البريطانيين في تقديم الطلبات والانذارات الى الحكومة العربية في الشام، لتكون تحت مشورتهم، وإلا فإن القوات الفرنسية ستحتل البلاد بالقوة.

فكبر هذا الأمر على الحكومة والشعب، وعلى الأخص أهل دمشق، واستقر الرأي على التهيؤ والاستعداد لمقابلة القوة بالقوة، وأعلنت الحكومة التعبئة العامة، وحشدت قواتها النظامية وغير النظامية بعد تعيين القادة لكلتا القوتين، وفتح باب التطوع وجمع المعونات، وغير ذلك من مستلزمات الدفاع عن الوطن. وقد أظهر الشعب تعاوناً وسخاء ووطنية بغير حدود.

وبينما كان الناس منصرفين الى التطوع وجمع المعونات والترغيب في الدفاع بالأموال والأنفس، فُوجِئوا بقبول الحكومة لشروط (جنرال غورو) وتسريح الجيش. وما إن سمع الناس ذلك حتى جُنَّ جنونهم، واتهموا الحكومة بالتقصير والخيانة، وتجمهروا للهجوم على دار الحكومة وقتل المسؤولين فيها، فتراجعت الحكومة، وقررت مجدداً مقابلة

العدو، ولكن بعد فوات الأوان، لأن الجيش كان قد سرح تنفيذاً لطلب (غورو). غير أن وزير الدفاع يُوسُفَ العَظْمة، استعظم قبول هذه المذلة، فجمع على عجل قوة صغيرة، سار بها الى منطقة مَيْسَلُون القريبة من دمشق، على طريق تقدم القوات الفرنسية، ليتخذ منها جبهة دفاعية في وجه الجيش الفرنسي الكبير، وقاوم القوات الفرنسية ببسالة وبطولة، حتى استشهد في ميدان المعركة مع عدد من الذين كانوا معه. ودخل (جنرال غورو) دمشق على رأس جيشه، وأنذر الملك فيصلاً وحاشيته بلزوم مغادرة دمشق، لإنه لم ينفذ مطالبه، فغادرها عن طريق درعا الى حيفا، ومن هناك أبحر الى أوربا.

لقد فهمت أن أسباب قبول شروط (جنرال غورو) وتسريح الجيش بعد إجراء التعبئة العامة، تم من بعد تأليف مجلس حربي أعلى من العسكريين عهد اليه دراسة وضع الجيش وعتاده، فرأى المجلس أن لاقدرة للجيش على مقاومة الجيش الفرنسي، فسرّح الجيش. ويبدو أن تأثيراً مباشراً قد حصل من البريطانيين على فيصل بعدم التورط في محاربة الفرنسيين والكف عن ذلك، إضافةً الى البلبلة والتردد اللَّذَين حصلا بين أعضاء الوزارة وبعض أعضاء المجلس الحربي.

أما رأيي الشخصي، فكان مخالفاً لِما حدث، وكان الواجب يقضي بمقاومة الجيش الفرنسي لأسباب متعددة: إذْ كانت لدى الحكومة ثلاث فرق نظامية وقوات غير نظامية، وكان الشعب متحمساً للدفاع، والروح المعنوية فيه عالية جداً، والقوات غير النظامية في الحدود مستعدة لخوض حرب عصابات، تؤثر في مؤخرة الجيش الفرنسي، وتقطع خطوط تموينه. وفي حالة إخفاق الحكومة بتصديها للقوات الغازية، لن تخسر شيئاً، وشرفٌ لها أن تخسر حربياً، فتحصل بذلك على تقدير شعبها وتقدير الأمم، على أن تستسلم خضوعاً وخنوعاً، وتبقى الذكرى مؤلمة لا يمحوها الزمن. وإني ما زلت أشعر بالأسف على فوات تلك الفرصة دون محاولة جادة، لأنه قلما يتكرر مثلها، فلقد اجتمع قادة السيف والقلم من العرب في تلك الظروف، يحدوهم الأمل في إنشاء كيان عربي مستقل بذلوا الكثير من أجله، وهم مستعدون للتضحية في سبيله، ولكنها فرصة ضاعت، ولن تتكرر.

احتلال دمشق

ألّف الفرنسيون، على أثر دخولهم دِمَشْقَ، جيشاً باسم الجيش المختلط، قبلوا فيه من ضباط الجيش المسرح وجنوده كل راغب في الخدمة فيه، أما الضباط العراقيون، فقد تقرر إعطاؤهم نصف راتب الى أن يبت في أمرهم. وبعد مضي شهر تقريباً على الاحتلال الفرنسي، قيل إن ثورة اندلعت في حوران، وان الضباط العراقيين سيلتحقون بها، فنفت القيادة الفرنسية جميع الضباط العراقيين الأعزاب، أي غير المتزوجين الى جزيرة أرواد، ونجوت من هذا النفي، لأنني لم أكن حينئذ منفكاً من الوظيفة، ذلك لأن هيأة التفتيش التي ألفت لتتسلم مخلفات الجيش لم تصل إليّ بعد. وبعد مرور أقل من ثلاثة أشهر، أعيد الضباط العراقيون الى دمشق بعد ثبوت عدم صحة المعلومات الواردة عن الثورة في حوران. الا أن القيادة الفرنسية بقيت غير مرتاحة من وجود الضباط العراقيين، فجمعتهم وخيرتهم بين استخدام من يرغب منهم في الخدمة في الجيش المختلط، أو تسهيل سفر من يرغب منهم في السفر الى استانبول باعتبارهم من التبعية العثمانية مع تحمل نفقات سفرهم، وكذلك تسفير من يرغب منهم في العودة الى العراق عن طريق بيروت بواسطة الضباط البريطانيين. وفي حالة عدم قبول أي من هذه الخيارات تسقط حقوق الضابط العراقي، ولا تحق له المطالبة بأي شيىء. كانت النتيجة أن أكثر الضباط العراقيين اختاروا العودة الى العراق، وسافروا بواسطة البريطانيين بحراً الى البصرة، أو براً عن طريق الصحراء، ولم يقبل منهم الاستخدام في الجيش المختلط الا القليل. أما أنا، ففضلت البقاءَ حراً في دمشق، وبقيت مستمراً في التدريس في مدرسة الخراب الى ٤ شباط ١٩٢١.

مغادرة دمشق

عافت نفسي حياة الوظيفة، وكان للنكبة التي أصابت الشام وخيبة آمالنا القومية، أثر بالغ في نفسي، وشعرت بحزن عميق على الجهود والتضحيات التي ذهبت هدراً. لذلك وطدت العزم على أن أكون بعيداً عن الوظائف والمسؤوليات الرسمية. ولما كان لا بُدَّ لكل إنسان من عمل يؤديه في هذه الحياة، قررت أن أتعاطى التجارة مبتدئاً بما وفرته

من رواتبي ومخصصاتي طَوالَ السنوات الخمس الماضية. فبادرت بالاتصال بصديق قديم لأسرتنا هو الحاج يوسف الرفاعي من كبار تجار سوق الهال (١٠) بدمشق. وأخذت أدرس تجارة دمشق، ولاحظت أن أكثرها يجري مع تجار حيفا وبيروت فيما يخص البضائع التي تستورد من البلاد الاجنبية. أما التجارة الداخلية، فواسعة جداً، ولا سيما تجارة الفواكه وتجفيفها، وتجارة السمن والصوف وغيرها.

اتفقت مع صديقي ابراهيم القاسم، وهو ضابط عراقي فضل مثلي البقاء في دمشق، أن نستأجر بستاناً لموسم واحد في الزبداني، فاستأجرناه، وبدأنا ننقل منه الفواكه الى دمشق ونبيعها في سوق الهال. الا أن نقلها بالقطار وتأخرها فيه يسبِّب تلفها، وفي ذلك خسارة، فتلافينا الأمر بشراء عربة نقل ذات حصان واحد يسميها الشاميون (طنبر)، وأخذنا ننقل الفواكه بها. كما بدأنا نتبضع للدكاكين في الزبداني ما يحتاجونه من طحين وسكّر وننقله اليهم بالأجرة، لئلا يرجع (الطنبر) فارغاً. كما كنا نقوم بشراء الجوز ولوز المِشْمِش وننقله ونبيعه بدمشق في الأيام التي لاتوجد فيها فواكه. وهكذا أصبحنا تجاراً ودرت علينا تجارتنا أرباحاً جيدة. ولو كتب لنا الأستمرار في عملنا هذا في دمشق، لصرنا من التجار الكبار، والله أعلم. الا أن الحنين الى بلدنا جعلنا نترك كل شيء.

قررت العودة الى العِراق عن طريق الصحراء تاجراً حراً، وإن كان في ذلك خطر ضياع رأس مالنا كله، لأن نقل الأموال التجارية عن طريق الصحراء، في تلك الايام التي كانت يعمها الاضطراب والاختلال بغياب الحكومة والسلطات الرسمية، يُعَدّ مجازفة كبيرة. ومع ذلك اتصلت بتجار دير الزور، واستعلمت منهم عن أنواع البضائع التي يأخذونها، فحرصت أن تكون تجارتي حاوية لكل أنواع البضائع المطلوبة من ملبس ومأكل. واستأجرت من الجمّال (ابن عكاب) عشرة أباعر لتحميلها الى هناك، كما حولت خمساً وعشرين ليرة ذهبية، لأقبضها في دير الزور، لتكون ذخراً لي اذا ما سلبت في الطريق لأصل بها الى بلدتي راوة. وقد قررنا، نحن أصحاب هذه القافلة، ان ندافع عن

---

(١٠) أكبر سوق لبيع الخضر والفواكه في دمشق.

أموالنا، فاشترى كل منا بندقية حديثة وعتاداً كافياً، وأخذنا إجازات بحملها، وغادرنا دمشق من قرية المعضمية في صباح يوم ٢٦ شباط ١٩٢١، وكان يوما بارداً.

طريق دير الزور

تتجنب القوافل التجارية المدن على الطريق المألوف الذي يمر بحمص وحماة وحلب، وتسير من دمشق في الطريق الصحراوي الذي يمر بتدمر والسخنة فقط حتى يصل الى دير الزور، فسلكنا هذا الطريق. وبعد أن سارت القافلة من المعضمية، قضينا عشرة أيام في بادية جرداء، وكنا نسير كل يوم من الصباح الى قرب وقت صلاة العصر، وننزل في أماكن فيها حطب ونار.

كان الجمالون يقيمون لنا من الأحمال جدراناً، ويضعون فوقها قطعة من بيت شعر، فيكون ما بينهما غرفة صالحة للجلوس والمبيت، وتقينا من ذلك البرد القارس. وفي كل ليلة يوقدون النار ويجتمع كل فريق على الطعام والسمر. وكان طريقنا في بعض الأحيان يمر بجانب بعض القرى التي تصل اليها المياه بسواق تحت الأرض من مسافات بعيدة، وبعمق يتراوح بين المتر والمترين، وفي كل عشرين متراً تقريباً توجد فجوة لغرض الكري. وهذا يدل على همة الفلاح وجهوده الكبيرة في إحياء الأرض والحصول على ناتج زراعي جيد.

وقبل أن نصل الى تدمر مررنا ببئر البيضة، وهذه البئر ليست عميقة، وماؤها غزير، وفيه شيىء من الدسم، ولم أصادف بئراً من آبار البوادي التي مررت بها، لها مذاق مثل هذه البئر.

تَـدْمُـر

في ٨ آذار ١٩٢١ بلغنا تَدْمُر، المدينة الآثارية المشهورة، ونزلت القافلة بين آثارها التي تنتشر حولها مساكن اهل القرية.

وجدنا تدمر قرية صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ألفَيْ نسمة، فيها مسجد أقام فيه رفيقنا في السفر جابر الحاج رباح ليلة عبادة كبيرة، اشترك فيها الصوفية من

أهالي القرية. وفيها أيضاً مركز كبير للدرك [١١] له قائد برتبة (رئيس): نقيب. وفي تدمر عين ماء، لمائها مذاق الكبريت، وهي تنبع من تحت كهف، يراه القادم فيظنه مغارة عادية. وأهل تدمر يستحمون في هذه المغارة، لأن قريتهم خالية من الحمامات. ولم يكن في تدمر سوق ولا مطعم، وبساتينها صغيرة جداً كبساتين مَعَان في الحجم وفي ترتيب الأبواب من حجر واحد، الا أنها تختلف عن بساتين مَعَان، فهي تقتصر على أشجار النخيل والزيتون، وبساتين معان تحوي أغلب أنواع الفواكه.

أما آثارها، فان الداخل من الجانب الجبلي، الذي تقع على قمته آثار لقلاع، فأنه يرى مدينة مهدَّمة، ذات أسوار وحصون واعمدة عالية تربطها جسور ضخمة. والناظر لهذا المشهد يبقى مندهشاً من عظمة المهارة الفنية في بناء تلك الاعمدة والجسور التي تربطها، وفي تشييد المدرج الكبير.

وبعد أن استراحت القافلة يومين، تابعت سيرها في الطريق الصحراوي، فتحركت من تدمر في ١١ آذار ١٩٢١ مارة بقرية ركة الصغيرة، وحطت رحالها في السخنة.

السخنة

هذه القرية صغيرة جداً، ليس فيها نبات ولا شجر، وماؤها غير جيد، وأهلها يتكلمون كأنهم نساء، أي أنهم حينما يكلمون أحداً يصطنعون لهجة الإناث. ومهنتهم الوحيدة جمع (القلي والأشنان) [١٢]، ينقلونها على الجمال أو الحمير الى المدن والقرى المجاورة. ولم أرَ قرية صغيرة أهلها على هذا القدر من الذل، مثل قرية السخنة التي كانت تدفع (الخاوة): الأتاوة الى رؤساء عشائر عنزة على الرغم من وجود مخفر دَرَك فيها. وصادف وصول القافلة وجود رؤساء عشائر عنزة في هذه القرية، وكأنها كانت على موعد معهم، وهم سلاطين البر في ذلك الوقت الذي كان الاختلال فيه مستشرياً، لا في الصحراء وحدها، ولكن في المدن السورية ايام الاحتلال أيضاً.

---

(١١) قوى عسكرية للأمن الداخلي والحدود.

(١٢) نباتات برية يغتسل بها بدلاً من الصابون.

كان هؤلاء الشيوخ من رؤوساء العشائر، يأتون الى السخنة (ليتفودوا) من اهل القرية ومن القوافل التي تمر بها، لذلك أصبحت قافلتنا هدفاً لطمع ابن مرشد [١٣] وكنعان المجلاد [١٤]. بدأ الجَمّال ابن عكاب مشاوراته مع ابن مرشد، لإقناعه بأن تمر القافلة من منطقته بسلام، فأعلمنا أنه اتفق معه على دفع نصف ليرة ذهباً عن كل حمل بعير. الا أن ابن مجلاد أبى قبول هذا المبلغ، فهو يقول إن قانونه يقضي بأخذ مبلغ أكبر، فلما لم يحصل على ما أراد، ارسل رجاله الى (مراح) القافلة ليأخذوا من كل حمل عينة من البضاعة، وبدأ ببضاعتي، فأخذ منها (٢٥) (زبوناً) من الحرير. فذهبت الى مخفر الدرك شاكياً ابن مجلاد، وسمع الدرك شكواي فجاؤوا معي الى محل القافلة، وألقوا القبض على ابن مجلاد وأوقفوه. إلا أن ذلك وقع على أهل القرية وقع الصاعقة، لخوفهم من آل مجلاد، حكام البر. فجاؤوا الينا مستنكرين هذه الشكوى، فذهبت وإياهم الى المخفر، وقلت لآمر المخفر: ان ابن مجلاد قد سلبني، وقد استرجعتم السلب، وأنا أريد أن ترسلوه الى تدمر لمحاكمته، فإذا أطلقتموه شكوتكم الى قائد الدرك (الرئيس): النقيب زكي، فأجابوا بأنهم لن يطلقوه. وأخذ أهل القرية يفاوضونني للعدول عن الشكوى، فأجبتهم بأني أوافق بشرطين: أحدهما، ان لايطلق إلا بعد يومين (حتى نتمكن من الوصول الى دير الزور)، والآخر، ان يكفل أهل السخنة وصول هذه القافلة الى دير الزور سالمة. فقبلوا هذين الشرطين، وتركت الشكوى. وتحركت القافلة في صباح اليوم التالي بسرعة وعلى عجل، فوصلت الى بئر في مساء ذلك اليوم، وكان علينا أن ننزل عليها، إلا اننا لم نفعل. وتابعنا السير حتى وصلنا ظهر اليوم التالي الى قبر النصراني، على بعد مرحلة واحدة من دير الزور، فاسترحنا حتى الفجر. وتابعنا السير الى دير الزور، فبلغناه قبل ظهر يوم ١٣ آذار ١٩٢١ بعد رحلة متعبة يسودها القلق.

في ديــرالزور

لما بلغنا ديرالزور، استضافني جابر الحاج رباح، فنزلت في ديوانه. وكانت

---

(١٣) رئيس عشيرة السبعة من عنزة.

(١٤) رئيس عشيرة المجلاد من عنزة.

ديرالزور آنذاك خارج سلطة الحكومة، ولم يكن فيها أي موظف رسمي. وكان الحاكم المخول من الأهلين هو رئيس البلدية الحاج فاضل. وعلى الرغم من غياب السلطة الحكومية، كان الأمن فيها مستتباً، وكان الاهلون يزاولون اعمالهم بكل حرية. ويعود الفضل في ذلك الى اتفاق كلمتهم، مما أبطل أي سلطان للعشائر المحيطة بالبلدة، وكانت قوتهم تفوق كل قوات العشائر الكبيرة القريبة من ديرالزور. ولم يكتف الحاج فاضل بحكم البلدة إدارياً، وإنما قام بمشاريع عمرانية عديدة، كفتح الطرق في المدينة طولاً وعرضاً.

وبلدة ديرالزور الواقعة على نهر الفرات جميلة، يربطها بالجزيرة جسر ضخم، كما يربط الجزيرة جسر آخر من الجانب الثاني. وسبب خلو ديرالزور من سلطة الحكومة: أنه لما ألقت الحرب العظمى الأولى أوزارها، استولى البريطانيون على ديرالزور وألحقوها بالعراق، الا أن الحكومة العربية في سورية كانت ترغب في توسيع أراضيها الى لبنان والعراق، فألفت فصائل مقاومة على حدود لبنان، مما أثار قلق الحكومة الفرنسية، التي احتجت لدى السلطات العربية والبريطانية في الشام، باعتبار ان المنطقة كانت تحت نفوذ (جنرال اللنبي). وقد أراد البريطانيون أن يُبرِّئُوا أنفسهم أمام الفرنسيين، فأوعزوا الى الحكومة العربية بالشام بتأليف قوات وطنية ثورية تحتل ديرالزور، فعهدت الحكومة بذلك الى رمضان شلاش، وعينته قائم مقام لقضاء الرقة معتمدة على كِفايته للقيام بمهمة احتلال ديرالزور وضمها الى سوريَة. ورمضان شلاش كان ضابطاً في الجيش العربي والعثماني قبل ذلك، ومعروفاً بمقدرته، فضلاً عن كونه من رؤوساء عشائر (ألبُوسرابه) المجاورة لديرالزور، فقام بالمهمة الموكلة اليه بواسطة هذه العشائر، واحتل ديرالزور، وطرد البريطانيين الذين هم أصحاب الفكرة أصلاً. ولكن رمضان شلاش الذي أغدق الاموال والعطايا على أفراد عشيرته حينما شرع في تنفيذ حركته، لم يتمكن من الاستمرار في توزيع المال الذي وعدهم به، فطار صوابهم، وأخذوا يطعنون بوعوده علناً بأهازيجهم:

لعيون الخشمة من زنده (١٥) نحاربها من هين آل لنده (١٦)

طوب وطياره ما عنده إيواعِدْنَهْ وكل شيء ما عنده

غير الكذب وعلوم الشر

بعد أن تم احتلال ديرالزور، اتخذ منها الثوار العراقيون وهم جميل المدفعي ورفاقه مركز تجمع وانطلاق لثورتهم، فاتجه رتلان من الثوار الى العراق، احدهما الى تلعفر من طريق الجزيرة، والآخر الى راوة وعانة من طريق الفرات، واتخذ ثوار الفرات الأعلى قرية راوة مركزاً لهم، فاحتضنتهم هذه القرية، كما احتضنت رؤساء الثورة الآتين من بغداد كيوسف السويدي ومحمد الصدر، الَّلذيْن حلاً في ديواننا مدة تزيد على الشهر ثم توجها الى سورية.

كانت السوق التجارية في ديرالزور فاترة، لأن طريق الأناضول كان مسدوداً، ومع ذلك كان تصريف البضاعة مربحاً. وبعد أن اشتريت بضاعة جديدة، تهيأت لمغادرة ديرالزور الى راوة. وكان الطريق الوحيد هو نهر الفرات الذي كان طاغياً بفيضانه والمشكلة التي كانت تجابهنا، هي حالة الاضطراب السائدة عند العشائر لعدم وجود أية سلطة حكومية. وبعد التفكير والمذاكرة، استقر الرأي على أن نأخذ معنا أحد السادة الراويين المعروفين عند عشائر العكيدات التي كانت تقطن في تلك الجهات وتحترم الراويين وتريد وُدّهم.

الى راوة

وفي صباح ٤ نيسان ١٩٢١، ركبنا زورقاً في نهر الفرات متجهين الى راوة، فانطلق بنا وكأن فيه محركاً، لشدة سرعة التيار بسبب الفيضان. وكانت العشائر المسلحة على جانبي النهر تطلق علينا الرصاص، ويطلب كل منها أن يتوجه الزورق اليه، فنقع في حيرة ونحن تحت أزيز الرصاص، ونضطر الى اللجوء الى الجانب الأقرب الينا من

(١٥) الإشارة في هذه الأهزوجة الى عملية جراحية كان أجراها رمضان شلاش، فاقتضت أن تؤخذ قطعة لحم من زنده لأنفه لإصلاحه.

(١٦) لندن.

النهر، وحين نصل الى الضفة، يتجمع علينا أفراد العشائر، وكأننا غنيمة هبطت عليهم. وما إن يعرفوا اننا راويون حتى يوقفوا التعدي علينا وعلى مالنا، وذلك لما للراويين من مكانة عندهم، ثم يلتفتون الى عمال الزورق، وهم ليسوا راويين، فيقول أحدهم مشيراً الى احد عمال الزورق: هذا كان (جندرمة) [١٧] في زمان العثمانيين، أو يشير آخر الى عامل آخر قائلاً: هذا كان (شبانة) [١٨] في زمن البريطانيين، وأخذ مني كذا وكذا، وأريد إعادة ما أخذ مني. وعند ذلك نضطر الى التدخل وترضيته بمقدار من الدراهم. وهكذا بقينا نعاني من هذه الحوادث التي تتكرر في كل يوم عدة مرات، حتى وصلنا الى راوة يوم ١٥ نيسان١٩٢١.

---

(١٧)شرطي.

(١٨)شرطي.



«١»

ورقة الهوية المختصة بمنتسبي الجيش العربي



«٢»

الصنف	مشاة
الرتبة	ملازم اول
اسمه وشهرته	السيد عبد الجبار
اسم ابيه	السيد عبدالله
ولايته	بغداد
محل ولادته	راوه
تاريخ ولادته	[illegible]
مذهبه	اسلام
جنسيته	عربي
من اي مدرسة خرج	دار المعلمين في بغداد
متأهل ام لا	غير متأهل
مقدار نفوس عائلته	—
رقم سجله التركي	٦٧ بغداد
رقم سجله العربي	٧ - ١٨٠

هوية منتسبي الجيش العربي.



في دمشق سنة ١٩١٩، من اليمين مالك الفتيان، الحاج يوسف الرفاعي، وعبدالجبار الراوي ملازم اول في الجيش العربي.



مع صبري العسلي سنة ١٩٣١

الفصل الرابع

أيام تأسيس الحكومة العراقية

تأسيس الإدارة الحكومية

وصلت الى راوة في ١٥ نيسان ١٩٢١ عائداً من سورية، فوجدتها بغير سلطة حكومية، والثوار الذين كانوا فيها غادروها الى بغداد على أثر تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وصدور العفو العام.

وبعد وصولي الى راوة ببضعة أيام، وصل اليها، عن طريق الجزيرة، بيرق [1] علي السليمان (شيخ الدليم) بقيادة (كابتن وليم) البريطاني، يعاونه ابن عم علي السليمان: (ميجر) خلف، وأحد أقارب علي السليمان: (كابتن) محمد العيثة، والملازم محمد الياسين. وكان يرافق هذه القوة المفتش الإداري للواء الدليم [2] (ميجر يتس)، والشيخ علي السليمان والشيخ مشحن الحردان، رئيسا عشائر الدّليم. وأقامت هذه القوة في قلعة راوة التي أنشأها مدحت باشا فوق الجبل.

طلب المفتش الإداري الذي كان يرافق القوة حضور وجوه راوة، فكنت من جملتهم. وبعد أن رحبوا بنا، تكلم (ميجر يتس) بعربية فصحى قائلاً: العراق بستان، والإنكليز فلاحوه، والعراق مثل هذه العصا (وهز عصا كانت في يده)، لأجل أن تورق وتثمر، يلزم لها إصلاح التربة، وتسميدها، وايصال الماء اليها. ولأجل بلوغ هذه الغاية أريد معاونتكم. ولهذا عزمنا على إعادة تنظيم حكومة القضاء في عانة.

وقد بدؤوا فعلاً بذلك، فأسسوا إدارة حكومية جديدة في عانة، وعينوا لها سليمان الدخيل النجدي، الذي لم يسبق له أن شغل وظيفةً من وظائف الحكومة، بوظيفة قائم مقام، وكان سليمان أشبه ما يكون بالبدوي في لهجته وملابسه.

وبعد بضعة أيام، قررت السفر الى بغداد، للأطلاع على الوضع الجديد. فسافرت في النهر الى الفلوجة، ومنها الى بغداد.

---

(١) قوة مؤلفة من نحو (٢٠٠) هَجّان.

(٢) غيرت كلمة (لواء) الى (محافظة)، كما غيرت أسماء بعضها مثل (الدليم) فأصبح (الأنبار).

آراء العراقيين في الوضع الجديد

صادف وصولي الى بغداد وصول الامير فيصل المرشح لعرش العراق، وقد قدم الى بغداد بالقطار من البصرة ومعه عدد من رؤساء عشائر العراق الذين ثاروا على البريطانيين ثم فروا الى الحجاز بعد توقف ثورة العراق.

كان أهل بغداد مختلفين في مواقفهم من تأسيس الحكومة الوطنية، فبعضهم متفائل، وبعضهم متشائم يلوح له أن الحكومة ستصبح آلة بيد السلطة البريطانية، إلا أنهم جميعاً كانوا متفقين على أن هذه الحكومة مهما كان نوعها، فهي أفضل من أن تبقى الأمور في يد البريطانيين الذين حلوا محل العثمانيين في العراق.

أما آراء العراقيين في الأمير فيصل، فحسنة. إلا أنهم كانوا متخوفين من الانتداب البريطاني. ومن ذلك ما حدثني به محسن أبو طبيخ، اذ قال: إنه فر الى الحجاز على أثر انتهاء الثورة العراقية، وقبل مجيئ الأمير فيصل الى العراق، فلما كان في مكة طلب الملك حسين لقاءه مع جملة من رؤساء العشائر العراقيين، فقال لهم: تعلمون أن العراقيين في سورية كانوا قد رشحوا الأمير عبدالله ملكاً على العراق، إلا انه بعد دخول الفرنسيين سورية وخروج الأمير منها، رشح البريطانيون فيصلاً بدلاً من عبدالله ملكاً على العراق، فماذا تقولون؟ فقلنا للملك: نِعْمَ الأمير. فقال الملك: أعدّوا أنفسكم يا رؤساء العراق الموجودين هنا، لتأخذوا ملككم، وتعودوا الى العراق. قال محسن أبو طبيخ: وأحببت بعد انفضاض الاجتماع لقاء الأمير فيصل، فوسطت عبدالله المضايفي في ذلك، فلما قابلته، قلت له: يا سيدنا، قال لنا والدكم كذا وكذا... فقال: صحيح، قلت له: انت ذاهب لتكون ملكاً مستقلاً، أم تحت الانتداب البريطاني؟ فقال: تحت الانتداب البريطاني. قال أبو طبيخ: فودعته وخرجت، وآثرت أن أتأخر في الحجاز عن ركبه، لأني أعرف أن العراقيين لا يريدون ملكاً تحت الانتداب.

وحقيقة الأمر هي ذلك، لأن العراق حينذاك كان يتأجج بوطنية صادقة فوق ما يتصوره الإنسان، متحمساً لتأسيس حكومة مستقلة استقلالاً حقيقياً.

منذ وصول الأمير فيصل، شرعت حكومة الاحتلال تولم الولائم، وترسل الوفود

الى بغداد من أنحاء العراق احتفاء بالأمير، ولأقامة الدليل على رغبة العراقيين في صيرورة الامير فيصل ملكاً على العراق. وتم تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق.

تسجيل الضباط

بعد تأسيس الحكومة وتعيين جعفر العسكري وزيراً للدفاع، صدرت بيانات تتضمن تسجيل جميع الضباط العراقيين الذين عادوا، أو الذين يعودون من سورية أو تركية، اضافةً الى الذين كانوا في بغداد، بوزارة الدفاع. كما تقرر منح كل ضابط راتباً تقاعدياً قدره خمسون (روبية) الى أن يعين، على أن تكون له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس سنوات.

راجعت وزارة الدفاع، وسجلت اسمي مع الضباط الملتحقين فيها في ٢٥ حزيران ١٩٢١، وتقرر إدخالي دورة الضباط الثانية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢١، ذلك أن وزارة الدفاع قد قررت أن لا يعين الضباط إلا بعد تخرجهم في دورة أعدتها لتلك الغاية في المدرسة العسكرية.

وكان الضباط غير راغبين في الانتماء الى هذه الدورة. ولو لم يكن دخولها شرطاً للتعيين، لما دخلها أحد. ذلك أنهم يرون أن الدخول في المدرسة العسكرية، التي يديرها ضباط ومراتب بريطانيون أمر غير لائق بهم. وكان السبب في فتح هذه المدرسة أن جميع الضباط قد تعلموا في المدارس العثمانية، وتدربوا في الجيش العثماني الذي كان يتبع النظم والقواعد العسكرية الألمانية، في الوقت الذي أصبح فيه الجيش العراقي يتبع النظم والقواعد العسكرية البريطانية، وهناك فرق شاسع بينهما. ثم لم تلبث أن تغيرت نظرة معظم الضباط، فاقبلوا على الانتماء الى هذه المدرسة، لاعتقادهم أن الأنتماء إليها يكسبهم معلومات جديدة، ولا سيما أن المتخرج فيها يعد بمثابة ضابط ركن. فضلاً عن أن تعيينه مؤكد.

المدرسة العسكرية

افتتحت هذه المدرسة، على أثر إحداث نواة الجيش العراقي، في ثكنة الخيالة المعروفة باسم (الكَرَنتينة)، ودخلت الدورة الثانية فيها في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢١.

كانت المدرسة داخلية: ندرس، ونتدرب، ونأكل، وننام فيها. وكان ميدان التدريب في موقع الصرافية حالياً. أما محلات الدراسة والنوم، فكانت قاعات يسكنها الجنود العثمانيون. وكانت هيأة المدرسة مؤلفة من ضباط وضباط صف بريطانيين، وان كان آمر المدرسة هو العقيد أحمد حقي جبارة، ومعه ثلاثة ضباط برتبة ملازم أمراء فصائل عراقيون، إلا أنه لم يكن لهم دور مهم في المدرسة، لأن إدارتها الحقيقية كانت تقع على عاتق الهيأة التعليمية البريطانية التي كانت تقوم بواجباتها بجد وحزم، وكان ترتيبهم كما يلي:

ناظر المدرسة: (كابتن بارستو)،

معاون الناظر: (كابتن أوسيلفان)،

الادارة: (كابتن ولسون)،

للرمي والمبارزة بالحراب: (كابتن بيج).

وكان يساعد هؤلاء ثلاثة من ضباط الصف، اثنان منهم -وهما (سارجنت دون) و (سارجنت روك)- كانا قائمين على التدريب. وإني أشهد أن هؤلاء الضباط وضباط الصف، ما عدا (كابتن ولسن)، كانوا يتحلون بمنتهى الحزم والجد، وكانوا يحضرون الى ميدان العرض كل صباح. وكان الضباط مع تساويهم في الرتب، يحترم بعضهم بعضاً مع الالتزام الجدي في العمل بمنتهى الدقة. وقد أفاد التلاميذ فائدة كبرى من المحاضرات التي كان يلقيها (كابتن بيج) في قواعد تدريب الرمي. وكانت الهيأة البريطانية تُعْنَى بالنظافة والنشاط عناية بالغة، وتوليهما المقام الأول. فالضابط الجيد هو الذي يحلق ذقنه، ويصبغ حذاءه ويلمع القطع المعدنية في تجهيزاته العسكرية وأزرار ملابسه، ويقف في ميدان العرض بانتظام. أما التشديد على خفة الحركة، فكان يحظى بأهمية كبيرة، إضافةً الى إجادة تركيب الحراب، واستعمال البندقية مع سرعة الملء والتفريغ والرمي وإصابة الهدف، والمبارزة بالحراب. وكانت العناية بالحرس وتأليفه وتبديله وتفتيشه فائقة، فضلاً عن نظافة الثكنة والمرافق الصحية التي يُعْنَى بها عناية خاصة. وكان التلاميذ يرتدون ملابس الجنود العادية، ويتسلحون بالبندقيات والحراب

وصف الرصاص. وكان الطعام جيداً. أما المنام، فكان في قاعات طويلة، وعلى أسرة حديد. وكانت القاعات مزدحمة بالتلاميذ، حتى إننا كنا نتزاحم على مسمار في الجدار تعلق به المرآة عند الحلاقة. والحق أن المدرسة كانت مفيدة للضباط الشبان، أما الأكبر سناً، فكانوا يشعرون فيها بمشقة وتعب.

وكان كل تلميذ من رتبة ملازم يتقاضى راتباً قدره (٦٠) روبية، ويتقاضى (الرئيس): النقيب (٧٥) روبية، ويزداد الراتب كلما علت الرتبة. وفي المدرسة مخزن يسمى (كانتين) مملوء بالملابس الخاصة بالضباط المصنوعة في بريطانيا، تباع فيه بأسعار رخيصة. وكان وجود هذا المخزن يوفر للضابط ما يحتاجه من تجهيزات جيدة عند تخرجه وتعيينه في الجيش.

ويجدر بي ان أسجل للضباط الذين اشتركوا في هذه الدورة اعتزازهم بمقدرتهم العسكرية وبأنفسهم، وعدم تقربهم الى الضباط البريطانيين. ومن تقرب اليهم، لقي جفاء وصدوداً وتحقيراً من لدن زملائه الضباط.

تصفية رتب الضباط

حينما كنا في الدورة العسكرية، أجرت وزارة الدفاع تصفية في رتب الضباط الذين نالوا أكثر من استحقاقهم حين كانوا في الحجاز إبّانَ الثورة. ولم يُستثْنَ أحد منهم. والتصفية هذه هي تخفيض رتبة مَنْ مُنح رتبةً أعلى من استحقاقه، ومنح رتباً أعلى بحسب الأستحقاق للمغبونين. وقد تلقى الضباط هذه التصفية بارتياح، ولا سيما الضباط الذين لم يلتحقوا بالثورة العربية في الحجاز، ورأوا فيها إنصافاً ومكرمة من الضباط الذين نالوا رتباً أعلى من استحقاقهم إبّانَ الثورة، كجعفر العسكري ونوري السعيد، وتنازلوا عنها وهم المسيطرون على وزارة الدفاع منذ أن شاركوا في تأسيسها. وقد نشرت الإرادة الملكية المؤرخة في الأول من حزيران ١٩٢٢ بتصديق تصفية رتب الضباط في جريدة الحكومة العراقية في العدد الـ ١٤ الصادر في ٣١ "جولاي" تموز ١٩٢٢.(٣)

---

(٣) كانت نتيجة التصفية بالنسبة الى المؤلف الإبقاء على رتبته ملازم اول، وصدّقت تصفية رتبته مع (٨١) ضابطاً بالإرادة الملكية المذكورة.

الانتقال من الجيش الى الهجانة

طُلِبت لمواجهة وزير الدفاع في ١٦ شباط ١٩٢٢، فذهبت الى مقر الوزارة، وواجهته، وكان يومئذ جعفر العسكري، فقال لي: طالبيك للهجانة الشمالية. فأجبته: هذه الوظيفة أهلية، أو حكومية؟ فقال: حكومية. قلت: أوافق. قال: تحرم من الترفيعات والتقدم في وزارة الدفاع. قلت: زملائي ما زالوا في الدورة يتعلمون (راوِحْ) وأنا أطلب لوظيفة وأرفض! لا، أنا موافق. ورجعت الى المدرسة. وفي ٢٠ شباط صدر الأمر بتعييني معاوناً لمدير شرطة الهجانة الشمالية في لواء الموصل (٤). وبعد أن راجعت مديرية الشرطة العامة، سافرت الى الموصل لتسلم مهّمات وظيفتي، وذلك في ٢٢ شباط ١٩٢٢. وفي اليوم التالي بدأت العمل في وظيفتي الجديدة، وكان مقرها في مشيخة الشيخ عجيل الياور، الذي كان نازلاً في الموقع المعروف باسم خضيروات قرب تَلْعْفَر.

سبب إحداث بيارق الهجانة

بعد احتلال القوات البريطانية بقيادة (جنرال مود) العراق في الحرب العظمى الأولى، وجد البريطانيون أن عشائر البادية في الجزيرة والشامية، يغير بعضها على بعض، للكسب وأخذ الثأر كلما سنحت لها الفرصة. وبسبب هذه الغارات، كان الريف العراقي والقرى المجاورة للحدود ومعابر الأنهار غير آمنة من النهب والسلب من حين الى آخر. ففكر البريطانيون أن يضمنوا الارياف والقرى الأمن، ولم يجدوا وسيلة غير الأستعانة برؤساء العشائر الكبيرة المجاورة للبادية، ليؤلّفوا من عشائرهم قوات تحقق غايتهم، على قاعدة أنه "لا يفَل الحديد إلا الحديد"، وأن يقووا مراكز الشيوخ، الذين يتعاونون معهم، مالياً بالمخصصات النقدية تدفع اليهم، وعسكرياً بواسطة قوات يؤلفونها في مضارب كل شيخ وعشيرته، التي لا تنتقل من مكانها إلا بواسطته، أو كلما تجول الشيخ للرعي أو لغيره، أو إذا أريد منها القيام بأمر يهم القائمين بالحكم. ولما كانت أقوى عشائر البادية هي قبائل (عنزة) و (الظفير) و (شَمَّر)، ومن العشائر المجاورة للأريا

(٤) غير اسم (لواء الموصل) الى (محافظة نينوى).

(الدليم)، ولضمان هذه الغاية، ألفوا قوات هجانة من البدو باسم بيارق، فألفوا بيرقاً ليوسف بيك السعدون شيخ (المنتفك) لرفعة مقامه عند أهل البادية الجنوبية التي تنزلها عشائر الظفير المعروفة باسم الدبدبة، وألفوا كذلك بيرقاً للشيخ علي السليمان شيخ مشايخ (الدليم)، ومركزه بجوار الرمادي. واكتفى الشيخ فهد الهذال شيخ (عنزة) بالمخصصات من غير قوة ضامناً منطقتي الحجرة والوديان من الشامية. اما في الجزيرة، التي تحكمها عشائر (شمر)، فقد اعتمدوا على الشيخ دهام الجربة رئيس عشائر (شمر) في شمال الجزيرة وفي جوار الموصل. وبواسطته وبواسطة شيخ (عنزة) أصبحت المدرعات البريطانية تجوب الجزيرة والشامية في كل وقت بأمان تام، وصار البدو وكل من يقطع البادية يرى طرق المدرعات واضحةً، ولا سيما في موسم الربيع حين تخضرّ الارض، لأن مَواطِئ عجلاتها لا تخضرّ، وتظهر للمشاهد كأنها سكة حديد.

وقد عينوا لكل بيرق من هذه البيارق المؤلفة من مئتي هجان قائداً بريطانياً، يعاونه ضباط من رؤساء العشائر، كما هي الحال في بيرق الدليم. وقد اخفق البيرق الذي ألف في الجزيرة عند الشيخ دهام الهادي في مهمته، فألغي قبل تأسيس الحكومة العراقية.

كيفية تعيين الشيخ عجيل الياور لمشيخة (شمر)

بعد تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق، اتجه الى تعيين الشيخ عجيل الياور، ابن عم الشيخ دهام الهادي، شيخاً لمشايخ (شمر)، وتأليف بيرق له، وذلك لسمعته الحسنة بين العشائر وبين الوطنيين، لأنه كان يساعد الثوار. فأمر أحد ضباط الثورة العربية في الحجاز وسورية، وهو تحسين علي باستصحاب الشيخ عجيل الياور الى بغداد. وبعد مداولات ومشاورات، قررت الحكومة العراقية تعيينه شيخاً لمشايخ (شمر). وقد علمت أن تلك المداولات والمشاورات جرت بين البلاط ودائرة المندوب السامي البريطاني، إذْ كان البلاط يريد أن يكون الشيخ عجيل الياور هو الشيخ، ودائرة المندوب السامي تريد دهاماً الهادي حفيد العاصي أن يكون شيخاً، باعتبار أن المشيخة كانت وما زالت في بيت العاصي. وتجاه هذا الأمر، تمسك الملك فيصل برأيه باعتبار أن الشيخ العاصي كان

نازلاً في موقع (رميلان) داخل الأراضي التركية، وأنه لايمانع من إعطاء حفيد العاصي المشيخة، اذا ترك جده العاصي منزله، ونزل في الأراضي العراقية. ولما طلب ذلك من الشيخ دهام وعجز عن إقناع جده بالنزول في الأراضي العراقية، اضطر المندوب السامي الى الاتفاق مع الملك فيصل على تعيين الشيخ عجيل الياور، وتأليف بيرق له باسم "الهجانة الشمالية". وقد علمت، فيما بعد، أن الشيخ عجيلاً، لما علم بتعيين (كابتن لودر) قائداً لهذا البيرق، طلب من البلاط ومن وزارة الداخلية عدم تأليف هذه القوة، لأنه لا يوافق أن تكون بين عشائر شَمَّر قوة يقودها ضابط بريطاني. وبعد مذاكرات بين البلاط ووزارة الداخلية، تقرر أن يعين ضابط عراقي لقيادة هذه القوة بدلاً من الضابط البريطاني. ووقع الاختيار عَليَّ لأكون قائداً لهذه القوة، وجرى تعييني كما سبق ذكره.

الجزيرة وعجيل الياور

كانت الجزيرة تحت سيطرة رؤساء عشائر شمر الجربة سيطرةً تامةً تمتد الى قرى الموصل المتصلة بالجزيرة، كما تشمل جميع ما يسير في الجزيرة من قوافل تجارية، وبضمنها الأغنام التي يسوقها التجار الى سورية وغيرها من أمور التجارة. ولم تكن هذه السيطرة تعني النهب وأخذ الأموال، وإنما المرور بأمان ما دامت تدفع الرسوم التي يقرها رؤساء (شمّر). وهذه الرسوم معروفة في الجزيرة وبين عشائرها، ومن يسلك طرقها، باسم (الخوّة).

هكذا كان شيوخ (شمر الجربة) ناشرين سيطرتهم حينَ أُلفت الهجانة. فشيوخ شمَّر (آل محمد)، كل واحد منهم يُعَد شيخاً، وإن كانوا يحترمون ويطيعون الشيخ الذي تعينه الحكومة. ومنذ زمن غير قليل والمشيخة في (بيت العاصي)، عم عجيل الياور، وهم يلقبون أهل هذا البيت باسم (الجزعة) على اسم أمهم. أما عجيل وأبوه، فيعرفان باسم (الدرة) على اسم أمهما. وكانت عشائر شمر، ولا سيما (الخرصة) منهم، تميل الى (العواصي). أما (عشائر عبدة)، ولا سيما الذين نزحوا من نجد الى العراق – بعد سقوط آل الرشيد – فيميلون الى الشيخ الجديد، الشيخ عجيل الياور. ولمّا نصب الشيخ عجيل شيخاً، كان (العاصي) لا يزال نازلاً في موقع (رميلان) داخل الأرض التركية بجوار (نصيبين).

كان الشيخ عجيل الياور - شيخ مشايخ (شمر) - طويل القامة، حسن الخلقة والخُلُق، محبوباً، حسن السمعة من قبل أن يصير شيخاً، وكان موفقاً في قيادة الغزو، حسن التصرف في توزيع الغنائم، فأكسبه ذلك سمعة حسنة بين العشائر. وقد لازمه التوفيق وحسن الطالع بعد أن صار شيخاً. فحينما كانت تكثر شكاوى المواطنين من تعديات (شمر) على قرى الموصل، وعلى السابلة والمسافرين، كانت ترفع الشكاوى من قائم مقام تلعفر وقائم مقام سنجار، ومن متصرف (٥) لواء الموصل والمفتش الاداري البريطاني الى الوزارة في بغداد، فتأمر بوقف صرف مخصصات الشيخ، ولكنه سَرْعان ما يعيد صرف المخصصات بلباقته وحسن تصرفه ومن خلال علاقاته مع المتصرف والمفتش الإداري. لقد كان هذا الرجل موفقاً طَوالَ حياته على الرغم انه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ولكنه اجتهد الى ان تعلم ان يوقع بيده كتابة.

كانت جميع عشائر شمر متفائلة من هذا الحدث الجديد المتمثل بتأليف هجانة في مضارب الشيخ، مع مخصصات ضخمة لم يألفوها، لأنهم كانوا قانعين بالرسوم التي يأخذونها باسم (الخوّة)، وهم متمسكون بها اشد التمسك، اذ يقول قائلهم: "قطع الخشوم ولا قطع الرسوم". ولهذا ترى روحاً جديدة قد دبت فيهم، وشهدت البادية نشاطاً غير اعتيادي، لأنهم سارعوا الى الدخول في الهَجّانة والتعاون مع الشيخ الجديد. وكيف لا يدب فيهم مثل هذا النشاط، وهم لم يشاهدوا من قبل موظفاً أو ضابطاً، وانما هم لا يعرفون أكبر من رتبة عريف، حتى إن عبد العزيز الفرحان والد الشيخ عجيل، لما زاره مدير الشرطة تحسين علي، قال له عند توديعه شاكراً: "اللّه يْرَقّيكْ وِيْسَويكْ شاويش"! فقال له تحسين علي: "خلف اللّه عليك"!

إنّ لكل شيخ من شيوخ (شَمَّر الجربة) مجموعة من العبيد، يعتمد عليها قوةً مسلحة، ولم يخرج عن ذلك الشيخ عجيل الياور، إذْ كانت عنده مجموعة ممتازة من العبيد يعتمد عليها اعتماداً كبيراً. وقد اختبرتهم شخصياً، فوجدت كثيراً منهم أصحاب رأي صائب. وكان الشيخ يعاملهم معاملة حسنة، وهم يقابلونه بالاحترام والإخلاص. وما

---

(٥) غير عنوان وظيفة (متصرف) الى (محافظ).

برحت أتذكر ان أكثرهم ينتمون الى ثلاث أُسَر هي (آل عويد)، وهم يعاونونه بإدارة المضيف ويقدمون له المشورة فيما يخص ذلك. و (آل وريدة)، وهم يعاونونه في المراسلة. و (آل جفال)، وهم مشهورون بالدلالة، أي معرفة الأراضي والطرق، وأشهر رجل رأيته فيهم هو ذياب الجفال، وقد استصحبته في بعض الأسفار، فقال لي: تريد طريقاً سهلاً أسيرك فيه؟ أو ذا شجر؟ أو ذا رضم (حجر)؟ وعلى أي حال، فإن هؤلاء العبيد الذين يصل عددهم الى أربعين دخلوا في قوة الهَجّانة بعد تأليفها.

وبعد إكمال تأليف القوة، أصبحت الجزيرة دار أمان، وقضي على الغزو فيها قضاءً تاماً. وكانت قوة الهَجّانة من الوجهة الإدارية والانضباطية والتدريبية والتسليح والتجهيز، تحت إمرة قائد الهجانة، معاون مدير الشرطة، ومعرفته. وأما قبض الرواتب وتوزيعها، فكان بمعرفة الشيخ عجيل الياور. وتعد هذه القوة معاونية هَجّانة تابعة لمدير شرطة لواء الموصل، إلا أن مقرها الدائم هو المنزل الذي ينزل فيه شيخ مشايخ شَمَّر، وكان المقر - عند تأليفها - في خضيروات قرب قرية الإبراهيمية التابعة لقضاء تَلَّعْفَر، وكان الشيخ وقوته ينتقلون من مكان الى آخر، ما بين هذا الموقع والموقع الآثاري المشهور المعروف باسم الحضر في الجزيرة. وحين ألفت القوة المركزية في الحضر، أصبح مقر الهجانة ومشيخة (شَمَّر) في الحضر الى أن نقلتُ منها الى معاونية شرطة القضاء في الموصل.

منع الغزو

إن الغزو بين البدو لم ينته، على الرغم من تأليف البيارق، ولكنه أصبح بعيداً عن القرى والأرياف، واستمرت العشائر يغزو بعضها بعضاً في أواسط البراري، وكانت تتجنب معابر الفُرات القريبة من القرى والمخافر التي هي تحت مراقبة قوات الحكومة من النظامية، أو البدوية. وبقيت البادية الواسعة مسرحاً للسلب والنهب والغارات المفاجئة مدة طويلة بعد تأسيس الحكومة العراقية، حتى عام ١٩٢٧ على وجه التحديد، حين صدر قانون منع الغزو والنهب ذو الرقم ٤٧ لسنة ١٩٢٧. ولعل السبب الذي حمل الحكومة على وضع هذا القانون، كما علمت، وقوع الحادثة التالية: في العام ١٩٢٦، أغارت فرقة

(الدهامشة)، من (العمارات)، من عشائر عنزة العراقية، على عشائر نجد، فاجتاحت إبلاً كثيرة لهم. فاحتجت حكومة نجد، وطلبت من الحكومة العراقية إعادة المال المنهوب. فأجابت وزارة الداخلية: أن فرقة (الدهامشة) ليست عراقية، (وهذا خطأ) (٦) ، وأن لحكومة نجد أن تؤدبها. فكان ان أغار طعيسان بن رمال أحد رؤساء عشائر شمر نجد، على (الدهامشة)، فأخذهم بـِ (الحنينان) بين كربلاء والنجف. فقامت الحكومة العراقية ولم تقعد لهذا الحادث الفظيع، لأنه لم يسبق أن حصلت مثل هذه الغارة بين المدن العراقية. وبعد مراسلات بين الحكومتين العراقية والنجدية، أصلح الخطأ بإفهام حكومة نجد: أن (الدهامشة) من العشائر العراقية الأصلية. فتقرر أن تسترجع هذه الإبل (٧) من الناهبين وتسلَّم الى أصحابها من غير محاكمة.

لهذا لم يكف تأليف البيارق وحده في منع الغزو، كما أن قانون منع الغزو، بعد صيرورته نافذاً، لم يقضِ نهائياً على الغزو، ولا سيما بين العشائر النجدية والعراقية. ولما كان بناء علاقات طيبة بين العراق ونجد، لا يتم إلا بمنع الغزو، وقد بسط عبد العزيز آل السعود ملك نجد سيطرته التامة على العشائر النجدية، أصبح واجب الحكومة العراقية ان تقضي على الغزو نهائياً. وقد تبين للمسؤولين أنه لا يمكن القضاء على الغزو، مالم تسيطر الحكومة على المياه، التي يحتاج الغزاة الى ورودها في غزواتهم. لذلك قامت الحكومة بتأسيس مخافرعلى أهم موارد المياه، مثل الرطبة والنُّخَيْب والشبكة والسلمان وبُصَيَّة وصفوان، وخصصت سيارات مسلحة للتفتيش وتعقب الغزاة. وبهذه الصورة قضي على الغزو، بالشكل المعروف، وقد ارتبطت هذه المخافر بمديرية شرطة مختصة، ثم قسمت بعد ذلك مديريات. أما في الجزيرة، فإن تأليف الهَجّانة في (شمر) قد قضى على الغزو، ولكنه لم يقض على (الخوّة) إلا بعد أن أسستُ مركزاً حكومياً في الجزيرة على أثر تعييني مديراً عاماً للشرطة عام ١٩٤٥.

---

(٦) نصت اتفاقية (جُدّة) أن العمارات، أي (الصكور) و (الدهامشة)، من العشائر العراقية.

(٧) سيتضح فيما بعد، في هذا الكتاب، أن محاولة استرجاع قسم من هذه الإبل كانت سبباً في جعل (كلوب) المعروف (بأبي حنيج) يقدم استقالته من وظيفته في العراق، حينما كان مفتشاً إدارياً للبادية، ليلتحق بعد ذلك بحكومة الأمير عبدالله في (شرق الأردن).



الشيخ عجيل الياور



المؤلف قائد بيرق الهجانة الشمالية سنة ١٩٢٢

الفصل الخامس

أيام العمل في ألوية الموصل والدليم وديالى والبصرة

أهل الموصل والحكم الوطني

لم تكن آراء اهل الموصل في الحكم الوطني تختلف عن آراء أهل بغداد، وعند مجيئ فيصل الى الموصل، وجد فيها وطنيين متشددين في وطنيتهم، مخلصين لبلدهم، يحسنون الظن به ملكاً، ويأملون فيه كل خير، لأنه قد أظهر ميلاً ومحبة وتشجيعاً للوطنيين الذين يريدون حكماً وطنياً، لا يستمد سلطته من البريطانيين. وكان في الموصل جماعة ترغب في بقاء النفوذ البريطاني، وأغلب هؤلاء من الموظفين الذين عينتهم حكومة الإحتلال قبل إنشاء الحكومة الوطنية.

وأهل الموصل – على العموم – مستقيمون، يتمسكون بدينهم، ويحافظون على التقاليد. وتكثر بينهم حرفة التجارة، فهم تجار ناجحون، كما أن قسماً كبيراً منهم كان يعتني بتربية الأغنام لدى الغَنّامة في الجزيرة. وكان تجار الأغنام السوريون يأتون بكثرة الى الموصل في موسم الخريف لشراء الأغنام وأخذها الى سورية عن طريق الجزيرة بأعداد كبيرة تتجاوز مئة ألف. وكان قسم آخر من أهل الموصل يعتني بالزراعة، ولا سيما زراعة الحنطة والشعير، وحين يجود موسمها، يكون الناتج قادراً على سد حاجة وسط العراق وجنوبه، حين يصعب أن يكفي الناتج لواء الموصل اذا ساء الموسم، وقد بان ذلك جلياً في السنين التي كانت مواسمها رديئة في الموصل، ولا سيما في عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٤.

وفي الموصل أُسَر مشهورة حافظت على مركزها الاجتماعي منذ القدم، كالجليليين والعمريين والسادة والبيكات. وهي تتنافس فيما بينها طلباً للمكانة والجاه، فاذا زار متصرف اللواء أو رئيس أي دائرة أخرى، أسرة دون غيرها، أظهرت الأسر الأخرى تبرمها وعدم رضاها، وكثيراً ما ينشب بينها عداء علني بسبب الجاه والنفوذ. وكان على المتصرف أو رئيس الدائرة لكي ينجح في عمله أن يساوي بين الناس، فلا يقدم أناساً ويؤخر غيرهم، ولا يقبل الشفاعات في إنجاز الأعمال.

لقد كان من أهم الأحداث التي شهدتها الموصل، واستأثرت باهتمام أهلها واهتمام العراقيين جميعاً، قدوم لجنة من (عصبة الأمم) الى الموصل لدراسة وضع اللواء،

وتفهم رغبة أهله، لتقدم تقريراً الى (عصبة الأمم)، لأن الحكومة التركية كانت تطالب بضم اللواء اليها.

وعلى الرغم من وجود جماعة في الموصل وفي تلعفر تميل الى الأتراك، فإن الأكثرية المطلقة لم تكن راغبة في انفصال الموصل عن العراق. فما برح الموصليون يتذكرون المجاعة التي حصلت في بلدهم في أثناء الحرب العظمى الأولى تحت سلطان الحكم العثماني، تلك المجاعة التي اضطر فيها السكان الى أكل لحوم الحيوانات الفاطسة. ولم يكن العهد العثماني يذكِّرهم بما يحبون، في حين أن تطلعاتهم وطموحاتهم كانت ترمي الى تبوّ مكانة مرموقة في ظل عراق مستقل زاهر.

وأسفر تحقيق لجنة (عصبة الامم) عن قرار (العصبة) القاضي برد المطالب التركية وإبقاء الموصل للعراق.

الشرطة في الموصل

قبل تأليف الحكومة الوطنية العراقية، كان الضباط البريطانيون، من قوات الاحتلال، هم الذين يمارسون العمل التنفيذي والقضائي في مديرية الشرطة. ولما ألفت الحكومة العراقية، وعين مدير للشرطة في كل لواء، صدرت أوامر من وزارة الداخلية بأن تكون السلطة التنفيذية والتحقيقية في أيدي المديرين العراقيين، وأن تنحصر وظائف الضباط البريطانيين بوظائف التفتيش التي تقتصر على كتابة التقارير التفتيشية وتقديم المشورة الى المدير العراقي الذي كان ملزماً بأن يتشاور مع المفتشين البريطانيين في الأمور الإدارية المهمة: لأن الوزارة أعطت مفتشي الشرطة البريطانيين حق تأييد مقترحات المدير، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق بسهولة، لأن ضباط التفتيش البريطانيين لم يهن عليهم التسليم بترك السلطات التي انتزعت منهم، فبقيت المجادلة والنزاع بينهم وبين مديري شرطة الألوية مدة طويلة، حتى استقر الأمر بخضوعهم للأمر الواقع، فكفوا عن التدخل بأعمال المدير الفعلية، واقتصرت تدخلاتهم في تقديم المشورة وكتابة التقارير وتقديمها الى مفتش الشرطة العام في بغداد. ومع ذلك بقي التعامل معهم متعباً ومزعجاً في كثير من الأحيان.

كان تحسين علي مدير شرطة لواء الموصل متشدداً وصُلْباً في استعمال صلاحياته التامة، ولم يكن يعير اهتماماً كبيراً للضباط البريطانيين ومفتشهم العام في بغداد، على الرغم من سلطته الواسعة. وكان يعاون مدير شرطة لواء الموصل في المركز معاونان، احدهما لِبلدة الموصل، وآلاخر لِقضاء الموصل. وكان (سارجنت جونسن) يسيطر على مركز شرطة الموصل، يعاونه رئيس العرفاء موسى، وكان معاون شرطة البلدة يسايره. كانت تشكيلات شرطة قضاء الموصل تتألف من مركز المعاون، وهيأة التحقيق في مركز مديرية الشرطة ببلدة الموصل، ويرأس شرطة كل قضاء من أقضية الموصل مفوض أقدم، ويرأس كل منطقة من مناطق القضاء مأمور مركز بدرجة مفوض، والمناطق هي:-

- مركز تلكيف، ويتبعها مخفر أسقف، ومخفر ناحية القوش، ومخفر باعذرة (مكان إقامة شيخ اليزيدية)، ومخفر عين سفني.
- مركز بعشيقة، ويتبعه مخفر معكوب، ومخفر قَرَقُوش، ومخفر كلك حسن آغا.
- مركز حمام العليل، ويتبعه مخفر الشُورة، ومخفر الّشرِقاط، ومخفر الثلجة.

وتشرف على التحقيق دائرة التحقيقات المؤلفة من رئيس مفوضين، ومفوضَيْن اثنين في مركز القضاء. أما حدود القضاء، فتبدأ من الجادة التي تحيط بالموصل الى حدود لواء بغداد من جهة الجنوب، والى حدود قضاء تلعفر من جهة الغرب، والى حدود قضاء دهوك (١) من جهة الشمال والشمال الشرقي.

في ١٤ شباط ١٩٢٣ نقلت من معاونية شرطة الهَجّانة في الجزيرة الى معاونية شرطة قضاء الموصل. ومنذ أن وطئت قدماي الموصل، وباشرت وظيفتي، لم أعترف بوجود سلطة غير سلطة المدير، ولم أراجع المفتشين البريطانيين في أي واجب مهما كان شأنه، حرصاً مني على دعم المدير الذي كنت اعتقد بوطنيته وسلامة موقفه من جهة، ولأبرهن للبريطانيين، من جهة أخرى، أننا ضباط لا نقل عنهم كفايةً، ولسنا محتاجين الى

(١) أصبح محافظة دهوك.

مشورتهم، لأن مثل تلك المشورة، في نظري، تحد من الإبداع والطموح، وتقلل من قدرة الفرد على التصرف بالأمور عند وقوع الحوادث التي تجب معالجتها آنياً.

علمت أن ضابط التفتيش (كابتن سارجنت) الذي يعاونه (كابتن كابوت)، كتب تقريراً الى مفتش الشرطة العام، فيه انتقاد لدائرتي، فذهبت اليه، وقلت له: سمعت بكتابتك تقريراً فيه انتقاد لدائرتي! قال: نعم. قلت: أتدري ماذا ساكتب اذا سُئِلت؟ قال: ماذا ستكتب؟ قلت: ساكتب: إني أطلب مفتشاً خاصاً من بغداد يفتش دائرتي، ليلمس الإصلاحات والأعمال التي قمت بها بعد تسلمي وظيفتي، ويقارن بينها وبين دائرة المعاون الآخر. فأجابني: إني سأبدل ما نويت كتابته، وصرف النظر عن تقريره، فدلّ على أن له نفساً لوّامةً.

جاء مفتش الشرطة العام (كولونيل بريسكوت) المشهور بعجرفته وسلطته ونفوذه في بغداد، مفتشاً للموصل، ولم أكن حاضراً إذْ كنت مجازاً خارج لواء الموصل، فكتب عني في تقرير التفتيش النبذة الآتية: لم أجد معاون قضاء الموصل، عبد الجبار الراوي، إذْ كان مجازاً، ولم يكن لي وقت لتفتيش دائرته، ولكني غير راضٍ عنه. فلما جاء بعده مدير الشرطة العام الحاج سليم، سألني: ماذا تقول فيما كتبه عنك المفتش العام؟ قلت: أقول إنه غير راضٍ عني، لأني لا أتقرب الى ضباطه، وأعاضد المدير العراقي، فلماذا صار غير راضٍ عني، ولم أكن حاضراً، وهو لم يفتش دائرتي؟

في بداية تأسيس الحكومة العراقية، كانت الطرق غير مأمونة، ولا سيما الطرق المتصلة بالحدود التركية، ولهذا كنت أشعر أن علينا واجباً مهماً يقتضي القيام به ليلاً ونهاراً لتكون الطرق مأمونة، ويكون السائرون فيها آمنين على انفسهم وأموالهم. وهذا لا يتم الا بتأليف دوريات خاصة، وبذل جهود كبيرة للقبض على المجرمين الذين يعيثون في الطرق فساداً، لأن خير عمل يقطع دابر الجرائم هو القبض على المجرمين وهم متلبسون بالجريمة، واعادة الأموال المسلوبة الى أصحابها. وذلك يتطلب بالضرورة إعداداً وتخطيطاً، كما يحتاج الى موظفين مثابرين للتعقيب والتحقيق وعلى قدر كبير من الكفاية والإخلاص للواجب.

كان أكثر الذين يقطعون الطرق ويعيثون فيها فساداً، يأتون من وراء حدودنا، وعلى وجه التحديد من جهة (نَصيبين). وكان هناك جماعتان مشهورتان بالسلب في طريق الموصل، هما: جماعة احمد الهواز، وجماعة بليبل. كانوا يقطعون المسافة من وراء الحدود العراقية التركية ليلاً، ويصلون الى منطقة (جبلة العطشانة) القريبة من الموصل، فيكمنون فيها حتى المغيب، ثم يظهرون في الطريق العام، ويسلبون أي قافلة يصادفونها، ويستاقون الأموال والحيوانات، ويعودون ليلاً، ولا يأتي الصباح إلا وهم في أمان خارج الحدود. ولقطع دابر هذه الأعمال والجرائم المخلة بالأمن، اضطررنا الى استئجار سيارات أهلية، لأنه لم توجد في ذلك الوقت لدى شرطة لواء الموصل سيارة، وقد نجحنا في تعقب هذه العصابة، فقد تعقبتهم بنفسي مع القوة المخصصة بالسيارات، وأدركناهم قبل أن يدخلوا الحدود التركية وباغتناهم بحيث لم يتمكنوا من الهرب او المقابلة لأنهم لم يكونوا قد أدخلوا في حسابهم هذا التعقب، فأمسكنا اكثرهم. وهكذا تم القضاء على دابر الشقاوة وقطع الطرق في تلك المناطق المؤدية الى خارج الحدود.

أما طريق الموصل – بغداد، فقد حدثت فيه حادثة سلب وقتل مزعجة داخل حدود لواء بغداد. ولأجل أن لا تتكرر هذه الحادثة داخل حدود لوائنا، وضعنا خطة مدبرة: ركبنا في سيارات أجرة، وغيرنا ملابسنا، وحمّلنا السيارات أشياء تغري من يريد السلبَ في الطريق العام، حتى إذا وصلنا الى موقع (تلول الباج) بعد الشرِقاط، خرج علينا مسلحون، وأوقفوا السيارة ليسلبوها. فلما شاهدوا السلاح داخل السيارة، انهزموا، فتعقَبناهم وأمسكنا اثنين منهم. فلم تحدث بعد ذلك اية حادثة سلب في هذا الطريق.

كانت تعقيباتنا وتفتيشاتنا ومتابعتها في هذه المنطقة الواسعة، تتم كُلُّها على ظهور الخيل، وكنا نكافح في سبيل توطيد الأمن، لنثبت أننا رجال مقتدرون على إدارة الحكم الوطني من غير حاجة الى انتداب أو حماية اجنبية. كان هذا شعورنا، وكان هذا هدفنا.

وأود أن أذكر أن النجاح في القبض على المجرمين يتوقف على صدق الموظفين المباشِرين وإخلاصِهم الذي يجب ان يقترن بحضور ضابط الشرطة بنفسه في محل

وقوع الجريمة مهما كان نائياً. وأن يباشر عمله، ويقيم في مراكز الشرطة ومخافرها، وأن لا ينزل ضيفاً على مأمور المركز أو آمر المخفر مهما كان السبب. وأذكر هنا حادثتين تؤيدان ما تقدم.

الحادثة الأولى: جريمة سلب مقترن بالقتل، حدثت في ليلة مقمرة في الموقع المسمى (الكند) بين ألْقُوش وتل اسقف، اذ قام مفوض المنطقة بالتحقيق، وأرسل الأوراق التحقيقية مع خمسة متهمين، وظرف لطلقة مسدس وقطعة حديد من مسدس. ولما درست التحقيق، ورأيت القطعتين اللتين وجدتا في محل الحادثة، لم أجد الدلائل الكافية لسوق المتهمين الى المحاكمة، فذهبت الى محل وقوع الجريمة، وشرعت في التحقيق عن نوع المسدس المستعمل في الجريمة، وعن الشخص الذي يحمل مثل ذلك المسدس في تلك المنطقة، فقادني ذلك الى معرفة المجرم الحقيقي، فسيق الى المحكمة، وحكم عليه بالاعدام، وأفرج عن الخمسة المقبوض عليهم، لأنهم كانوا قد أوقفوا لمجرد أنهم كانوا مارين في تلك الطريق في تلك الليلة.

والحادثة الثانية: جريمة قتل حدثت في مرقد الشيخ عدي، وأجرى مفوض المنطقة تحقيقاً، وأرسل الأوراق باعتبار أن الجريمة كانت غامضة، فأخذت الأوراق، وذهبت الى مركز المفوض القائم بالتحقيق، ونمت في تلك الليلة على سطح مركز الشرطة، وبينما كنت راقداً على السطح، جاءني كاتب المركز سلمان، فقدم الي ورقتين منظمتين من رئيس عرفاء مخفر عين سفني الذي يتبع محل الحادثة، وفقاً لنص المادة (١٠٥) و (١٠٥ أ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية. وكانت تلك الورقتان كافيتين لاتهام الخادمين في مرقد الشيخ عدي، إلا أن المفوض مأمور المركز – مقابل فائدة – أخرج الورقتين المذكورتين من الأوراق التحقيقية وأخفاهما. غير أن كاتب المركز سلمان عثر عليهما دون أن يشعر المفوض الذي لم يكتف بإخفاء الورقتين من الأوراق التحقيقية وانما تستر على إخفاء قطع جثة القتيل، لأن المجرمين كانوا قد مثلوا بجثة القتيل قطعاً قطعاً ووضعوها في (كونية): كيس وأخفوها في الجبل بين عين سفني والشيخ عدي. فكلفت رئيس العرفاء فتحي أن يذهب الى موقع الجريمة وجلب المتهمين من شيخ عدي. وفي منتصف الطريق

توقف بهم، وخط لهم دائرة على الأرض واوقفهم فيها، وحلفهم يمين اليزيدية: المسلم ينقطلي واليهودي يكفني والنصراني يدفني اذا أنا لم أتكلم الصحيح. فقالوا: إنهم قتلوه، وقطعوه، ووضعوه في (كونية):كيس وأخفوه في رأس الجبل. فنظم رئيس العرفاء ورقة بإفادتهم، ووقعها هو وأفراد الشرطة الذين كانوا معه ومختار القرية، كما وقعها المتهمون، ثم سار بهم الى رأس الجبل، فوجدوا الجثة مقطعة داخل (الگونية): الكيس، فجلبها الى مركز الشرطة في عين سفني مع المتهمين بعد أن نظم بها ورقة مثل الورقة الأولى، وبهاتين الورقتين اصبحت الدلائل كافية لسوق المتهمين الى المحكمة. وقد نظمت قضية خاصة بحق المفوض مأمور مركز منطقة تلكيف، وسيق الى المحكمة وحكم عليه بالحبس مدة ستة أشهر وبغرامة (٦٠٠ روبية). وهكذا فإن التحقيق في محل الجريمة من جهة، ونزول ضابط الشرطة في مركز الشرطة من جهة أخرى، قد سهلا اتصال أفراد الشرطة الآخرين وغيرهم به، دون أن يكون ضيفاً في مساكن ضباط الشرطة ومفوضيها.

الإدارة في الموصل

إن سعة لواء الموصل [٢] واحتواءه على أقضية تعادل أقضية ثلاثة من الألوية الأخرى، ومتاخمته للحدود السورية والتركية بصور خاصة، وعشائره الرحّالة الكثيرة التي تتجول داخل اللواء وداخل اراضي البلاد المجاورة، والأقوام المتعددة الأصول واللغات والأديان فيه، أكسبته أهمية كبيرة، وجعلت لإدارته - في نظر الحكومة في بغداد - شأناً خاصاً. فالحكومة في بغداد، قبل أن تعين متصرفاً لهذا اللواء ومفتشاً ادارياً، كانت تفكر في ذلك كثيراً، ولا سيما أن الحكومة التركية كانت تطالب بهذا اللواء، إذْ ان القوات البريطانية قد احتلته بعد إعلان الهدنة في نهاية الحرب العظمى الأولى.

كان حامد السامرائي أول متصرف للواء الموصل بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق، وقد اغتيل حين كان (مستر نولدر) حاكماً عسكرياً في الموصل. ولما جئت الى الموصل، كان رشيد الخوجة متصرفاً لهذا اللواء. ومع أني لم أكن على صلة مباشرة بالمتصرف بحكم وظيفتي (معاون مدير شرطة)، لاحظت أنه كان رزيناً ومحافظاً على

---

(٢) المقصود بحدود محافظة نينوى الإدارية في أوائل العقد الثاني.

شخصيته كرئيس لإدارة هذا اللواء الكبير، وكانت مدة اشتغاله قصيرة بحيث لا أجد ما يستوجب ذكره عنه. وخلفه عبد العزيز القصاب، وكان متواضعاً محباً للخير ويهتم بأمن اللواء اهتماماً كبيراً حتى انه كان يعقب شخصياً المسائل التي لها علاقة باستتباب الأمن، كما أنه كان كثير التنقل بين أقضية اللواء ونواحيه ويختلط بأبنائه.

ومن بين رؤساء الدوائر الأخرى رئيس المحاكم، وكان بريطانياً يدعى (مستر بريجر)، وقد أطلعني ممثل الشرطة لدى المحاكم المفوض علي سعيد أنه كان عصبي المزاج، مسيطراً سيطرة تامة على المحاكم، ويتدخل في كل الأمور حتى في استقدام الشهود. كان المفوض علي سعيد يحدثنا عن بعض إجراءاته الغريبة، فهو مثلاً يطلب إحضار شهود من العمادية الى الموصل خلال أربع وعشرين ساعة، وقد كان وصولهم يتطلب مدة ثلاثة أيام، لأن الطريق لم يكن صالحاً لغير قوافل البغال والحمير. ويحدثنا ممثل الشرطة، ايضاً، عن متهم موقوف بجريمة قتل اسمه زرزور، ظهر من التحقيق أنه ارتكب جريمة القتل في زمن الحكم العثماني، وطلب ممثل الشرطة -بصفة كونه محققاً- الإفراج عنه، لأن "قانون العقوبات البغدادي" مقيد بزمان ومكان، غير أن رئيس المحاكم (مستر بريجر) أجابه: إعدامْ، إعدامْ لازم.

وأذكر أنه حدثت جريمة سلب وقتل في منطقة تل أسقف، ولما ظهر أن أحد المتهمين فيها هو حارس بستان (دير السيدة) في (قرية بهان داوا)، تدخل البطريك في الموصل مستخدماً نفوذه لدى رئيس المحاكم البريطاني، فقررت المحكمة الكبرى بالموصل الافراج عن المتهم يوسف وعن شريكه المتهم رفيق واطلاق سراحيهما. فلما علمت بذلك من مفوض التحقيقات، أمرته بربط الأثنين بكفالة على الرغم من قرار الإفراج الصادر بحقيهما، لأن الأدلة المادية كانت قوية، ولا يمكن أن تخفى على محكمة التمييز في بغداد. ووصلت الى الشرطة بعد ثلاثة أشهر برقية من محكمة التمييز في بغداد تأمر فيها بالقبض على المتهمين المذكورين. فلمّا أعيدت القضية الى المحكمة الكبرى في الموصل، اصدرت حكمها عليهما بالإعدام، فانتقلت الوساطة والسعي لتخليص حارس بستان الدير الى بغداد حيث نقض الحكم مرة ثانية، غير أن المحكمة الكبرى في الموصل أصرت

على قرارها الذي صدق تمييزاً، ولم تستطع الوساطة أو النفوذ التأثير على عدالة القضاء في النهاية.

المعارف في الموصل

تعدّ مديرية المعارف (٣) في اللواء من الدوائر المهمة التي استأثرت باهتمام الجميع بعد تأسيس الحكم الوطني الذي كان بأمس الحاجة الى المتعلمين الواعين ليأخذوا مكانهم في العراق الجديد. كان أمين زكي مديراً لمعارف لواء الموصل، وكان رجلاً عالماً، يتقن اللغة الفرنسية كأهلها، مثقفاً، كثير المطالعة والتتبع، ولا سيما فيما يتعلق بالعلوم الحديثة. وأذكر أني حدثته يوماً عن كتاب "تاريخ العالم" المطبوع حديثاً، فطلب مني أن أعيره أياه، ليقارنه بنفس الكتاب المطبوع باللغة الفرنسية الذي كان في حوزته. وكان محباً لنشر التعليم وتأسيس المدارس في كل أنحاء الموصل. ومن العقبات الكبيرة التي واجهها عدم قبول اليزيدية تأسيس مدرسة لهم، وبصعوبة كبيرة أقنع رئيس اليزيدية، فأسس أول مدرسة ابتدائية لليزيدية في (باعذرة) مركز شيخهم.

كان استعمال السيارات خارج الموصل نادراً، لقلة وجود السيارات ولعدم وجود طرق مهيأة ملائمة لمسيرها. وقد سافرت مرةً مع مدير الشرطة تحسين علي ومدير المعارف أمين زكي الى مركز ناحية (عشائر السبعة)، فلما وصلنا الى القرية، وجدنا الناس مجتمعين وهم شاكو السلاح، وفهمنا بعدئذ أنهم حين شاهدوا السيارة من مسافة بعيدة وهي تسير باتجاههم، ظنوا أنها (بلية أو آفة) وتجمعوا بسلاحهم ليقاتلوها، إلا أنه ظهر واحد من اهل القرية كان قد رأى السيارة في الموصل، فصاح بهم: هذه (طرامبيلة). فتفرقوا، ورجعوا.

لواء الدليم

يُعَدُّ هذا اللواء من أوسع ألوية العراق مساحةً، فهو يمتد على شاطئ الفرات من الحدود السورية من جهة ألبُو كمال حتى حدود لواء بغداد (٤) من جهة الفلوجة، وهذا

---

(٣) مديرية التربية.

(٤) محافظة بغداد حالياً.

الامتداد يزيد على (٤٠٠) كيلومتر. والقسم العامر من هذا اللواء هو الواقع على الجانب الأيمن من نهر الفرات. كما تتسع بواديه وصحاريه لتشمل الجزيرة والشامية حتى تتصل بالحدود السورية الأردنية والحدود السعودية. وهذا اللواء على سعته وامتداد أراضيه، قليل النفوس. ونصيبه من العمران الذي أصاب ألوية العراق ضئيل جداً لا يكاد يذكر، حتى سمي باللواء المهمل.

وتعد مدينتا الرُّمادي والفَلُّوجة فيه من المدن التي أنشئت حديثاً، أما عانة والحديثة وهيت وألوس وجبة، فهي مدن قديمة جداً، وقد توسع في وصفها وتاريخها صاحب "معجم البلدان"، ومن يشاهد (قرية المشهد) القريبة من راوة وقلعة عانة، والجزر الواقعة في وسط (٥) نهر الفرات، وهيت، يتضح له أنها مدن عريقة ضاربة في القدم، تستحق المشاهدة والدرس. أما القسم الواقع على الجانب الأيسر من نهر الفرات، فالعمران فيه قليل، وكذلك الزراعة، وحدوده من هذه الجهة متصلة بالجزيرة ويجاور سورية ولواءي الموصل وبغداد.

وطرق هذا اللواء تعد طرقاً دولية، لأنها الطرق الوحيدة التي تصل العراق بسورية والأردن، وتربطه بأوربة وأفريقية والقارات الأخرى عن طريق البحر المتوسط. والطريق الذي يصل بين بغداد ودمشق ماراً بمدن اللواء بمحاذاة نهر الفرات، لم يبلط منه الا ما كان بين بغداد والرمادي، وقسمه الآخر وعر يصعب السير فيه، ولهذا حرم منه المسافرون الذين يريدون أن يسيروا في طريق مؤنس وأمين متخلصين من عناء الصحراء ووحشتها. أما طرق الصحراء، فكانت في البداية طريقان: الأول طريق الرُّمادي - الرطبة، وتسير عليه سيارات شركة (نيرن)، والآخر طريق كبيسه - تَدْمُر، وتسير عليه سيارات شركة (ايسترن)، وقد انحلت هذه الشركة وترك السير في هذا الطريق لوعورته. أما الجانب الأيسر من نهر الفرات، فليست فيه طرق تستحق الذكر، الا طريق شركة النفط الذي يصل حديثة بِكركوك، كما أن لشركة النفط طرقاً في الشامية تصل محطات الشركة بعضها ببعض. وطرق شركة النفط صالحة لسير السيارات في كل المواسم. ومن المؤمل

(٥) تحتوي بعض الجزر على أبنية آثارية.

أن يكون لهذا اللواء حظ من العمران، وأن يصبح القسم الغربي منه مصيفاً للعراق.

إن أكثر أهل اللواء من العشائر الغنّامة، وبعضهم يحترف مهنة الزراعة في الأراضي القريبة من نهر الفرات. وهم ما يزالون على الفطرة الأولى، يتمسكون بدينهم تمسكاً شديداً، وما زالت دواوينهم عامرة. وقد شاهدت مضيف مزبان في قرية زخيخة القريبة من هيت، كما شاهدت مضايف بيت ذياب وبيت ملا حسن في هيت. والأسر المعروفة في الرُمادي، هي: بيت حجي حسين، وبيت عُرَيْم، وبيت علي الحُسَين، وبيت أسود. أما عشائر هذا اللواء، فهم عشائر الدّليم التي يرأسها الشيخ علي السليمان الذي كانت له حظوة ونفوذ عظيمان عند البريطانيين بصورة خاصة وعند الحكومة الوطنية بصورة عامة. وهذه العشائر أقرب ما تكون الى الحضر، واماكن إقامتها تمتد من حدود سورية الى حدود بغداد، بعضها لها مساكن، وبعضها الاخر متنقل في الجزيرة والشامية دون أن تبتعد كثيراً عن شاطئ الفرات. وهم يختلطون اختلاطاً تاماً بأهل المدن، ويشتركون معهم في الزراعة. أما شيخهم - الشيخ علي السليمان - فمنزله في الطرف الغربي من الرُمادي، وكان يعسكر بالقرب منه البيرق الذي ألفته له حكومة الاحتلال، وورثته الحكومة الوطنية.

لما كان لواء الدليم متصلاً بقسم من منطقة الوديان في البادية، وكانت عشائر عنزة التي يرأسها الشيخ فهد الهَذّال تتنقل في هذه المنطقة، فإن شيخ عنزة هو صديق حميم للشيخ علي السليمان، وكان على اتصال دائم بمركز الرمادي، ولا سيما في موسم الصيف، لأنه كان يصيف في أكثر السنين في موقع الحصى على شاطئ نهر الفرات مقابل الفلوجة. وقد زرته أكثر من مرة في هذا الموقع، اذ كنت أذهب الى الفلوجة لقضاء بعض الأعمال، فأمرّ بديوانه، وقد لمست فيه ذكاء مفرطاً وعلماً واسعاً بالبدو واحوالهم وأمورهم العامة. واذا حدثته، يعجبك حديثه، وتراه ملماً الماماً تاماً بأخبار البدو في عموم جزيرة العرب، لكن شكله ومظهره لا يوحيان لك بشيىء من ذلك، حتى ليصح فيه المثل: "الرجال مخابر وليست مناظر". ومضيف الشيخ، من أكبر بيوت الشعر (مسويع)، الا أنه مع ذلك ينصب له ولضيوفه الخصوصيين بيتاً من الشعر متواضعاً، يعرف عند البدو

باسم (مگورن). وفي موسم الشتاء تبتعد عشيرة عنزة مع شيخها عن المدن متوغلة بعيداً في الشامية.

شرطة لواء الدليم

كان متصرف اللواء أمجد العمري يمثل الحكومة خير تمثيل، وقد كنت ألمس اعتزازه باستعمال سلطته كمتصرف مع احتفاظه بكرامته وعفته ودماثة أخلاقه، لا تغيظه مخالفة الموظفين لرأيه، وقد جربت ذلك بنفسي. وكان يتذمر من الاستقبال والتوديع للشخصيات الرسمية التي تمر في طريقها بالرَّمادي.

أيامَ اشتغالي في لواء الدليم كنت أجد التشجيع في أداء واجبي من مدير الشرطة تحسين علي الذي يمتاز بالإخلاص والوطنية. ولست أتذكر رئيس دائرة في هذا اللواء يستوجب النقد. كان يعاون مدير شرطة اللواء معاونان: أحدهما في قضاء عانة، والثاني في مركز اللواء. وكنت أشغل وظيفة معاون مركز اللواء في الرمادي. وكانت منطقتي تشمل هيت، الرمادي، كبيسة، الرطبة، والفلوجة. ولما كانت مدن اللواء قليلة النفوس، كانت وظائف الشرطة فيها من الوظائف السهلة. ولأن من وظائف الشرطة المحافظة على الأمن في الطرق الخارجية، يتعين على معاون الشرطة أن ينظم ويفتش الدوريات في طرقه الطويلة المتشعبة، حرصاً على الأمن والنظام، وطمأنة المسافرين على أرواحهم وأموالهم، وخاصة أنها طرق عالمية تصل العراق بالعالم الخارجي. وفي تلك الآونة أسس مخفر للشرطة في الرطبة، كما أسس مخفر آخر في وادي محيور على الطريق العام الذي يمتد الى سورية مروراً بكبيسة وتدمر. ومرتبات هذين المخفرين، كانت من الهجانة، وكانوا يقطنون الخيام.

ولما تسلمت وظيفتي في الرمادي، في ١٣ أيار ١٩٢٥، وجدت في دائرتي تحقيقاً في قضية سلب مهمة في الطريق العام بين الرطبة والرَّمادي في الموقع المعروف باسم المحمديات. وكان المال المسلوب، يقدر بخمسة الاف ليرة ذهب. وظهر لي من تحقيقاتي أن السالبين هم من عشائر الدليم، فألقيت القبض عليهم، وتمكنت من معرفة المحل الذي

أخفوا فيه المال المسلوب، وتمكنا من استرجاع معظمه. وقبل أن أكمل التحقيق في هذه القضية المهمة، نقلت من هذااللواء الى لواء الديوانية [٦] ولَّما يمضِ على وجودي فيه أكثر من ستة أشهر ونصف شهر. وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ توجهت الى الديوانية ماراً ببغداد، وقابلت وكيل مدير الشرطة العام هاشم العلوي معترضاً على نقلي من هذا اللواء بهذه السرعة، وقبل إكمال التحقيق في قضية السلب واسترجاع بقية المال المسلوب. فاكد لي أن سبب النقل يعود الى أن معاون مدير الشرطة في الديوانية عبد الرزاق الفضلي غير منسجم مع متصرف لواء الديوانية: جميل العزاوي، وانه اختارني شخصياً بديلاً عنه، لِما للواء الديوانية من أهمية، ولمعرفته بكفايتي على حد تعبيره. فأعدت قولي: إني أعتقد أن سبب نقلي هو قضية السلب، وتشبث شيوخ العشائر التي ينتمي اليها المتهمون في حادثة السلب، وأن الأمر موعز به من سلطات عليا، وودعته راجياً تحقيق ظنهُ بي.

لواء ديالى [٧]

يقع هذا اللواء شرقي بغداد، ويتصل بالحدود الإيرانية من الشرق وبِلواء الكوت[٨] من الجنوب وبِلواءي كركوك [٩] والسليمانية من الشمال. وقد كان مقسماً ثلاثةَ أقضية، هي: (ديلتاوة) [١٠] وخانقين ومندلي إضافة الى مركز اللواء مدينة بعقوبا. ويمر بهذا اللواء نهر ديالى وشُعَبه، ونهر الوند. وهو يصدر الى بغداد أحسن الفواكه، لكثرة البساتين في منطقة بعقوبا خاصةً. وأكثر اراضيه مزروع، وهو من أكثر ألوية العراق استفادة من مياهه التي تشح في موسم الصيف، ولا سيما في مندلي. وللاستفادة من كل المياه، كان أهل مندلي يقيمون سداً كبيراً مؤقتاً.

---

(٦) محافظة القادسية.

(٧) أجلت الحديث عن أيام الديوانية إلى فصل مستقل من هذا الكتاب.

(٨) محافظة واسط.

(٩) محافظة التأميم.

(١٠) الخالص حالياً.

ولقد اطلعت خلال تجوالي على أنهار كثيرة دارسة كالعُظَيْم ونايفة والنهروان، وهي أنهر ساعدت على انتشار الزراعة في العصور الخالية، ولا سيما في العصر العباسي. وكان بعض هذه الأنهار يمر أحدها فوق الآخر كما يمر الآن نهر الهارونية من فوق نهر بَلَدْرُوز.

وتتجمع مياه نهر ديالى من المنابع التي تخرج من جبال ايران، ومن بعض الأنهار الصغيرة، ومن الثلوج التي تسقط على الجبال، ومن نهر الوند. وزيادة الماء ونقصه يكونان بنسبة الامطار المتساقطة، فإذا شح المطر وقلت الثلوج، نقص نهر ديالى نقصاً كبيراً، فيحدث بين أصحاب المقاطعات الزراعية نزاع عليه، يضطر الحكومة الى توزيع المياه توزيعاً فنياً عادلاً، يقوم عليه المأمورون والمهندسون. وكان الماء يقسم يومئذ ثلاثة عشر سهماً، لكل ألف فدان سهم واحد. وهذه القسمة محصورة بين الأقضية، وتكون نسبية باعتبار قضاء خانقين ألف فَدان، وقضاء الصلاحية ألف فدان، وقضاء خرسان والخالص وتوابعهما أحد عشر ألف فدان. وتقسم حصة خانقين والصلاحية بين الجداول، واما ما يخص حصة خرسان والخالص، فتشاركهما بها توابعهما وهي: بلدروز والنهروان والهارونية وشهربان والبزايز والبساتين. وهذا التقسيم اعتباري، لا يقع الا نادراً حين تشح المياه، حتى اذا مست الحاجة وحصل ضرر للبساتين، ترفع جميع السدود التي يقيمها أهل خانقين واهل (قَرَتَبَة) وغيرهم من ديالى. واذا مست الحاجة الى اكثر من ذلك، تمنع الحكومة جميع مزارع الشِّلِب والمزارع الصيفية من أخذ الماء، حفظاً للبساتين العامرة بأشجارها وأثمارها.

وهذه إحصاءات الأشجار والمواشي في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (١١) مستقاة من الدوائر المالية:

أشجار المِشمِش (٨٢٤٧٤)، أشجار التفاح (٣٣٠٤٧)، أشجار الإجّاص (٦٨٧٧٥)، أشجار البرتقال (٦٠٠٠٠)، أشجار (النومي): الليمون الحلو (٢٥٠٠٠)،

(١١) كانت السنة المالية للحكومة العراقية تبدأ في بداية شهر نيسان من كل عام، وتنتهي في نهاية شهر آذار من العام الذي يليه.

أشجار النخيل (٨٠٠٠٠٠). أما الماشية، فالغنم (٢٧٥٠٣٢)، والماعز (٨٧٦٤٣)، والإبل (٩٤٦١)، والجاموس (٢٢٩٨)، بحسب إحصاء دائرة الضريبة، عدا ما يُهَرَّب ويُقَدَّر بالضعف. وكانت واردات اللواء العامة، في تلك السنة، (١٤٨٠٠٠٠ روبية).

الأهلون والمدن في ديالى

يمتاز أهل هذا اللواء بأنهم يشتغلون بالزراعة، ويعتنون بالبساتين والأشجار المثمرة عنايةً بالغة. وكانت الأمية متفشية بينهم في ذلك الوقت، والمتعلمون منهم قليلون جداً. والعشائر المنتشرة في هذا اللواء، تشتغل كلّها بالزراعة وتربية الماشية، حتى عشائر (شَمَّرْ طوكة): طوقة، والعَزَّة، والدلو. وكثيراً ما تنشأ منازعات بين الفلاحين، وخاصة القريبين منهم الى بعقوبا و (ديلتاوة). ويقال عن أهل قرية (زاغانية) الكبيرة والصغيرة: انهم حين ينشب نزاع بينهم، يقومون بتغيير الحيطان الطويلة المبنية كحدود بين البساتين!

أما المدن، فليس في هذا اللواء مدينة عامرة، أو ما يشبه المدينة، وإنما هي كلها قرى عادية، وبعقوبا - مركز اللواء - هي قرية كبيرة، لا يتجاوز عدد نفوسها خمسة آلاف نسمة، تحيط بها بساتين كبيرة، ويمر القِطار من جانبها الغربي لأن سكة الحديد التي تصل بغداد بخانقين وبِكركوك تمر من هذه المدينة. ومحل افتراق القطار لِخانقين وكركوك هو جسر (قَرَغان)، كما يمر طريق السيارات من بعقوبا الى خانقين، ومن بعقوبا الى (بلدروز) ومندلي. والمسافر المتوجه من بغداد الى كركوك بالسيارة لا يمر ببعقوبا، ولا يعبر جسرها، وإنما يتركها يميناً، ويتابع سيره الى (ديلتاوة)، ومنها الى كركوك عن طريق (الغُرْفة). وهذا الطريق هو غير الطريق الذي يسير بجانب سكة الحديد، ويعبر من (قَرَغان) الى (قَرَة تَبَّة) والى كركوك. ولما كنت فيها، كنت أشعر بالضيق والملل في أيام العطل والأعياد، فأضطر الى مغادرتها الى مكان آخر من اللواء، إذْ ليس فيها من الحياة الأجتماعية غير ديوان رئيس البلدية الذي كان يؤمّه بعض من يتعاطون لعب الشطرنج. أما المحل الذي نرتاح فيه عصر كل يوم، فهو ديوان (الحاكم): القاضي حسن النائب. وهي على الرغم من طيب هوائها في الصيف، كثيرة الحشرات.

خانقين و (النفط خانة)

إن بلدة (خانقين) أكبر وأكثر عمراناً من (بعقوبا)، فيها أسواق منتظمة، ولعمرانها وانتظامها سببان، السبب الأول: كونها بجانب (النفط خانة)، والسبب الثاني: قربها من الحدود الإيرانية، ولهذا يرى الزائر في أسواقها كثيراً من البضائع الإيرانية، وكثيراً مّا يقصدها الزوار لهذه الغاية.

أما (النفط خانة)، فهي قريبة جداً من خانقين، يقطنها موظفون وعمّال، وفيها منشآت لسكناهم وراحتهم، وذلك ما جعل لخانقين أهمية ورونقاً تمتاز به على المدن الأخرى في هذا اللواء..وقد شاهدت (النفط خانة) فوجدت جميع طرقها مرصوفة، وهي ترش بالنفط، وفيها ما يزيد على عشرة آبار يمكن استخراج النفط منها، إلا أن أربع آبار منها كانت مستثمرة يومئذ. أما الآبار الباقية، فكانت مسدودة كاحتياط. وبجانب (النفط خانة) مِصفاة للبانزين، وكانت المصفاة الوحيدة في العراق، وكانت الشركة البريطانية صاحبة الامتياز المعروفة باسم شركة نفط خانقين قد مدت أنبوباً من المصفاة في خانقين الى قاعدة الحبّانية البريطانية (١٢) لسد حاجتها من البانزين.

و(النفط خانة) العراقية متصلة اتصالاً تاماً بـ (نفط خانة إيران)، لا يفصلهما الا طريق جيد، وهو خط الحدود. وعلى الحدود في المحل المعروف باسم (كَچَلْ كَچَلْ) حينذاك دائرة جوازات سفر كاملة، وهذا المحل يعرف الآن باسم المُنْذرِية.

وأهم عشائر هذا القضاء، هي عشائر الدلو. ويسمى النهر الذي تقوم عليه بلد خانقين بنَهْر الوَنْد، وعلى هذا النهر في بلدة خانقين قنطرة ضخمة، يقال: إن الذي أنشأها هو الحاج محمود سراف تبريزي، وكان وكيله في خانقين الحاج حسين الحاج محمد جعفر، وقد بناها في عام ١٣٠٤ للهجرة.

ولا يقتصر تميز خانقين بالبناء والتنظيم فقط، وإنما تتميز أيضاً بمائها وهوائها

---

(١٢) تنازلت هذه الشركة فيما بعد الى الحكومة العراقية، كما سلمت قاعدة الحبانية إلى الحكومة العراقية بعد إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية.

على المدن الأخرى في هذا اللواء. وفي هذا القضاء مزرعة خاصة بالأسرة المالكة معروفة باسم المزرعة الملكية، ولها مدير معروف باسم مدير المزرعة الملكية.

بلدروز

تقع ناحية بلدروز في منتصف الطريق بين بعقوبا ومندلي، وكانت الحكومة العثمانية قد منحت معظم الأراضي الزراعية في هذه الناحية لرجل يوناني يعرف باسم (منكاس) مقابل خدمته العظيمة للدولة العثمانية في إحدى حروبها لروسيا القيصرية. وهذا اليوناني قد جعل من الأرض مقاطعة خاصة، بنى فيها قصراً كبيراً حاوياً على جميع أسباب الراحة، وعين له وكيلاً أجنبياً مقيماً في هذا القصر، مستعداً لقبول الضيوف.

وانني حينما زرت بلدروز، اصطحبني مدير ناحيتها أمين قفطان، الى هذا القصر، ونمنا ليلتنا فيه. وقد احتفى بنا الوكيل الهولندي، وكان يعرف العربية، وأذكر أنه حدثنا عن وضع ألمانية وتقسيمها بعد هزيمتها في الحرب العظمى الأولى التي قضت أن يكون لدولة بولونيا ميناء وممر الى الميناء الذي شطر المانية شطرين، وجعل الألماني الذي يذهب الى الجهة الشمالية أو الجنوبية معرضاً لتفتيش البوليس البولوني، وذلك ما لا يمكن أن يتحمله الألمان، فكان لابد من وقوع حرب ثانية بسبب ذلك، كما كان يتوقع. وتحققت توقعاته، وقامت الحرب العالمية الثانية على أثر احتلال (هتلر) هذا الميناء.

ولا شك أن شطر البلاد العربية بايجاد ما سُمّي بـ "دولة اسرائيل" وتوسعها لتشمل أراضي (النَّقَب) و (ميناء أيلات) بحيث يمتنع الاتصال مع مصر والمغرب العربي براً، يشبه ذلك الممر والميناء الذي اقتطع من ألمانية، وما زلت مؤمناً بأن العربي لا يقل وطنيةً وَغَيْرة عن الألماني.

وأخيراً غادرنا القصر ومزرعة اليوناني التي كانت منظمة ومنسقة بشكل جيد. وقد علمت، فيما بعد، أن هذه المقاطعة ابتاعها حسن السهيل وعبد الهادي الچلبي.

مندلي

بلدة مندلي هي مركز قضاء مندلي، وتقع شرقي بعقوبا وبينهما (٥٤) كيلومتراً، وجنوبي خانقين وبينهما (٤٨) كيلومتراً، وبينها وبين (النفط خانة) (٢٣) كيلومتراً، ويحدها من الجنوب لواء الكوت، ومن الشرق إيران. هواؤها في الصيف غير جيد، وتكثر فيها الحشرات، وتربتها تربّي ضَرْباً من العقارب قتال، يقال له (الْجرّار). وقد تمكن طبيب مندلي يومئذ الدكتور عبد الحميد الطُّوخي المصري من عمل مصل واقٍ من أثر لدغته. فخدم هذا الطبيب الفاضل القضاء خدمة صحية جليلة ما زلت أتذكرها وأذكرها له. وطرق هذا القضاء غير مبلطة، ولكن السيارة تسير فيها بيسر، ولم يبلط منها غير طريق واحد هو طريق (مكتو – النفط خانة).

وهذا القضاء، كثير البساتين التي تكثر فيها أنواع متعددة من النخل، ومن أشهرها النوع الذي يقال لثمره (أزرق الأزرق)، الا أني شاهدت كثيراً من الرطب، ولا سيما في قريتي (قزانية) و (دوشيخ)، تفوق جودته (التمر البَرْحي) وأمثاله. ويعمل كثير من أهل القضاء بالزراعة، ومنهم من يتعاطى التجارة، وهي محدودة بين مندلي والقرى المجاورة من إيران، والعشائر المحيطة بالقصبة. ومشكلة مندلي الأساسية الماء، لأنه لا أنهار في هذا القضاء، ولا عيون كافية لإسقاء البساتين وإرواء الناس، والماء الوحيد الذي تعتمد عليه إنما هو الماء الذي يأتيها من (الكهاريز) من (سنبار) على بعد (١٠) كيلومترات منها داخل ايران. وهذه المشكلة تظهر كل سنة في أيام الصيف، لأن الماء في هذا الموسم يقل من جهة، ويستعمله الإيرانيون لسقي الرز من جهة أخرى، فتبقى حاجة الأهلين الى الماء قائمة على الرغم من الاجتماعات التي تعقد بين قائم مقام مندلي وموظفي إيران على الحدود لحل مشكلة المياه.

والهواء في مندلي حار وغير مريح في الصيف، إلا أن الذي يسير منها مسافة (٥) كيلومترات يصل الى (كومسنك) على الحدود الإيرانية التي فيها قصر للسادة نقباء مندلي، ويمر فيها ماء (سنبار)، فيرى نفسه في جوّ غير جوّ مدينة مندلي. واذا سار أكثر من مسافة (١١) كيلومتراً نحو (مكتو) يجد نفسه في موسم الربيع، لا في موسم القيظ

الحار في مندلي. وفي المحلين المذكورين مخفر للشرطة. أما (كومسنك)، فهو مخفر مقابل لمخفر (سنبار) الإيراني، ويقع مخفر (مكتو) في منتصف الطريق بين مندلي و (النفطخانة).

وأكثر أهل مندلي فقراء، ومطيعون ومؤدبون للغاية، لا يشبههم أحد من سكان هذا اللواء، أو أهل العراق من حيث الطاعة.

شرطة لواء ديالى

كان يرأس شرطة لواء ديالى مدير الشرطة صالح حمام، وكان ضابط تفتيش الشرطة (كابتن لودر)، فكان مدير الشرطة يسايره مسايرةً تامة. وكان في هذا اللواء ثلاثة معاونين: المعاون علي كمال (١٣) ، ومركزه خانقين، والمعاون علي الحجازي، ومركزه مندلي، وأنا، ومركزي بعقوبا.

كانت مديرية الشرطة العامة قد عينتني معاوناً لشرطة خانقين، ولما وصلت الى بعقوبا في ٢٥ آيار ١٩٢٧، قصدت المدير، فرجوت منه أن يجعل محل عملي مركز اللواء، فوافق وأبدل وظيفتي من معاون خانقين الى معاون بعقوبا. وكانت منطقة عملي تشمل: بعقوبا، وشهربان، وديلتاوة، ودَلِيّ عبّاس، وبَلَدْرُوزْ، وهي منطقة واسعة، من جملتها: قضاء المركز، لذلك انصبّ اهتمامي على تدريب القوة، والحضور في محل الجرائم التي تحدث للسيطرة على التحقيق على الرغم من وجود مفوضين في كل منها، إضافةً الى الدوريات وحفظ الطرق من السلب والنهب.

وبعد التفكير في كيفية تحقيق هذه الأهداف، وجدت أني لا أستطيع تحقيقها ما دمت أصرف أوقاتي بالمراسلة مع هذه المراكز المتعددة، فبينت ذلك للمدير، واقترحت عليه أن تكون المراسلة بين مأموري هذه المراكز والمديرية مباشرةً لينصرف المعاون الى تحقيق تلك الأعمال من غير أن تتعطل المراسلة عند غيابه. فوافق على ذلك، وبدأت بتحقيق تلك الأعمال، وتم لي ما أردت. وقد ظهر لي من تجوالي الكثير ومشاهدتي للمواقع المهمة في

---

(١٣) فيما بعد: النائب في مجلس النواب، والشخصية الكردية المعروفة.

هذا اللواء والآثار القديمة فيه كـ (الزندان)، والأنهار الكثيرة المندرسة التي هي غير معلومة عند الكثير، أن من المفيد أن يؤلف معجم للعراق على غرار "معجم البلدان" لياقوت الحَمَوِيّ. وتمنيت أن أنال وظيفة مفتش عام في الشرطة، ليتسنى لي التجوال في أنحاء العراق وأصنف هذا المعجم. ومع أنني نِلْتُ وظائف اعلى، لم تتحقق لي أمنيتي بأن اكون مفتشاً عاماً لأحقق تلك الغاية، وعسى أن تسنح الفرصة لغيري ممن تساعدهم واجباتهم وإمكاناتهم على تأليف هذا المعجم.

في تلك السنة حدث مَحْل في (حويجة الصايح) و (العُبَيْد) بين بغداد وديالى وكركوك. ولما كانت العشائر الرحالة التي تتجول فيها محتاجة الى المرعى عادةً، اضطرت أن ترحل وتدخل لواء ديالى عن طريق جسر (قَرْغان). فحصل قلق وخوف لدى عشائر إيران على الحدود: لأن هذه العشائر الداخلة وجدت المرعى جيداً قرب الحدود العراقية الإيرانية، فقصدته مضطرةً. لهذا فكرت حكومة اللواء في إزالة هذا الخوف والقلق بتعيين موظف يتجول ويراقب العشائر الرحالة، ووقع الأختيار عليّ. فركبت حصاني، وتوجهت الى (قَرَهْ غان)، ومن هناك بقيت أراقب تلك العشائر الى أن انتهى الموسم، ورجعت الى أماكنها في (الحويجة) دون حادثة مهمة. وكانت العشائر النازحة تتألف من أربع فرق، هي: الصبحي، والنبيجان، والعيادة، والتومان، وكان يرأس كل فرقة من هذه العشائر بحسب الترتيب المتقدم: كنعان الصديد، وذياب الحسان، وخلف العيادة، ويعرف باسم (ابن دليان) (١٤) ، ومشل التمياط. وكانت تلك العشائر ولا سيما رؤساءها مؤدبة يمكن التفاهم معهم أفضل من العشائر القريبة من المدن والمخالطة للحضر، ولهذا لم أرَ أية صعوبة في أداء مهمتي تلك، بل وجدت فيها متعة وفرصة لزيادة معلوماتي عن البادية وأهلها.

---

(١٤) حدثني شاكر حميد لما كان ناظراً للخزينة الملكية: أن ابن دليان سار إلى الملك فيصل الأول، وكان جالساً في بهوه وعنده عدد كبير من الوزراء ورجال الدولة، فدخل عليه ملتفاً بعباءته حاملاً عصاً، ولم يجلس على أحد المقاعد كالجالسين، وإنما برك أمام الملك فيصل على السجادة وعصاه في يده، وبدأ فيصل يحادثه وهو يجاوبه، فوجد فيصل فيه ذكاء وفطنة، فقال له: أنت حيّال مثل عمرو بن العاص! فأجابه: أنا ابن العاص (ونُصّ) أي: ونصف، لو كان عندي خليفة!

كانت علاقة الشرطة بالمسؤولين الإداريين جيدة، اذ كان على رأس اللواء المتصرف جميل المدفعي، وهو رجل رزين وقور محترم، وليس هناك ما يستوجب ذكره من المعلومات، أو الحوادث التي حصلت ولها علاقة به. أما المحاكم، فكان يرأسها (الحاكم): القاضي مكي الأُرْفَهْ لي، وكانت علاقة المحاكم بالإدارة والشرطة جيدة، يسودها الوفاق والتعاون، وأهم ما يشغل (حاكم الجزاء): قاضي الجزاء مصطفى الأنْكُرْلِي قضايا الرّي التي يقدمها مهندس الريّ (دلب سنك) الهندي. كان الأهلون إبّانَ الصيف يضطرون الى نصب أدوات بدائية على النهر لرفع الماء منه، ولابد لذلك من إجازة من دائرة الري، وكان مهندس الري الهندي مرتشياً لا يمنح إجازة بغير رشوة، ولم يكن الفلاحون، على الرغم من حاجتهم الى الماء، قادرين على دفع الرشوة له، فكان يقدم المخالفين بالعشرات الى محكمة الجزاء. ولكن رئيس المحكمة مصطفى الأنْكُرْلِي كان يخلي سبيل هؤلاء المخالفين، لعلمه بالأسباب التي تحدو هذا المهندس الى سوقهم الى المحكمة، وكان يتحدث بمنتهى الصراحة عن عدم استقامة (دلب سنك) الذي ظل يشغل وظيفته على الرغم من شيوع سوء سمعته بين الناس، لأن المهندسين البريطانيين المسيطرين على دائرة الري يوفرون له السند والحماية.

في البصرة

عينت معاوناً لمدير شرطة لواء البصرة، ووصلت اليها يوم ٢٧ تموز ١٩٢٨. كانت الأعمال في البصرة اعتيادية وسهلة، لا تشبه الأعمال التي كنت أقوم بها في الموصل والرمادي وديالى. وقد وجدت نفسي في مدينة عامرة ومريحة من كل ناحية. وبالنظر الى المصاعب والمتاعب التي كنت ألاقيها قبل نقلي الى البصرة، قياساً على الراحة التي وجدتها في البصرة، تمنيت أن أبقى فيها، وأنْ لا أنقل منها حتى الى وظيفة أعلى. إلا أن هذه الأمنية لم تتحقق، فقد نقلت منها بعد مضي اقل من أربعة اشهر.

أهم ما صادفني خلال هذه المدة القصيرة في البصرة، قضية (التّعّابة)، إذ تمرد الفلاحون على الملاكين في منطقتي (الگطعة): القطعة، والصالحية مطالبين بمشاركتهم في ملكية البساتين مع الملاكين الأصليين. و (الگطعة) جزيرة عامرة بالنخيل وأنواع

الأثمار في وسط شط العرب، مملوكة لمصطفى الإبراهيم. والصالحية مقاطعة كبيرة في نهر الصالحية لآل باش أعيان. ولما لم يلاق هذا الطلب ترحاباً، بدأ الفلاحون بأعمال الشغب في الليالي. أما في النهار، فكانوا يفرون الى الأراضي الإيرانية في الجانب الأيسر من شط العرب. وقد اهتمت حكومة اللواء بهذا الأمر، وكلفتني مع وكيل قائم مقام قضاء أبي الخصيب شاكر حميد معالجة هذه القضية، فكنا نقضي أكثر أوقاتنا بين الصالحية والكطعة ومركز السِيبة المقابل لِـ (عَبّادان) متنقلين بزورق بخاري لمعالجة هذه الظاهرة الجديدة، التي أشيع في البصرة انها من تدبير المفتش الإداري البريطاني (ميجر بري). وقبل الوصول الى حل لهذه القضية، نقلت مديراً لشرطة الديوانية في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٨.

الفصل السادس

أيام الديوانية

أهمية لواء الديوانية [١]

عملت في شرطة لواء الديوانية ثلاث مرات في أوقات مختلفة، الأولى: مابين ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥ و١٦ تشرين الأول ١٩٢٦، والثانية: مابين ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ و ٣١ تموز ١٩٢٩، والثالثة: مابين ١٣ أيار ١٩٣١ و ١٧ أيلول ١٩٣٥. وعلى الرغم من اختلاف الأوقات والمسؤولية، رأيت أن أتحدث عنها في فصل واحد، لاتّحاد الموضوع.

إن أهمية هذا اللواء تأتي من كونه مركزاً للفرات الأوسط، ومستقراً لعشائر كبيرة أولتْها الحكومة الاهتمام والحذر، ولأهميته التأريخية: فالحفريات التي أجريت في (الوركاء) في منطقة السماوة [٢] من هذا اللواء، دلت على انتشار المدنية والعُمران في هذه المنطقة قبل العهد البابلي، والتنقيبات التي تمت في موقع (نفُّر) قرب قضاء عفك أثبتت أصالة الحضارة في هذه المنطقة وامتداد جذورها الى الأزمنة الغابرة، كما أن اتخاذ المناذرة (الحيرة) عاصمة لدولتهم التي عرفت بقوتها قبل الاسلام، ومظاهر العمران عندهم المتمثلة بـ (الخَوَرْنَق) و (السَّدِير) توضح أهمية هذه المنطقة وازدهارها في العصور السالفة.

كانت الديوانية، في أيام الحكم العثماني، متصرفية تَنَاوَبَ فيها ثلاثة وثلاثون متصرفاً، كان أولهم (شعبان بك)، وآخرهم (عبد الرحمن بك) الذي انتهت متصرفيته على أثر انسحاب العثمانيين من هذه المنطقة، التي احتلها الجيش البريطاني. وقد ثبت لي من تاريخ الحوادث التي وقعت في أيام الحكم العثماني والبريطاني، أن استقرار الأمن والهدوء في هذا اللواء يحتاج الى إدارة حكيمة ممزوجة بالقوة، ذلك لأن هذا اللواء أتعب الحكومة العثمانية وكبَّدها تضحيات كثيرة، أذكر منها على سبيل المثال: حادث امتناع عشائر عِفَك عن دفع الأموال الأميرية الذي أدى بمدحت باشا والي العراق -حينئذ- الى تعيين ابن أخته (توفيق بك) متصرفاً للواء الديوانية، فلما وصل مع قوة من الجند الى عفك، هاجمته عشائر آل شبيبة وقتلته وقضت على القوة التي معه، الامر الذي اضطر

---

(١) غُيِّر اسم لواء الديوانية الى محافظة القادسية.

(٢) كان ذلك قبل انفصال منطقة السماوة التي أصبحت محافظة المثنى.

مدحت باشا أن يتوجه بنفسه على رأس قوة كبيرة وينكّل بهم.

أصبحت هذه المنطقة، خلال الاحتلال البريطاني، مركزاً للحاكم السياسي (ميجر ديلي). وقد عين معاونين للحاكم الى حين انشاء الحكومة العراقية التي جعلت الديوانية قضاء تابعاً للواء الحلة مع قضاءي الشامية وأبي صخير في بداية الأمر. أما عفك والدُغارة والرُميثة، فكانت نواحي ترتبط بِالديوانية، وكانت السماوة قضاء تابعاً للواء المنتفك (٣) . إلا أنه ظهرت للحكومة العراقية صعوبة إدارة لواء الحلة بهذه التشكيلات الواسعة، فأحدثت لواء الديوانية، وألحقت به قضاءي أبي صخير والشامية، كما ربطت به قضاء السماوة. وعلى هذه الصورة تألف هذا اللواء.

الزراعة والمياه في الديوانية

إنّ أراضي هذا اللواء كلها صالحة للزراعة، ويقال إن هذا اللواء ولواء اربيل يتنافسان على الأولية في الإنتاج الزراعي من بين ألوية العراق. ومعظم أراضيه تسقى سيحاً من ماء الفرات، وقليل جداً منها بواسطة (المكائن) في منطقة السماوة وناحية الحمزة. أما كيفية وصول الماء من الفرات لسقي المساحات الشاسعة من أراضي اللواء، فتتم كما يلي: يسقى قضاء ابي صخير من نهر الكوفة، وقضاء الحلة والشامية من ابي كفوف، وقضاء عفك والديوانية وناحية الرميثة من نهر الدُغَارة الذي ينقسم عند ناظم الدغارة الى قسمين: قسم منه يجري من ناظم الدغارة الى الدغارة، والى الجلعة، والى ابي خايس، والى عفك، والى البدير، والى الخرخرة، داخل الشطرة من لواء الناصرية، والقسم الآخر يجري من ناظم الدُغَارة الى الديوانية، ثم الحمزة فالرميثة. أما قضاء السماوة، فيأخذ الماء من الفرات مباشرة.

كانت بهذا اللواء حاجةٌ الى بذل جهود كبيرة لإعماره، ولا سيما طرقه، لأن المياه تغمر أكثر أراضيه. وقد بذلت الادارة جهوداً بالغة في فتح الطرق في تلك المناطق التي تحيط بها المياه، ولا سيما الطريق بين الشامية وأبي صخير، وبين الشامية وقسم من طريقها مع الشنافية، وطريق الشامية مع غمّاس، وطريق ابي صخير مع الفيصلية وسوق

(٣) لواء الناصرية سابقاً ومحافظة ذي قار حالياً.

شعلان. كانت هذه الاراضي مغمورة بالمياه مما أدى الى اتساع زراعة الشلب وازدهارها في الأهوار. وكان آخر طريق اشتركت في فتحه مع متصرف اللواء طريق الدغارة مع الجلعة وعفك، الموازي لنهر الدغارة. ولما سارت السيارات فيه، عدت الجواميس خلفها تريد مهاجمتها كأنّها عدو لم تشاهده من قبل، ولم تنته مطاردتها للسيارات الا بعد وصولنا الجلعة. وقد تم ربط جميع الأقضية والنواحي بطرق تسير فيها السيارات، وان كانت غير معبدة الا أنها ضمنت الاتصال وقربت البعيد على الرغم من القدرات والعُدَد غير المشجعة لإنجاز مثل هذه الأعمال.

والأمر الآخر الذي واجهته إدارة اللواء، هو مكافحة (النُكارة) [٤] التي ظهرت في أنهار هذا اللواء. ولأجل الحفاظ على الزراعة فيه، بدأت إدارة اللواء بالاتفاق مع سلطات الري بعمل سدّ في صدر الشنافية يعرف باسم سد الدغفلية، وقد أنجز بمعاونة العشائر التي تزرع من هذه الانهار. ولو أمكنت المحافظة على هذا السد، لما حدثت (النُكارات) التي ادت الى خراب الانهار والإضرار بالزراعة (زراعة الشلب) والمزارعين، ولما اصبح الزراع مضطرين الى نصب مضخات لزراعتهم بعد أن كانوا متنعمين بالمياه التي تغمر أراضيهم عن طريق الفتح والسدّ من غير حاجة الى مضخات.

لقد كنا - في الغالب - نستعمل الزوارق البخارية حتى أثناء الحركات العسكرية التي كنا نجريها في قضاء الشامية وأبي صخير، وكانت الزوارق تسير في الأهوار وكأنها في البحر، وكذلك عند التنقل ما بين الأهوار والأنهار. وكانت الأهوار تنتهي ببزول قوية كأنها الشلالات قبل استفحال أمر (النُكّارات).

وسائل النقل والصيد في الأهوار

يستعمل أهل الأهوار في تَنقلاتهم السفن و(المشاحيف) [٥] و(الساجيات) [٦]

(٤) شلال ناجم عن اختلاف في مستوى الأرض من ضغط الماء ورخاوة الأرض وتآكل قاع المجرى وانهياره، تاركاً مجرى عميقاً في المبازل أو الأنهار، مما يتعذر معه السقي سيحاً.

(٥) جمع (مشحوف)، وحجمه قريب من حجم (البلم).

(٦) جمع (ساجية).

و(الجلابيات) [٧] . والسفن متفاوتة في الحجم، وتأتي بعدها (المشاحيف)، أما (الساجيات) فتتسع الواحدة منها لاثنين غير الذي يحركها، و(الجلابيات) لا تسع الا واحداً وهو صاحبها الذي يعبر بها. و(الجلابية) و(الساجية) هما أكثر شيوعاً لنقل سكان الهور، وهم ينقلونها بأيديهم من نهر الى آخر لخفتها.

كانت منطقة الأهوار تؤلف مساحة كبيرة من منطقة عملي في لواء الديوانية، وكنت أتنقل مستعملاً مختلف وسائط النقل المائية.

وقد علمت أن الأهوار هي مشتى لأنواع من الطيور المهاجرة، ولا سيما الكبيرة منها، كطير (الخضيري) وأمثاله، وأن هذه الطيور تقصد الأهوار في موسم الشتاء من جبال إيران، ومن أماكن بعيدة أخرى، ويسمي سكان الأهوار هذه الطيور العديدة الألوان والأشكال بأسمائها. ومع أن صيد مثل هذه الطيور كثير ومستمر، فإنك حين تدخل الهور وتتوغل فيه في موسم الشتاء تجده مملوءاً بالطيور، حتى انك لتراها من مسافات بعيدة طبقات سُوداً تغطي الماء. وللصيد لدى سكان الأهوار وسائلُ وأنواع عديدة كما هو حال الصيد في البر. وسكان الأهوار متمتعون بصيد الأسماك والطيور على مدار السنة. وأسهل أنواع الصيد وأكثره هو الصيد بالبندقية. وكثيراً ما يجتمع عدد كبير من الصيادين، يسيرون جميعاً الى منطقة تكثر فيها الطيورفيحيطون بها بـِ (سواجيهم) و (جلابياتهم)، ثمْ يأخذون بالاقتراب منها على مهل حتى تجفل منهم وتطير، وعند ذاك يفتح الصيادون نيراناً مجتمعة من بنادقهم الخاصة بالصيد، فيسقط أكثرها في الماء جريحاً او صريعاً، فيجمعونها ثم يعودون بها الى بيوتهم.

والصيد نزهة ورياضة عند الكثيرين، أكثر منه حاجة الى المأكل أو المكسب. وكما أن صيد الطيور المائية متيسر كثيراً في الأهوار، فإن صيد (الدراج) كذلك متيسر بكثرة بين أدغال المزارع على الطرق. أما رأيي الشخصي في الصيد، فإني لا أحبذه للنزهة والرياضة، ولكني أحبذه للمحتاج الذي لا يملك مالاً يشتري به لحماً أو سمكاً. وكثيراً ما كنت أسافر في مهمات حكومية يرافقني موظفون يحملون بنادق الصيد، الا أني لا أذكر

---

(٧) جمع (جلابية).

أنني اعطيت فرصة لواحد منهم أن يصطاد، ولم أمارس الصيد شخصياً على الرغم من الظروف والوسائل التي توافرت لي خلال سنوات الوظيفة. ولما كنت أعمل في البادية، لم أكن أسمح بالصيد حين يكون اللحم متوافراً، ولكن اذا قل دللت الصيادين على المواقع التي فيها غزلان، وجهزتهم بالبنادق لصيدها ليسدوا بلحومها حاجتهم.

عشائر لواء الديوانية

كما أن زراعة هذا اللواء واسعة ومهمة، فإن عشائره، تعد أكثر عدداً واقوى سلاحاً من جميع عشائر الألوية العراقية الأخرى. فقد ثبت عندنا أن أكثر من نصف الرجال القادرين على حمل السلاح في لواء الديوانية مسلحون ببنادق جيدة.

وتنتشر هذه العشائر ببطونها وفرقها وأفخاذها وأسَرِها في مختلف أنحاء هذا اللواء. اذ يقطن بجوار الديوانية: العفالجة، والنجفي، والطواريف، والمجاوير، والخزاعل والشبل. اما بجوار عفك، فأكثرهم من: الغانم، وألبوحسان، والحجّام، والبركات، والبحاحثة، والشيبة، والمخاضرة، والبراجع، والبوناشي، والبدير، وألبوخلف، والأكرع، والهلالات، والقراغول، وألبُو نايل، والزياد، والكروش، والعبد، والسادة. وأما في قضاء الشامية، فأكثرهم من: الفتلة، والكُرْد، وبني حسن، والحميدات، والجبشة، والزياد، والخزاعل، والعوابد، والشبل. واما في قضاء أبي صخير، فأكثرهم من: الفتلة، وآل ابراهيم، والياسر، والبركات، والعبسي، والغزالات، والشبل، والجبور. وأما في منطقة الرميثة، فأكثرهم من: الظوالم، والخزاعل، وألبُوحسّان، وبني زريج، وبني عارض، والأعاجيب. وأما في السماوة، فأكثرهم من: ألبُوجياش، والزياد، والعبس، والصفران، والبركات، والتوبة، والجواسر، والظوالم، وبني زريج.

وقد كانت العشائر الكبيرة مسلحةً، الا القليل منها، وهي تحمل أفكاراً وطنية وكرهاً للحكم الأجنبي.

في لواء الديوانية لأول مرة

كانت الديوانية، مركز اللواء، لما وصلت إليها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٥، منقولاً

من لواء الدليم، مدينة صغيرة قائمة على فرع من نهر الحلة، وهي مقر متصرفية اللواء. ويقال إن سبب تسميتها الديوانية، أن موضعها كان دواوين لشيوخ الخزاعل. وهي محصورة بين موقع مفيسل وثكنة خيالة الشرطة في مسافة لا تزيد على كيلومتر واحد طولاً، وما بين كُوَر الطابوق والنهر عُرْضاً بمسافة لا تزيد على (٥٠٠) مترٍ، مكونة من ذلك قصبة الديوانية على الجانب الأيسر من النهر. أما الجانب الأيمن، فلم يكن فيه - يومئذٍ - أي عمران، ما عدا خاناً صغيراً وعدة أكواخ حوله، وكانت محطة القطار قريبة جداً من القصبة، وليس بينهما عمران أو منشآت. وأقدر نفوسها يومئذ بزهاء عشرة آلاف نسمة تقريباً.

وفي الديوانية سوق صغيرة تلبي حاجات أهلها. أما الخضر والفواكه، فهي فيها قليلة جدا، ولم تكن في المدينة إسالة ماء، ولا طرق معبدة، وارتباطها ببغداد والبصرة يتم بسكة الحديد، وطريق غير معبد للسيارات. وهواؤها جيد، لولا الغبار الذي يحدث فيها بين آونة وأخرى فيكون مزعجاً وتقل بسببه درجة الرؤية. أما مراكز الأقضية والقصبات فإنها متأخرة تأخراً لا شبيه له. كان على رأس الإدارة في اللواء متصرف، يعاونه مفتش إداري بريطاني، وفي كل من الأقضية الأربعة قائم مقام. أما شرطة اللواء، فيرأسها مدير شرطة، ومعه في الديوانية معاون، وله أيضاً معاون شرطة في كل قضاء. وللمحاكم حاكم: (قاضٍ) واحد منفرد، وفيها طبيب هندي، ومهندس بريطاني للرّي، وكانت دائرة البريد والبرق والهاتف بإدارة موظف عراقي.

كان متصرف لواء الديوانية جميل العَزّاوي، والمفتش الإداري البريطاني (مستر كجِنْ)، أما اقضية اللواء الأربعة، فهي: قضاء عفك وقائم مقامه عارف داود، وقضاء الشامية وقائم مقامه جميل التكريتي، وقضاء ابي صخير وقائم مقامه عارف قَفْطان، وقضاء السماوة وقائم مقامه محمود السَّنَوِيّ. وهؤلاء الأربعة معروفون بكفايتهم واعتزازهم بأنفسهم، كل واحد منهم يرى أنه أقدر من المتصرف، وكانوا في بعض الأحيان لا يعيرونه الاهتمام اللائق بمركزه، على ما كان عليه المتصرف جميل العزاوي من القدرة ومن اهتمامه بأمور اللواء من كل ناحية، والأهلون يكنون له الاحترام والتقدير

وكان متفقاً ومنسجماً كل الأنسجام مع المفتش الإداري البريطاني، فكان يصرفان الأمور وكأنهما يد واحدة.

كانت إدارة اللواء تهتم بتوسيع الزراعة وجباية رسوم الحكومة، وكان المتصرف والمفتش الإداري يعلّقان صورة القائم مقام الذي يجبي رسوماً أكثر من غيره بإعلان مشهود، تشجيعاً منهما لغيره أن يهتموا مثل أهتمامه.

لم يكن في اللواء كله إلا طبيب واحد هندي الجنسية. كان قصير القامة اصلع، ذا بنية قوية وصحة جيدة. كان يعتني عناية بالغة بمداواة المرضى، فإذا سمع بمريض لم يراجعه في المستوصف الصغير الذي كان في الديوانية، قبل انشاء المستشفى، قصده في داره، ففحصه وعالجه بغير أجْر. وكان لواء الديوانية مبتلى بمرض (الملاريا): البُرَداء. وهذا المرض يشتّد وينتشر عادة في أيام الصيف، فكنا نرى الطبيب الهندي، واسمه احمد خان، عند اشتداد المرض وانتشاره، يضع الدواء والتحاميل: (الإبر) في وعاء (زنبيل) يحمله موظف صحي يصطحبه، ويطوف على البيوت في الديوانية، يطرق الأبواب سائلاً: هل من مريض؟ فيداوي المرضى بهذه الكيفية في بيوتهم بالمجّان. ولم يقتصر عمله ونشاطه على مدينة الديوانية وحدها، وإنما كان يسافر الى الأقضية ويداوي سكّانها كما يداوي سكان الديوانية. ولهذا استحق هذا الطبيب - في نظري — لقب (الخان) عن جدارة.

كنت أقضي أوقات فراغي مع مدير التحرير في ديوان المتصرفية محمود أحمد الذي صار فيما بعد من أوائل كُتّاب القصة في العراق، ومع مترجم لواء الديوانية نور الدين داود. وكثيراً مّا كنا في الأمسيات نجلس نتحادث في موضوعات ادبية، أو يحدثنا نور الدين داود عن المقالات والأخبار التي تنشرها مجلات وجرائد أجنبية، ولم تتناولها صحفنا ومطبوعاتنا.

شرطة لواء الديوانية

كان مدير شرطة لواء الديوانية حسن فهمي المدفعي، وكنت معاوناً له. أما المعاون

في قضاء السماوة، فكان علي كمال، والمعاون في قضاء الشامية مظفر أحمد [٨] ويتبعه قضاء ابي صخير. أما قضاء عفك، فكان فيه مفوض بدرجة مأمور مركز.

كان للشرطة في الديوانية قوة خيالة منتظمة جداً، وكان فيها ضباط صفّ سبق لهم أن دُربوا في قوات (الليفي) البريطانية تدريباً أهلهم لتدريب هذه القوة وتنظيمها على أحسن وجه، حتى إنه كان للخيالة فريق للعب (البولو)، وكنت أحدهم. وقد اخترنا وجيه يونس مأموراً لمركز الخيالة نقلاً من الرميثة. وأذكر اني لمست من وجيه يونس عجلة في عمله، فسألته يوماً: هل يوجد أعجل منك؟ فقال: نعم، المعاون علي كمال. فقلت: كيف؟ فقال: كنت مأموراً لمركز الرميثة وعلي كمال كان معاوناً للسماوة، وكان يأتيني منه الكتاب وتأكيده في بريد واحد!

وأهم اعمال شرطة الخيالة القيام بتنفيذ قانون (الكودة)، اي عد المواشي من أغنام وبقر وجاموس وأباعر، وجباية رسومها. وكان اعتيادياً أن تخرج خيالة الشرطة مع موظفي المال للتعداد، وكان أصحاب المواشي يستعملون مختلف الطرق لتهريبها من التعداد، وربما قاوموا قوات الحكومة بالرصاص. كانت هذه أهم المشكلات بين الشرطة والمتهربين من التعداد قبل صدور قانون الاستهلاك وإلغاء (الكودة).

* لما كانت عشائر هذا اللواء مسلحة، كان لابد للحكومة من إعداد قوة تنفذ قوانينها، ولهذا كانت الشرطة شديدة الاهتمام بإعداد قوة مُشاة كبيرة في مركز اللواء إضافة الى الخيالة، وقوة أصغر منها في مركز كل قضاء من الأقضية، ولا سيما السماوة والرميثة وعفك. وقد كان ضباط الشرطة والأفراد على أهُبَة الاستعداد للقيام بالواجبات المترتبة عليهم، ولم تحدث حادثة لها مساس بالأمن (والحوادث كثيرة)، الا قامت الشرطة بواجباتها خير قيام. ولست أذكر أنها أخفقت في مهمة من المهمات المنوطة بها طَوالَ تلك الأيام.

تمردت فرقة البوجياش التي يرأسها الشيخ عبد الحسين، فتجمعت قوة الخيالة وقسم من المشاة (لم تكن لدى الشرطة -يومئذ- سيارات مسلحة في الرميثة) مع مدير

(٨) أصبح فيما بعد أميناً (للعاصمة): بغداد.

الشرطة والمعاونين الثلاثة. فلما شاهد المتمردون من العشيرة الإجراءات السريعة وقوة الشرطة واستعدادها، اضطرت العشيرة الى الخضوع للحكومة من غير قتال.

كانت أكثر الأعمال التي تعهد اليَّ، حلّ المنازعات التي تحدث بين العشائر، ومعظمها حول الاراضي التي تقطنها. وأذكر أن أول عمل نِيط بي تنفيذه، كان مع مدير ناحية الشنافية ومهندس اللواء، لتثبيت الحدود المختلف عليها بين خَوّام العبد العباس رئيس عشيرة بني زريج، وعبد علي الدانة رئيس عشائر الجبور. ذهبنا الى الأراضي المختلف عليها، وبعد الاستماع الى الطرفين، تبين أن الاختلاف بينهم على موقع التل، لأن الطرفين متفقان على أن الحدود بينهما هو تل الأحمر، غير أن كل واحد منهما كان يشير الى مكان غير ما يشير اليه الآخر بأنه موقع تل الأحمر. وبعد التفكير في الأمر، سألت عن أكبر الأشخاص سناً ممن كانوا يقطنون المنطقة، واخترت ثلاثة منهم اتفقوا على تل من التلول بأنه تل الأحمر، فقررنا قبول شهادتهم، فاتخذناه الحد الفاصل، وكلفت المهندس أن يضع خط (ثوايا): تلول صغار من التل الى محل (المكائن)، وبقينا حتى أنجز ذلك. أما التكليف الثاني الذي باشرته، فهو التحقيق في الخلاف الذي حدث على الحدود بين الفتلة والجبور في هور الوريجي بين لواءي الديوانية والحلة. ذهبت الى الهور في زورق بخاري، وأجريت الكشف، وتحققت من أمكنة (الثوايا) المصنوعة من السمنت والمثبتة داخل الهور، ثم نزلنا في قرية تل النخلة الواقعة على طرف الهور حيث وضعنا التقرير برسم الحدود، وأرسلت به الى المتصرفية، فأيدته، مثلما أيدت القرار الذي قبله.

الحالة العامة في لواء الديوانية

انطلقت الشرارة الأولى التي أشعلت الثورة على البريطانيين في العراق عام ١٩٢٠ من الرُمَيْثة من نواحي لواء الديوانية. أطلقها شعلان أبو الچون، رئيس عشيرة الظوالم. لذلك خرجت الديوانية بعد الثورة، على أثر تأسيس الحكومة العراقية، متعبة وبوضع خاص، لأن الثورة على البريطانيين كانت حَرْباً، والحرب تكلف مالاً وبشراً، ولا سيما اذا كانت بين طرفين غير متكافئين: شعب أعزل من كل شيء لا يملك الا البندقية

في أفضل حال، بوجه قوات حكومية مجهزة بجميع أنواع الاسلحة الفتاكة من طائرات ومدرعات ومدافع ورشاشات وأعتدة ومؤن وكل ما ينبغي للحرب من مقومات. والثوار، وإن كانوا مجردين من الوسائل التي يملكها عدوهم، كان لديهم سلاح يتميزون به على عدوهم، الا وهو هدف الحرية والخلاص من الدخيل الطارئ.

إلا أن الثورة حين تقوم بوجه الاجنبي المحتل أو الحاكم الظالم، مهما كان الأتفاق فيها تاماً، فإن بوادر التفكك أو الأنشقاق لن تلبث أن تظهر بين صفوف الثوار، خاصةً بعد إخفاق الثورة أو تعذر تحقيق أهدافها. وهذا ما استغله الأجنبي أبشع استغلال في توسيع التفرقة: فهذا وطني، وذاك غير مخلص، وهذا منافق، وذلك مائل الى الأجنبي... وبعد أن أُنشئت الحكومة العراقية تحت النفوذ البريطاني، أظهر البريطانيون انحيازهم الى الذين نافقوا ومالوا اليهم، وبالمقابل اظهروا -كعادتهم- ضغينتهم للذين ثاروا عليهم وحاربوهم. وهذا هو السبب الذي جعل حكومة اللواء، في تلك الايام، تتجه الى تنفيذ هذه السياسة في إدارة اللواء. ومن هذا القبيل -على سبيل المثال- ما حصل لعشيرة الفتلة في أبي صخير وعلى رأسها الشيخ عبد الواحد الحاج سِكَر، وفي هور ابن نجم وعلى رأسها الشيخ عبادي الحسين وعبد السادة، فإنها كانت من أول العشائر التي جاهرت البريطانيين بعدائها وثارت عليهم. وبعد أن استقر أمرهم، حركوا عشيرة الكرد للمطالبة بتقسيم هور ابن نجم بينها وبين الفتلة، ثم أمر البريطانيون إدارة اللواء بتقسيم الهور نكايةً بها، فقسمته ووضعت (الثوايا) التي هي دعائم من السِمنت في وسط الماء، حدوداً بين العشيرتين. غير أن شكوى الكرد من الفتلة بقيت مستمرة، وأفسحت المجال للحكومة، لاتخاذ موقف ضد الفتلة، بعدّهم متجاوزين. ففي يوم من الأيام أبلغت إدارة اللواء الشرطة: أن نزاعاً مسلحاً نشب بين الفتلة والكرد، وأن الشيخ صكبان أحد رؤساء الفتلة يتزعم هذا النّزاع، وطلبت ذهاب مدير الشرطة ومعاونه للتحقيق والتنكيل بالمعتدين من عشيرة الفتلة، في حين نزل المتصرف مع المفتش الإداري (مستر كِجِنْ) في بيت عِزرا مُنَشّي في الشامية ينتظران نتيجة التحقيق، ليُنْزِلا بِعشيرة الفتلة العقاب، على وفق احكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية. وقبل أن يغادرا الشامية الى الديوانية،

توجهتُ مع المدير الى بيت شيخ الكُرْد علوان العباس، وأجرينا تحقيقاً أولياً، ثم عدنا الى الشامية لنكمل التحقيق. وما زلت أذكر تلك الليلة التي سهرتها مع المدير على جسر الشامية بعد إكمال التحقيق الذي ثبت فيه أنه لولا الشيخ صكبان أحد رؤساء الفتلة لنشب نزاع مسلح بين حشود الكُرد والفتلة التي كانت على وشك الاشتباك، وأن صكبان الذي اعاد حشوده، صار سبباً في منع وقوع هذه الفتنة التي كان يمكن أن تُودِي بحياة الكثيرين من العشيرتين المتنازعتين. ولما فهم مدير الشرطة حسن فهمي المدفعي ذلك، سأل: كيف العمل، والمتصرف والمفتش الاداري يريدانِ الايقاع بِالفتلة؟ فقلت له: هذه هي الحقيقة، ويجب أن نوجه اللوم الى الكُرد، ونعطي المتصرف الأوراق التحقيقية، ليختار ما يريد أن يفعله سواء غضب علينا ام رضي. فوافقني على ذلك.

كان البريطانيون يريدون دائماً ان ينكلوا بالذين ثاروا عليهم مستغلين وضع لواء الديوانية غير المستقر، إلا أن الجهود التي بُذلت، أعادت الطمأنينة والأمن الى النفوس – كما سيأتي ذكره في هذا الفصل – وإن بقيت الإدارة القائمة على تنفيذ سياسة الحكومة على ما هي عليه، قوية تارةً وضعيفةً تارةً أخرى، بحسب قوة الموظفين وشعورهم بوطنيتهم، كما أصبح رؤساء العشائر، شأنهم شأن رجال السياسة في العراق – آنذاك – أناساً فيهم الوطنيون، الذين يشاكسون البريطانيين ويعتزون بوطنيتهم، وآخرون يميلون اليهم وينفذون سياستهم. وقد سبب هذا الأمر انشقاقاً في الديوانية، غذاه سوء الإدارة، وأدى الى فتح باب الفتنة والتكتل الذي ابتدأ حين اعترضت العشائر على الانتخابات التي اجرتها وزارة علي جودت الأيوبي في عام ١٩٣٥، ثم تحالف رؤساء العشائر مع بعض الساسة في بغداد، لاستغلال قوة العشائر، للتأثير في مجرى السياسة في العِراق.

مغادرة الديوانية الى بغداد

لم يلبث مدير الشرطة حسن فهمي المدفعي، الذي كان من خيرة المديرين الذين عرفتهم، أن نُقل الى وظيفة معاون مدير الشرطة العام في بغداد، وحل محله مدير شرطة كبير السن وشبه أمي، وإن كان من الضباط العثمانيين القدماء. وكانت مدة عملي معه

قصيرة.

وإني أشكر الله تعالى أن جعل التوفيق حليفي في الأعمال التي نيطت بي في هذا اللواء، سواء أكانت في الشرطة أم في الأمور الإدارية التي عهدت بها المتصرفية اليّ، ولهذا رفعت الى معاون درجة أولى، ونقلت الى وظيفة معاون لمدير شرطة لواء بغداد.

العمل ثانية في لواء الديوانية

في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٨، نقلت ترفيعاً من معاونية شرطة لواء البصرة الى منصب مدير شرطة لواء الديوانية، بعد أن مضى على تركي لها مدة تزيد قليلاً على سنتين. التحقت بالديوانية، التي وصلت اليها مستقلاً القطار من البصرة مباشرة، وباشرت اعمال وظيفتي حال التحاقي.

كان محمود الطَّبَقْچَلِيّ متصرفاً، و (مستر دچپرن) البريطاني مفتشاً إدارياً، و (كابتن بتلوف) ضابط تفتيش شرطة اللواء. اما معاونو مدير الشرطة، فكان مظفر أحمد في مركز اللواء، وكان في أبي صخير وفي السماوة معاونان، كلاهما اسمه علي غالب، ويعرف الأول (أي معاون أبي صخير) باسم الأحمر.

وجدتُ عشائر الديوانية، كما كانت عليه أيامَ كنتُ معاوناً لمدير شرطة اللواء. ولكنني لاحظت أن هذه العشائر ورؤساءها قد أصبحوا اكثر طموحاً في الحصول على النفوذ، وأكثر مثابرة على التكتل داخل اللواء وبالاتصال بالسياسيين في بغداد وبعلماء الدين في النجف، مما ينذر باحتمال وقوع حوادث تعكر استتباب الأمن.

ومن جهة أخرى، شعرت، من خلال اتصالاتي وتتبعاتي، أن المتصرف وضابط تفتيش الشرطة البريطاني لم يكن يروقهما أن أبقى مديراً لشرطة هذا اللواء. فضابط تفتيش الشرطة يريد من مدير الشرطة أن يكون أداة لتنفيذ رغباته واتباع آرائه في كل ما يكتبه في تقاريره التفتيشية. وكنت أرى أنه لما كان المعاونون في الأقضية والمفوضون في المراكز هم الموظفون التنفيذيون، لم يكن من المصلحة تنفيذ مقترحاته قبل أن يبين هؤلاء آراءهم فيها، ثم يكون الرأي الأخير لي شخصياً. كبر ذلك على ضابط التفتيش،

وعده استصغاراً لمركزه، واهانة له، فرفع شكوى بهذا المعنى الى مفتش الشرطة العام البريطاني في بغداد. أما المتصرف، فكان يرغب في أن يكون مدير الشرطة ملازماً له يستشيره دائماً كأنه تابع خاص له. وكنت أرى أن واجبي، كآمرٍ لقُوَى الأمن في اللواء، أن أثبت مكانتي لدى الآمرين والمراتب من جهة، وسكان اللواء من جهة اخرى، على أن لا أخفي على المتصرف شيئاً، وأن لا أبخل عليه بالنصح والمشورة مشافهةً أوتحريراً. وقد شعرت بعدم رضى المتصرف ومفتش الشرطة عن خُطّتي وأسلوبي في العمل، الا أني لم أحِدْ عمّا رسمته لنفسي، ولم أفسح لهما مجالاً للتدخل المباشر في واجباتي الوظيفية، دون اكتراث لما يُضْمِرانِه، جاعلاً حسابي مع نفسي شديداً، وأن لا أكون مقصراً في أداء واجبي بدون غرور أو ضعف، على الرغم من أن تعييني في منصبي مديراً للشرطة للمرة الأولى كان تحت التجربة وأحتاج الى تأييدهما لأثْبُتَ فيه.

انصرفت الى إيجاد قوة مدربة ومنظمة، موزعة تحت إمرة أكفاء خبيرين بالمنطقة، لتكون جاهزة لأداء الواجب في كل وقت دون إخفاق، ولتكون العشائر، مدركة كل الأدراك مكانة هذه القوة وقابليتها اذا حدثتها نفسها أن تخرق الأمن والنظام. وكنت أؤكد، قولاً وفعلاً، لأفراد القوة وأمرائها وكذلك للأهلين والعشائر: أنه لا يمكن أن ينجو المذنب منهم من العقاب، كما أنه لا يمكن أن يصيب أحداً منهم أذىً من غير سبب. وحرصت على تحقيق ذلك بهمة وجدّ. وأصبح معلوماً لدى العشائر أن الحكومة تتمكن من أخذ الحق مهما كان الباغي قوياً، وردّه الى اهله وإن كانوا ضعافاً.

وكان من نتيجة ذلك أن تبدل رأي المتصرف فيّ، فأصبح حريصاً على بقائي في وظيفتي، لما لمسه من جهود وحرص مني على تطبيق العدالة. فقد استتب الأمن، ولم تحدث أية حادثة على الرغم من أن لواء الديوانية لم يَخْلُ من تمرد أو عصيان منذ أيام الحكم العثماني. أما ضابط التفتيش البريطاني، فقد كان على العكس من ذلك إذ بقي يكتب الى مفتش الشرطة العام في بغداد: أني أستخف به، وكان مفتش الشرطة العام يستجيب له، ويلح على مديرالشرطة العام بعدم تثبيتي. ولما كان من العسير إخفاء الأعمال التي اضطلعت بها، ولإن مدير الشرطة العام الحاج سليم كان صاحب ضمير

حَي، خالف مفتش الشرطة العام وثبتني بعد التمديد. وحين أسقط في يده، ورأى أن وجوده وعدمه سيان، أخذ يقضي أغلب أيامه في البادية، لأنها كانت ضمن منطقته.

الاتفاق على قتل الشيخ عبدالواحد الحاج سُكَّر (٩)

أخبرني المتصرف مشافهةً، أن اتفاقاً على قتل الشيخ عبدالواحد الحاج سكَر جرى بين أخيه عبدالكاظم وابن أخيه عبد الرضا، وأن عليَّ أن أتولى بنفسي التحقيق في ذلك، وكرر الطلب بضرورة معاونة الشيخ عبدالواحد، وفهمت أن سبب هذا الاهتمام يعود الى أن ياسين الهاشمي كان قد عاون الطبقچلي على بقائه متصرفاً لما أريدت إحالته على التقاعد. ولما كان الشيخ عبدالواحد الحاج سُكَّر يعدّ من المؤيدين أو المنسوبين الى ياسين الهاشمي، أراد الطبقچلي معاونته إكراماً للهاشمي.

ذهبت الى مركز قضاء أبي صخير، فوجدت القائم مقام محمود أديب قد ألقى القبض على المتهمين، مستعملاً سلطته بموجب نظام دعاوى العشائر، استناداً الى مضبطة قدمها اليه رؤساء آل دليهم من الفتلة، فأخذت منه الأوراق، وقرأت المضبطة فوجدت فيها: أننا رؤساء آل دليهم الموقعين أدناه، قد ثبت لدينا بأن أخ الشيخ عبد الواحد الحاج سكر، وابن أخيه، قد اتفقا على قتله. ولما كان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيساً كبيراً لآل الفتلة، أصبح من الضروري أن يكون عقابهما شديداً واجلائهما(١٠) من العشيرة، حرصاً على سمعة العشيرة ورؤسائها.

فعجبت من تنظيم هذه المضبطة، لأني أعلم أن هؤلاء الرؤساء يكرهون الشيخ عبدالواحد الحاج سكر كراهية شديدة، وإن كان هو رئيسهم الأكبر، لأنهم يعتقدون أنه اغتصب منهم أراضي (راك الحصوة)، ولم ينفكوا يطالبون بإعادة حقوقهم فيها اليهم. ذهبت الى ناحية الفيصلية (١١) القريبة منهم في يوم قائظ، وطلبت أحد هؤلاء الرؤساء الموقعين على المضبطة، وهو كامل الچلوب، فلما حضر، قلت له: يظهر لي أنكم قائمون

(٩) زعيم عشائر الفتلة، وأحد الشخصيات المهمة في ثورة العشرين.

(١٠) الابعاد عن العشيرة لمدة محددة، تبعاً لقواعد كل عشيرة، وتسمى (جلوة).

(١١) المشخاب.

بلعبة، وأريد أن أعرف الاسباب الحقيقية لها، متى صرتم تحبون عبدالواحد وأنتم تدعون عليه بالموت في الظلمات؟ فقال: لا أخفي عنك حقيقة، إننا - الموقعين على المضبطة - كُنا نكره عبدالواحد، لكننا عملنا هذه العمرة (يعني الاجتماع)، وقررنا هذا الذي عملناه لنرمي بين عبدالواحد وأخيه وابن أخيه، فنتخلص من شروره.

عدت الى أبي صخير، وقد ظهر لي من التحقيق أن عبدالكاظم وعبدالرضا كانا قبل خمس سنوات قد تحالفا في النجف على قتل الشيخ عبدالواحد الحاج سكر، ولا يعدّ ذلك جرماً، لأنهما لم ينفذا هذا التحالف. وأما المسدس الذي وجد عندهما من نوع (وبلي)، فقد ثبت أنه ملك السيد جودة المنسوب الى المفتش الإداري البريطاني، وبناء على هذا، قررت تسريحهما، وتوقيف السيد جودة لحيازته مسدساً بدون إجازة.

وعدت الى الديوانية، فأفهمت المتصرف ذلك كله تفصيلاً. ولما رأيت منه بعض الاعتراض، قلت له: تستطيع أنت والقائم مقام أن توقفهما بموجب نظام دعاوى العشائر، وأنا لا أحب أن تحرجوا الشرطة وتطلبوا منها ما يخالف واجباتها، لأن الشرطة كالملح، إذا فسد، فسد الطعام.

مغادرة الديوانية إلى البادية

في أحد الأيام، دعاني المتصرف فأخبرني أن وزارة الداخلية أصدرت إلى المتصرفيات كافةً منشوراً، تذكر فيه أنها بها حاجة إلى موظف بدرجة قائم مقام، تتوافر فيه صفات الرجولة والإدارة والشجاعة والتحمل، لتعينه في منصب إداري مهم في البادية، لأن الوزارة تريد أن تستبدل بالموظف البريطاني في البادية موظفاً عراقياً، وأنه وجد هذه الصفات متوفرة فيّ، وهو -مع احتياجه اليّ في لواء الديوانية- يرشحني لهذا المنصب إذا رغبت فيه. فأجبته شاكراً وموافقاً. فرفع إلى الوزارة اقتراحاً بتعييني في هذا المنصب، وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٢٩ صدر أمر بنقلي إلى البادية مديراً لها.

العمل ثالثة في لواء الديوانية

تُعَدّ المدة التي عملت فيها في الديوانية مرة ثالثةً أطول المدد وأهمها قياساً الى

المدتين السابقتين، فقد امتدت هذه الثالثة من ١٣ أيار ١٩٣١ إلى ١٧ أيلول ١٩٣٥. ولأهمية الأحداث التي وقعت في هذه المدة في لواء الديوانية حين كنت مديراً لشرطتها، سأتعرض لها بشيء من التفصيل ولاسيما التكتل السياسي للعشائر والتدخل العسكري في قمع التمرد الذي قامت به بعض العشائر وأسبابه التي كانت تنعكس حتماً على الأمن في اللواء.

حين وصلت هذه المرة إلى الديوانية، كان متصرف لواء الديوانية مصطفى العمري، وقد كان من خيرة المتصرفين الذين عرفتهم أو اشتغلت معهم معرفةً وإدارة وحنكة ورزانة، وان كنت أختلف معه في بعض الآراء في الإدارة، خاصة وأن لي خبرةً طويلة في هذا اللواء، غير أن ما كان يسهل أمر الإدارة، على الرغم من اختلافنا، هو أنه كان صبوراً على سماع الآراء واستيعابها جيداً، ولهذا لم أرَ صعوبةً مّا في أعمالي خلال المدة التي قضيتها معه. ولعل من حسن الحظ أيضاً أن المفتش الإداري البريطاني (مستر دچرن) يدرك الأمور مثله، ولم أسمع أن خلافاً حدث بينهما، على دقة المتصرف في تصريف الأمور، فقد كان المفتش البريطانيُّ يوازيه دقة ويمارس عمله الإداري كأنه موظف في الحكومة العراقية، وقد كان -في نظري- من خيرة المفتشين الإداريين البريطانيين الذين عرفتهم. وقد عرف ضابط تفتيش الشرطة (كاپتن كابوت) وضابط الاستخبارات (ميجر ماكدونيت) بالاتزان أيضاً، فلم ألمس منهم تدخلاً في أعمال الموظفين العراقيين، إلا أنهم كانوا على اتصال دائم برؤساء العشائر، ويتنقل جواسيسهم دائماً بين العشائر حتى في أيام الحركات العسكرية. وهؤلاء الجواسيس معروفون لدى العشائر والموظفين العراقيين، ومن مشاهيرهم: عبد الجليل وياسر، اللذان يتبعان لضابط الاستخبارات (ميجر ماكدونيت)، وقد قضى عليهم بكر صدقي في أثناء الحركات العسكرية في الفرات الأوسط. أما الموظفون العراقيون في اللواء، فمنهم مدير التحرير مكي الشربتي، و(الحاكم): القاضي شيت خسرو، والقاضي الشرعي حسين كمال الدين، ومدير (الطابو): التسجيل العقاري خليل الشيخ علي، ورئيس الصحة الدكتور عبدالحميد الطوخي المصري، ومن بعده الدكتور فيضي أفنان، فكانوا جميعاً

مثالاً للخُلق والإخلاص للمصلحة العامة، وكنت أتلقى منهم عوناً في إنجاح عملي.

إستتباب الأمن

كان اهتمامي كبيراً في استتباب الأمن، وفي أن تظهر حكومة اللواء قويةً وقادرةً على أن تنفذ القوانين على أقوى رئيس عشيرة في اللواء، وقد تسنى لي ذلك كاملاً، ولا سيما بعد حادثة العفالجة. وهذه الحادثة وقعت بالقرب من الديوانية بين عشيرتين من عشائرها.

سمعنا قبيل ظهر يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٣٢ أزيز رصاص من الديوانية، فبادرت بارسال مفرزة استطلاع بإمرة رئيس عرفاء، فأخبرناأن العشيرتين المتنازعتين حينما شاهدتا الشرطة الخيالة، تركتا القتال بينهما ووجهتا نار بنادقهما إلى المفرزة، وأنّ المفرزة بها حاجة إلى إمدادها بقوة أكثر. فسيرت من فوري قوة خيالة بإمرة المفوض مردان السعد، فورد الخبر عنه بأنه قد جرح. تذاكرت مع المتصرف، فقرر أن أعالج الموقف بنفسي، فهيأت من فوري قوة من المشاة مع سياراتهم، وسرت في طريق غير الطريق الأصلي حتى وصلت إلى نهر مندرس يسمى (الشط). أمرت القوة بالترجل والسير داخل حوض النهر المندرس حتى وصلنا إلى مكانٍ صرنا فيه خلف الفريقين اللذين يحاربان الخيالة محتمين بالسواقي. وبعد أن أخذ المشاة الوضع اللازم للقتال، أمرت بإطلاق النار عليهم، فبان الإرتباك واضحاً على أفراد العشيرتين، ولاذوا بالفرار خلال دقائق. ولولا سرعة هذا التدبير الذي تم قبل حلول المساء لأحدق الخطر بالديوانية نفسها، لأن عشائر الديوانية مغرورة بقوتها وانتصاراتها على السلطات المتعاقبة منذ أيام الحكم العثماني كما سبق ذكره.

العشائر وبداية ظهور التكتل السياسي

يتنافس رؤساء العشائر في هذا اللواء على السلطة والنفوذ والجاه فيما بينهم، ولهذا تراهم منقسمين قسمين كبيرين، كل منهما يحاول أن ترجح كِفَّتَهُ اعتماداً على انتسابه الى جهة سياسية ببِغداد.

ولم يظهر التكتل السياسي على مسرح السياسة والحكم في بغداد، إلا بعد وفاة الملك فيصل الأول. ذلك أن فيصلاً كان يشجع ويغذي المعارضة كخطة، يستعملها تارةً تجاه البريطانيين والمندوب السامي، وتارةً تجاه الساسة العراقيين ومراكز القوى. فكانت المعارضة ضد الوزارة الحاكمة، لكنها لا تخالف رأي فيصل. ولهذا لم يكن قبل موته تهدد بخطر الانقسام والنزاع المسلّح بين الحكومة والعشائر، إذْ كانت سياسة فيصل حاجزاً يمنع الفتنة بينهما، وإن كان أهل الفتنة مستعدين وساعين لإثارتها، كُلٌّ على حَسَب الغاية أو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

بدأت بوادر الفتنة بالظهور في الفرات الأوسط منذ أن ظهر كتاب "العروبة في الميزان" لِعبدالرزاق الحَصّان، فأضربت النجف في يوم ٧ حَزيران ١٩٣٣، وامتد الإضراب إلى حدود أبي صخير، ثم عقد اجتماع كبير في النجف في يوم ٢٦ حَزِيران ١٩٣٣ لإحياء ذكرى الثورة في النجف، وقدمت الى الحكومة مطالب يراد تحقيقها، كما بذلت جهود لعقد اجتماع مشابه في منطقةالرميثة، إلا أن تلك الجهود باءت بالإخفاق.

ويمكن تحديد رأي الفريقين المتنافسين من العشائر، بأن الفريق الأول يطالب بالحكم الوطني الخالص من النفوذ الأجنبي ويتعاون مع الجهة السياسية التي يرأسها ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني. أما الفريق الثاني، فقد كان يرى أن الوقت لم يحن للاستقلال التام، وأن من مصلحة البلاد مسايرة الحكومة التي تتعاون مع البريطانيين، وهذا الفريق اتفق في ذلك مع الجهة السياسية التي يرأسها جعفر العسكري ونوري السعيد.

الأحداث التي أدت الى التكتل السياسي لدى العشائر

في عام ١٩٣٣ أجرت وزارة علي جودت الأيوبي انتخابات نيابية، فأخفقت عشيرة الفتلة في المشخاب وفي هور ابن نجم في الانتخابات، وكبر ذلك على زعيم الفتلة الشيخ عبدالواحد الحاج سكر، ومن هذا التاريخ بدأت التكتلات، وأخذت مضابط الاحتجاجات تتوالى على الحكومة بادّعاء أن الانتخابات مزورة.

كان متصرف الديوانية مصطفى العمري قد نقل إلى منصب مدير الداخلية العام، لذلك لم تتلق إدارة اللواء الشكاوى والاحتجاجات والانتقادات الخاصة بالانتخابات بصدر رحب (وربما كان ذلك بإيعاز من الحكومة في بغداد)، بل تعدى الأمر الى قيام ادارة اللواء بمطاردة الموقّعين على تلك المضابط والشكاوى والتنكيل بهم بكل شكل، فهذا تقسم أرضه وتوزع، وذاك يجرد من رئاسته، والآخر يوقف بحجة من الحجج، ولم ينج من ذلك حتى الشيخ سوادي الحسون الذي كان دائماً يتعاون مع المتصرفين.

قدمت نصيحتي ورأيي الى الإدارة موضحاً خطأ هذه الاجراءات، فلم تلق منها ترحاباً. وزادت مثل هذه الاعمال وزاد معها التذمر الذي وجد الجو الخِصب للتكتل، فظهرت بوادره علنا في ١٦ كانون الأول ١٩٣٤ بـ (الهوسات) والتجمع وترديد عبارات العداء للحكومة، وحمل المشاعل ليلاً. وعلى أثر بروز هذه المظاهر التي باتت تهدد أمن اللواء، وتنذر البلاد بالخطر، درست الأحوال في كل مكان على حدَة، ولاسيما في المناطق الحساسة والخطرة: كالدّغّارة التي فيها ناظم تقسيم المياه، والرميثة التي تمر فيها السكة الحديد التي تصل بغداد بالبصرة، لأن حمل المشاعل واطلاق النار في الليالي استمر في هاتين المنطقتين وأثر على السابلة وعلى المسافرين بالقطار.

ذهبت الى الدغارة، وقابلت الشيخ شعلان العطية، واستفسرت منه عن دوافع هذه الافعال، فقال: إن الحكومة في الدغارة قد أهانته، واللواء لم يلتفت الى شكواه. والإهانة تتلخص في أن مدير الناحية وجد على قارعة الطريق دلال قهوة وضعها (المومن) الذي يقرأ قصة الحسين عليه السلام، فركلها برجله وأزاحها بعنف، ثم أضاف: ولما كان هذا (المومن) محسوباً عليه، فإنه يرى الحياة ذلة مادام هذا المدير موجوداً في الناحية. هذا ملخص دفاعه، أما السياسة، فانه غير مرتبط بأمر ما من أمورها، لا بالشيوخ ولا بساسة بغداد.

ولما ذهبت الى الرميثة، طلبت من الشيخ متعب العبد الحسين رئيس ألبُو جياش الذي كان يرأس مقاومة الحكومة أن يقابلني، فرفض مقابلتي في مركز الناحية، فذهبت الى مركز الحجامة قرب منازلهم، وقابلته بين أفراد عشيرته، وطلبت منه الكف عن هذه

الأعمال التي تكدر صفو الأمن، وقد تجر عليه وعلى أفراد عشيرته المتاعب. فأطرق ملياً، ثم مد يده وفتح كفه، وقال: أنظر، هذه آثار سطول الماء التي أثرت في يدي، لكثرة ما حملت فيها من النهر لرش السراي والإصطبل في أيام توقيفي بسبب إمضائي مضبطة عن تزوير الانتخابات، وتسأل: أين أصبحت قيمته ومكانته بين العشائر؟ وكان قد حجز بأمر من مدير الناحية، وظل موقوفاً بضعة عشر يوماً، ثم أفرج عنه، فرجع الى أهله معلناً عصيانه للحكومة.

رجعت الى الديوانية، وقابلت المتصرف، وأفهمته الأمر مشافهة، وقدمت إليه تقريراً مفصلاً مبيناً فيه أن التكتل الحادث، وان كان مظهره سياسياً، انما الكثير منه، كتكتل الشيخ شعلان العطية في الدغارة والشيخ متعب العبد الحسين في الرميثة، يعود سببه الى سوء الإدارة والتصرف غير الحكيم من مديري الناحيتين، ولا أرى ضيراً من نقل المديرين الى نواح أخرى ولو موقتاً. فرفض ذلك مستعظماً نقل موظف إداري بناء على طلب من بعض الأهلين، ولم يفكر في أن ذلك الموظف، بسبب سوء إدارته، ولد للحكومة مشكلات لا يستوجب بسببها نقله فقط بل يستوجب محاسبته ومعاقبته.

ولما لم تقم إدارة اللواء بأي تصرف إيجابي لرأب الصدع، تطور الأمر، فاحتلّ الشيخ شعلان العطية ناظم الدغارة ليلة ٨/٩ آذار ١٩٣٥، وقطع الشيخ عبدالواحد الحاج سكر الطريق بين الفيصلية وأبي صخير، وقطع حلفاؤهما في غماس، في الوقت نفسه، خط الهاتف، واغلقوا الجسر. أما الرميثة، فقد استطعنا تهدئة الحالة فيها مؤقتاً بواسطة الشيخ أحمد أسد الله (١٢) .

كررت على المتصرفية وجوب معالجة قضية الدغارة بأسرع وقت، لكي يبقى التمرد محصوراً بالفيصلية، فأبت. وكان في إمكانها أن تنهي التمرد. أحطت وزارة الدفاع علماً بالأمر، فأرسلت ضابط الاستخبارات المقدم جميل قبطان ليقف بنفسه على الوضع، وطلب مني الذهاب معه الى الدغارة التي كانت تحاصرها جماعة الشيخ شعلان العطية، فجازفت وأخذته في سيارتي الى الدغارة واستطعت أن أرتب مقابلة له مع

(١٢) رجل دين له مكانة مرموقة بين العشائر وفي المنطقة.

الشيخ شعلان العطية، فاتضح له صواب ما سبق ان أبديته من رأي، وعاد الى بغداد، فصدر الأمر بنقل مدير الناحية، وعادت الحالة الطبيعية الى المنطقة. إلا أن المتصرف، وقد كبر عليه الأمر، أمر باعادة المدير الى الدغارة بعد أن كتب الى وزير الداخلية الذي كان رئيساً للوزراء أيضاً، فعادت الحالة الى أسوأ مما كانت عليه، واشتد التوتر في المنطقة بحيث أصبح من الضروري معالجتها بالقوة إذا لم يتنازلوا لمعالجتها بالحكمة، كما تم سابقاً.

في ٤ آذار ١٩٣٥ ألفت وزارة جديدة حلت محل الوزارة المستقيلة التي كانت تضم علي جودت رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، ومعه نوري السعيد وزيراً للخارجية، وجميل المدفعي وزيراً للدفاع، وآخرون. أما الوزارة التي حلت محلها، فقد أُلِفت من: جميل المدفعي رئيساً للوزراء، ونوري السعيد وزيراً للخارجية، وأمين زكي وزيراً للاقتصاد والمواصلات، وتوفيق السويدي وزيراً للعدلية، وعبد الحسين الجلبي وزيراً للمعارف، ويوسف غنيمة وزيراً للمالية، وعبد العزيز القصاب وزيراً للداخلية، ورشيد الخوجة وزيراً للدفاع. هذا التبدل لم يغير من التأزم والتمرد في الديوانية، لأنه لا يطمئن المتمردين، باعتبار أن الوزارة الجديدة لم تضم السياسين المتحالفين معهم.

وفي ١٢ آذار ١٩٣٥ وصل فوج من الجيش الى السَّماوة قادماً من البصرة لحماية جسري سكة الحديد الكبيرين: السويب والبربوتي. وفي ١٣ اذار ١٩٣٥ قدم الى الديوانية (امير اللواء): اللواء عبد اللطيف نوري لدراسة الموقف من الناحية العسكرية، وتقدير حجم القوات التي يحتاج اليها. وكان قد قدم اليها وزير الداخلية للوقوف على الحالة، إلا أنه عاد مسرعاً بعد استدعائه من بغداد قبل أن يتم دراسته للموضوع الذي قدم لأجله.

وفي ١٦ آذار ١٩٣٥، بينما كنا نفكر في إيجاد حل يجنبنا استعمال القوة وفقدان الأرواح، وإذا بنبأ من بغداد يفيد: ان وزارة المدفعي، التي لم يمض على تأليفها أسبوعان، قد استقالت، وان ياسين الهاشمي عُهِد إليه بتأليف الوزارة الجديدة. وأن اسباب الأستقالة مرجعه الى عدم اتفاق أعضاء الوزارة على ضرب العشائر، وأن

الطريقة التي تمت بها الاستقالة - كما علمت من أحد الحاضرين - ان الملك غازي أولم وليمة عشاء لأعضاء الوزارة ورؤساء الوزارات السابقين، فلما كانوا على المائدة سأل رئيس الوزراء جميلاً المدفعي عن رأيه في الوضع، فأجابه: إصبع فاسدة يجب قطعها. فقال الملك: أعتقد أنها أكثر من اصبع. فأجابه المدفعي: سيدي أستقيل؟ فسكت الملك، ولم يرد له جواباً، فما كادت الوليمة تنتهي، حتى بادر جميل المدفعي وقدم استقالته.

ألفت الوزارة الجديدة في ١٧ آذار ١٩٣٥ من ياسين الهاشمي رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية، ورشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية، وجعفر العسكري وزيراً للدفاع، ونوري السعيد وزيراً للخارجية، وأمين زكي وزيراً للأقتصاد والمواصلات، ومحمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف، ومحمد زكي البصري وزيراً للعدلية.

بعث تولي ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة في العشائر الثائرة فرحاً وسروراً بالغين، اذ كان هذا مبتغاهم، لأنهم كانوا من المتحالفين مع الهاشمي والكيلاني. وعلى الأثر ذهب رؤساء العشائر الى بغداد للتهنئة تعبيراً عن تأييدهم للوزارة التي عدّت ان التمرد قد انتهى، وعينت هاشماً العلوي وكيلاً لمتصرف الديوانية بعد أن نقلت المتصرف عبد الحميد عبد المجيد حال تسلمها الحكم، وعادت الأمور الى مجاريها الطبيعية، وسلم ناظم الدّغارة الى الشرطة بعد أن سكنت العشائر الثائرة.

ان عبد الواحد الحاج سكر وجماعته، وان كانوا قد تمردوا واحتلوا الناظم ورفعوا الجسور وقطعوا خطوط الهاتف في مناطقهم، لم يقترفوا جرائم السلب والنهب والتعدي على المارة وأهل القصبات، مما يعطي انطباعاً بأن حركتهم كانت منظمة ومنضبطة. كما ان عبد الواحد الحاج سكر لم يقطع اتصالاته ومكاتبته مع الملك التي يؤكد فيها أنه مخلص للعرش، وخصم للوزارة الجائرة. وقد استطاع الحصول على فتاوى من بعض العلماء في النجف، كالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، يطالب الحكومة فيها بالأصلاح من جهة، ويحذر العشائر من محاربة بعضها بعضاً من جهة أخرى، لأن ذلك حرام في الشريعة الإسلامية.

رأيي الشخصي فيما حدث

أما رأيي الشخصي فيما حدث، فقد بينته في تقارير رفعتها الى المتصرفية ومديرية الشرطة العامة، يتلخص في وجوب معالجة الأمور بتناول كل قضية من القضايا على حدة بحيث يتم فرز المتذمرين من سوء الإدارة عن المتذمرين سياسياً باعتبارهم لم ينجحوا في الانتخابات. وأن تستقيل الوزارة، وتحل محلها وزارة حيادية انتقالية تحل المجلس النيابي وتجري انتخابات جديدة، وأن تضرب بشدة من يبقى بعد ذلك متمرداً.

لقد واجهت مصاعب كثيرة في المرحلة الأخيرة من عملي في الديوانية، مرجعها اختلافي في الرأي مع المتصرف عبد الحميد عبد المجيد في معالجة التكتل السياسي، لأنه لم يشأ أن يلتفت الى أسباب ذلك التكتل، وأحكم رأيه على قمعه بالقوة، في حين كنت أرى ضرورة معالجة هذا التكتل بتعرُّفِ أسبابه وبواعثه أولاً، ثم معالجته سياسياً، باعثاً بعد باعث، بحكمة وعدالة دون الالتفات الى من ينتمي اليهم المتكتلون من السياسيين في بغداد.

ومذكراتي التي دونتها قبل أكثر من أربعين عاماً، واستعرضها اليوم مملوءة الشكوى والألم، حتى إنني كنت أجهر بأنه يجب محاسبة السياسيين في بغداد ومعاقبتهم قبل معاقبة هؤلاء الذين تمردوا بإغواء منهم، لأنها فتنة ليس من المصلحة إثارتها، اذ هي تشبه اللعب بالنار التي قد تحرق صاحبها قبل غيره. إن مجيئ وزارة تمثل كتلة سياسية عشائرية، معناه إثارة الفتنة التي قد تؤدي الى محنة في البلاد، وهي حديثة عهد بحكم نفسها يجهل عامة الناس فيها ألاعيب السياسة ومسالكها التي يحرص المتمرسون والمحترفون فيها على استغلال بساطة الناس وعواطفهم، ولا سيما أبناء العشائر، لتحقيق مغانم ومكاسب سياسية على حسابهم، وتوريطهم في مخاطر جسيمة قد تجر عليهم وعلى البلاد أوخم العواقب. ففتح مثل هذا الباب من الخطورة بمكان، واخطر منه توريط القوات المسلحة بمحاربة العشائر توريطاً قد يجر البلاد الى حرب اهلية. لقد كان حل مثل هذه المشكلات يسيراً لو تمت معالجتها في وقت مبكر بتعقل وحكمة، ما دمنا غير مستقلين استقلالاً تاماً، وغير متخلصين من النفوذ الاجنبي، الذي

يفرحه كثيراً وقوع مثل هذه المشكلات، ليسوّغ بقاءه بحكم الضرورة ويعطي ورقة اخرى للمتعاونين معه في صواب رأيهم بأن البلاد ما زالت تحتاج الى وقت آخر لكي تحكم نفسها باستقلال ناجز، ويقيناً إن رجال العراق المخلصين كانوا قادرين على حكمه من دون تدخل أو وصاية. وكما يعتز العراق بجيشه الوطني، يعتز أيضاً بشعبه المسلح الذي ثار على البريطانيين عام ١٩٢٠، لذلك يجب أن لا ينظر في تجريد العشائر من السلاح، الا بعد أن يكتمل تنظيم الجيش وتسليحه بالأسلحة الحديثة، ويتحرر من النفوذ الاجنبي تحريراً تاماً، وأن لا يفسح في المجال لانضمام رؤساء العشائر الى تكتلات السياسيين الذين يريدون أن يجعلوا منهم سلّماً لكراسي الوزارة والحكم.

هذه كانت افكاري -يومئذ- وكنت مستاء جداً، لأن القضية لم تحل بالحكمة، بل حلت لمصلحة جهة دون أخرى. كما لم يبحث عن أسباب التمرد ودوافعه وتأثيره في العشائر الاخرى التي وجدت أن تمرد خصومها قد أثمر لمصلحة المتمردين، فباتت تفكر في اتخاذ التمرد وسيلة لبسط نفوذها وتقليص نفوذ خصومها ومنافسيها من عشائر اللواء التي أصبحت تتبجح بأنها استطاعت إسقاط الوزارة، وجاءت بوزارة أخرى تريدها.

إستمرار التكتل السياسي وشموله أغلب العشائر

لقد ذكرت فيما سبق أن رؤساء العشائر كانوا منقسمين بَحسَب آرائهم في الحكم، فريقين، وكما دونته في مفكرتي، فإن الفريق الأول يتألف من: عبد الواحد الحاج سكر، ومزهر الفرعون، وعلوان الياسري، وعلي المزعل رئيس قسم من الغزالات، ومهدي العسل من آل ابراهيم، وهؤلاء من ابي صخير. ومحسن ابو طبيخ، وعبادي الحسين، وعبد السادة الحسين، ومحمد العبطان، وهؤلاء من الشامية. وشعلان العطية، وسعدون الرسن، وسلمان الصكبان، وصيهود الشهد، وهؤلاء من الدغارة والبدير. وعَجّة الدلّي من السماوة. وعمران الحاج سعدون، وعلوان الحاج سعدون، من الهندية. هؤلاء هم الذين تمردوا وتكتلوا ضد الحكومة، وصاروا سبباً في مجيئ ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني الى الحكم. أما الفريق الثاني، فهو يتألف من: السيد نور السيد عزيز، وداخل

الشعلان، وكامل الچلّوب، وفاهم الحمد، ومجبل الفرعون، وحسن الزغيرون من العبودة، وكحط الوالي من الغزالات، وجبار أبو جليل من الشبل، وعبد العباس العواد من البراهيم، وهؤلاء من قضاء ابي صخير. ومرزوك العوّاد، وحسن الشمخي، وحمود البدن، وعباس العلوان، وحسين امكوطر، وشعلان السلمان الظاهر، وهؤلاء من الشامية. وشعلان الشهد من البدير، وخوام العبد العباس، وعلي العبد الله، وعزارة المعجون من الرميثة، ومهدي الفاضل، وصلاّل الفاضل، وفرهود الحاج مشير من عفك. وهؤلاء هم المنافسون للفريق الأول. فلما انتصر الفريق الأول، وتألفت الوزارة من المتحالفين معهم، استاؤوا استياءً عظيماً وبدؤوا يتشاورون ويتكتلون ويستعينون بفتاوى من النجف منتقدين الوزارة وطالبين اسقاطها.

حذرت المتصرف ومن يعنيهم الامر في بغداد من مغبة ذلك، الا ان وكيل المتصرف هاشم العلوي، الذي حل محل عبد الحميد عبد المجيد، لم يكن خبيراً بالديوانية وأحوال عشائرها، والوزارة في بغداد مزهوةٌ مغرورة بانتصارها وتسلّمها الحكم لم تلتفت الى تحذير المسؤلين في الديوانية، ولا الى ما يقوله أنصارها من رؤساء عشائر الديوانية، فتأزمت الاحوال في اللواء من جراء هذا التكتل حتى أصبح خطره ينذر بشر يفوق خطر التكتل الأول. ولما لم تلتفت الوزارة في بغداد الى الرسائل الرسمية والشخصية التي أوصلتها بنفسي الى وزارة الداخلية، احذر فيها بأن ما حدث للوزارة السابقة سيحدث للوزارة الحالية إذا لم يتم تدارك الأمر واعطاؤه الأهمية المطلوبة. ولشعوري بعدم اهتمام الوزارة للأمر، عقدت العزم على اتخاذ الاجراءات اللازمة لأمن اللواء بما يتيسر من القوة والقدرة. وجعلت كل اهتمامي صوب الرميثة، الموقع الخطر، وأطمأنت نفسي الى استقرارها وعدم حدوث اضطراب فيها ما دام الشيخ أحمد أسد الله باقياً فيها، لأنه أعطاني موثقاً، ولي ثقة بكلامه. وقد تأزم الوضع في طريق عفك، وهوجمت سيارة القائم مقام، وضربت بالرصاص، فاضطررت الى تأسيس مخفر في الموقع المسمى اليوسفية، في منتصف طريق عفك – الديوانية، وعينت فيه العريف عبد الحسين هندي، وأمرته بالقبض على كل مسلح يمر بهذا الطريق، وأن يطلق النار على كل مخالف، فأدى –

بشجاعته المشهودة - واجبه بنجاح، وأمن الطريق. كما رتبت سيارات مسلحة تجوب طرق الأقضية الاخرى بحيث تم تأمينها، لأن هذا الفريق تعرض للطُرُق، وأراد أن يخل بالأمن الاعتيادي، لا كعمل سياسي كما فعل الفريق الأول. ولو بقيت الأمور على ما هي عليه، من غير أن تتدخل بغداد، لما تطور الموقف الى استعمال القوات المسلحة كما سيأتي بيانه.

التمرد في الرميثة وحصار السراي

من مفكرتي في ٧ آيار ١٩٣٥

...اخبرني هاشم العَلوي وكيل المتصرف: أن رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، يريد الشيخ أحمد أسد الله. ولمعرفتي بالهدف من الطلب، ألححت على العَلَوي أن يقنع الوزير بالكف عنه، لأن أعمال المعارضة قد توقفت وعاد رؤساء العشائر الى أماكنهم بتأثير الدوريات والمخافر التي أسستها على الطرق. ثم عاد فأخبرني قبل انتهاء النهار: أن ياسين الهاشمي رئيس الوزراء كلمه طالباً إرسال الشيخ أحمد أسد الله الى بغداد، فقلت للعلوي: لا يجوز ذلك، لأن هذا الرجل قد خدم الحكومة إبّانَ الاضطرابات الأولى، وهو ما زال يخدمها. فإن أخذَ بالقوة، فالثورة واقعة في الرميثة لا محالةَ، لأن العشائر تحترمه، وهو القائم بتهدئتها، ولا يجوز أن يؤخذ الإنسان الا بجرم ارتكبه، وهذا الرجل لم يرتكب جرماً، وليس هناك مسوغ قانوني لتنفيذ الطلب. فأمر العلوي مديرَ ناحية الرميثة بالهاتف، دون علمي، بأن يأخذ الشيخ أحمد بالقوة، ويحمله في سيارة تتوجه به الى بغداد. فنفذ أمره...

غضبت العشائر من هذا العمل، واندلعت الثورة، إذْ قامت عشيرة البوحسان بـ (الهوسات) وتوجهت مع العشائر الى سكة الحديد قرب المحطة فعطّلتها، وفتحت الماء على الطريق العام وعطلت السير فيه، وقطعت خطوط الهاتف والبرق، وهاجمت السراي، وحاصرته ومَنْ فيه.

وكتدبير احترازي، ولكي لا يتوسع التمرد، أنشأت بعد اخذ موافقة المتصرف

مخفراً قوياً في محطة الطابو (١٣).

في ٨ آيار ١٩٣٥، قدمت من بغداد ثلاث طائرات عسكرية، فأرسلها المتصرف للاستطلاع، فأفادت: أن العشائر والأهلين متجمهرون حول الثكنة المحاصرة، وأنهم يُعْمِلون يد النهب في المحطة.

وبلغنا في ذلك اليوم أن طائرة بريطانية كانت تحلق فوق الرميثة، صوبت اليها العشائر نيران بنادقها فأسقطتها، واحرقتها، وشنقت قائديها البريطانيين. وقد تحققت صحة ذلك بعدئذ، اذ وجدنا أنقاض الطائرة، وكانت مدنية، وجثتي قائدي الطائرة المشنوقين.

جاء وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الى الديوانية، وبعد اطلاعه على الوضع، قرر أن الامر يحتاج الى إجراء حركات عسكرية لإعادة الامن الى نصابه.

الحركات العسكرية لإخماد التمرد

في ١٠ أيار ١٩٣٥ وصل الى الديوانية آمر السرب محمد علي جواد، فعملت له خارطة تعين المواقع. وفي اليوم نفسه وجهت الحكومة إنذاراً نهائياً الى العشائر المتمردة في منطقة الرميثة، القته الطائرات، مفاده: أن الحكومة قررت استعمال القوة ضد المتمردين، وستبدأ الطائرات بالضرب، والحكومة تطلب من العشائر المتمردة عزل الابرياء من الأطفال والنساء والشيوخ في محل بعيد حمايةً لهم من الأذى.

وفي اليوم التالي، أعلنت الأحكام العرفية في منطقة الرميثة، ثم في منطقة الديوانية وفي عفك وفي الشامية، وعين العقيد اسماعيل حقي الأغا رئيساً للمجلس العرفي. وفي اليوم نفسه قدم الى الديوانية (أمير اللواء): اللواء بكر صدقي الذي عيّن قائداً لقوات التأديب ومرجعاً اعلى في المنطقة. وفي ١٣ من الشهر نفسه، تم تكامل القوات وتنظيمها وتوزيعها على رتلين: رتل يقوده (الزعيم): العميد عبد الحميد الشالجي، ورتل يقوده (الزعيم): العميد جميل فهمي، وسمي الرتل الاول رتل الشالجي، والثاني رتل

(١٣) محطة بين الرميثة والحمزة.

فهمي. وصدرت الأوامر بأن يسير رتل فهمي في الجانب الأيسر، ورتل الشالجي في الجانب الايمن من الديوانية، ومعه كتيبة الخيالة بإمرة العقيد ابراهيم الراوي، وكان القائد بكر صدقي في مقره مع هذا الرتل، وقد عينت ممثلاً سياسياً للقوات الحكومية في مقر القائد.

شرعت القوات في الحركة في الساعة الحادية عشرة والربع قبل ظهر يوم ١٣ أيار ١٩٣٥، وكانت مؤلفة من أربعة أفواج، وكتيبة خيالة، ومدفعية، وسيارات مدرعة، وسيارات مسلحة، وقوة شرطة. وفي مساء ذلك اليوم توجه القائد بكر صدقي بالسيارة الى الحمزة، وتبعته بسيارتي اليها.

استراحت القوات الحكومية يوم ١٤ أيار في الحمزة، وأصبحت متهيئة للحركة. وفي الساعة السادسة والربع من صباح يوم ١٥ أيار ١٩٣٥ تحركت نحو الرُميثة، وكان في مقدمتها كتيبة الخيالة، وفي مؤخرتها المدفعية، وكانت المعلومات تنقل تحريرياً من المقدمة الى مقر القيادة بواسطة دراجة نارية، وأحياناً استعملت (الهيلوستة) [١٤] للمخابرة.

كانت الطائرات تقوم بالاستطلاع، وقد فهم جلياً أن خوام الحاج عبد العباس متحصن بقوته في قلعة ابن خنفير، في حين كان مبيت القوات في تلك الليلة مقابل أبي طبيخ.

في الساعة الثانية والنصف بعد منتصف ليل ذلك اليوم، قام أتباع خوام بهجوم مباغت على معسكر القوات، إلا أن إجراءات أمن المعسكر المتخذة أحبطت ذلك الهجوم الذي لم يكن مباغتاً لها، فكان نصيبه الخيبة، ولم يكن أثره حاسماً من الناحية العسكرية بقدر ما كان معنوياً للتأثير في القطعات، وشد معنوية المتمردين، لكن التأثير كان عكسياً، ولم يغيّر من توقيت أمر الحركة.

في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم ١٦ أيار ١٩٣٥ تحركت القوات

---

(١٤) الراقم الشمسي الثابت، وهو جهاز يستعمل للمخابرة عن طريق عكس أشعة الشمس.

بنفس هذه التشكيلات قاصدة قلعة ابن خنفير التي تحصن فيها خوّام. وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً كانت في مواجهة القلعة على بعد مرمى البندقية منها. وبعد انفتاح القوات وأخذها تشكيل المعركة، أخذ المدافعون عن القلعة بالرمي تجاه القوات الحكومية من غير تأثير. أمرت القيادة مدفعيتها أن تقصفها، فقصفتها المدفعية التي كانت بإمرة شوكت أمين يُمْني، من مسافة ألف وخمس مئة ياردة، ولما كان تأثيرها قليلاً، أمرت القيادة المدفعية بالتقدم، فتقدمت مسافة ست مئة ياردة، وصبت نيران مدافعها على القلعة التي قدرت قوة المدافعين عنها بين مئة ومئة وخمسين مسلحاً. كان القصف مؤثراً ومدمراً للقلعة بحيث لم يجد المهاجمون من القوات المسلحة في صولتهم صعوبة في اقتحامها والسيطرة عليها على الرغم من ثبات المدافعين عنها، ولكن التفوق بعدد الرجال والسلاح لم يعط المجال للمدافعين عن القلعة لإثبات قدرتهم القتالية. وما إن حلت الساعة الثامنة والنصف حتى كانت القلعة خالية، وقد فروا منها، ومعهم خوّام وقد سقط جريحاً، فقبض عليه مساء ذلك اليوم، وقُتِل أخوه نجم الحاج عبد العباس في القلعة. كانت الحملة أشبه بتمرين تعبوي للجيش منه بالحركات المسلحة، إضافة الى أن الشرطة كانت قد اتخذت التدابير اللازمة لحصر الحركة المتمردة داخل منطقة ضيقة، وكانت كتيبة الخيالة في حركاتها السريعة كأنها ذاهبة للصيد أو للألعاب، وكان يرافقها حسن الباجي وعبد علي الدانة من رؤساء الجبور. وقد ساعدت الحركات السريعة التي أجرتها الخيالة في سرعة القضاء على المقاومين.

عسكرت القوات في ذلك المساء مقابل محطة الطابو، وأصبحت في صباح يوم ١٧ أيار ١٩٣٥ متهيئة للحركة الى الرميثة، لأن حركة التمرد الرئيسة تُعد قد انتهت بإنتهاء مقاومة قلعة ابن خنفير، إلا أن المتحالفين ظلوا على مواقفهم في عفك، وفي جوار الديوانية، وفي الشّاميّة. وفي السّاعة الثانية عشرة والنصف من هذا اليوم، دخلت القوات الحكومية الرُّمَيْثَة وفكت الحصار عن سراي الحكومة.

كانت القوة المحاصرة في سراي الرميثة تتألف من معاون مدير الشرطة عبدالجبار الجسّام والمفوض رشيد طنيان، وأعداد من شرطة الخيالة والمشاة. وكان معهم

مدير الناحية، ومأمور البرق والبريد، والمضمد الصحي، ومعلمان، وثلاثة حراس، ورئيس البلدية، وجاويش البلدية. وكان المحاصرون قد أظهروا صبراً وشجاعة وتدبيراً للماء والطعام خلال مدة الحصار التي بلغت عشرة أيام فاستوجب ذلك تقديرهم، وقد قدرتهم الحكومة وكفأتهم عليه.

بعد دخول الجيش الى الرميثة، وفكّه الحصار عن سراي الحكومة، عاد مقر قيادة القوات العسكرية الى الديوانية، وعين معاون مدير الشرطة عبد الجبار الجسام قائم مقام للسماوة بالوكالة، وعينتُ متصرفاً للديوانية بالوكالة.

وصل الى علم القيادة أن التمرد ظهر في لواء الناصرية، وأن سكة الحديد بين أُور والناصرية قد عطلت، واحتلت العشائر الجبايش والمخافر القريبة منها، فتحول مقر قيادة بكر صدقي الى الناصرية، وسافر اليها من الديوانية يوم ٢٦ أيار ١٩٣٥.

لقد تعاونا جميعا مع القيادة حتى انتهى التأزم في لواء الديوانية بأقل خسارة بشرية ممكنة.

أما الصعوبات التي صادفتها في أثناء الحركات وإبّان الأحكام العرفية، وتأليف المجلس العرفي العسكري، فكانت بسبب موقفي الرامي الى انقاذ الأبرياء، في حين انصرف المغرضون الى كيد خصومهم.

ولقد ساعدني الباري عز وجل على إنقاذ الكثيرين من محاكمتهم في المجلس العرفي العسكري، أو من التنكيل بهم. فعلى سبيل المثال: سمعت أن خبراً قد وصل الى القائد بكر صدقي مفاده أن فرقة حلواص الحنيني قد ضربت السيارات المسلحة، فأمر القائد أن يسير رتل فهمي الى تلك القرية، ويضربها بالمدافع. فذهبت حالاً الى بكر صدقي، فأفهمته عدم صحة ذلك، فعدل عن رأيه.

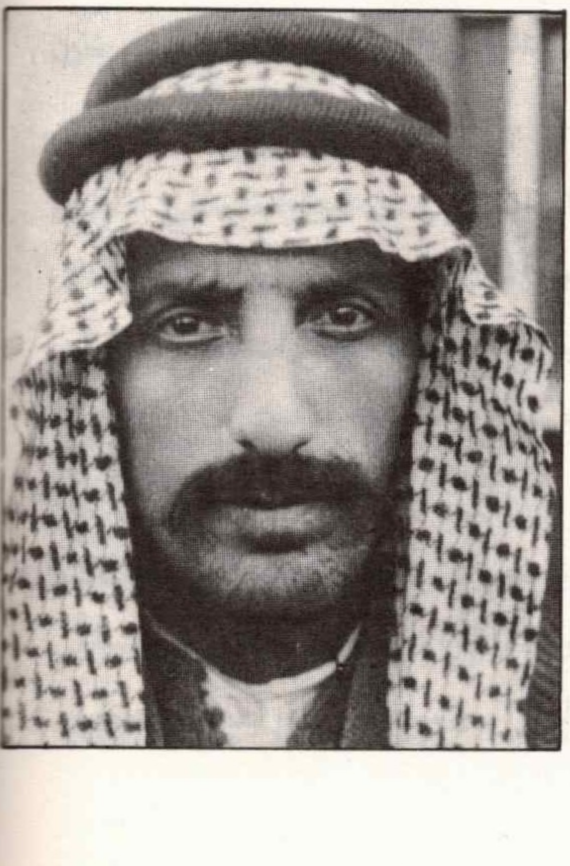
لما انتهت الحركات العسكرية في الناصرية، في ٢٥ تموز ١٩٣٥، ألغيت الأحكام العرفية في الديوانية والناصرية، وتقرر جمع القوات وإجراء استعراض كبير للجيش في الديوانية يحضره الملك. وقد حضر الملك غازي والوزراء، واستعرض القوات فيها بحضور

رؤساء العشائر ومتصرفي الألوية المجاورة، وكان يوماً مشهوداً في تاريخ الديوانية، هدفه إثبات قوة الحكومة، وانهاء مظاهر التكتل والتمرد، وتأكيد وحدة البلاد.

وعلى أثر ذلك، عين (الزعيم): العميد عبدالحميد الشالْجي متصرفاً للواء الديوانية، وعينتُ رئيساً لشعبة الحركات في مقر مديرية الشرطة العامة، إلا أني لم أتمكن من مغادرة الديوانية إلا في ٢٦ أيلول ١٩٣٥.



اثناء اخماد تمرد العشائر في الرميثة في لواء الديوانية سنة ١٩٣٥: في اقصى اليمين امير (اللواء) بكر صدقي قائد القوات، في الوسط جعفر العسكري وزير الدفاع، في اقصى اليسار عبدالجبار الراوي مدير شرطة لواء الديوانية كممثل سياسي للقوات الحكومية بالملابس المدنية.



الشيخ خوام الحاج عبدالعباس.

الفصل السابع

أيام البادية

العمل في البادية

عملت في البادية مرتين: الأولى من ٢٩ كانون الأول ١٩٢٩ إلى ١٢ أيّار ١٩٣١، والثانية من ١٠ أيّار ١٩٤٠ الى ٢٦ أيّار ١٩٤١. ومع اختلاف واجباتي ومسؤولياتي في كل مرة، تبقى البادية كما هي، صحراء مترامية الأطراف، وعالماً مختلفاً بكل ما فيه، بطبيعته واشخاصه. وعلى الرغم من المتاعب وقسوة العيش فيها، تَظَلّ في نظري، مكاناً خِصْباً للتأمل وشحذ الفكر، تعطي مَنْ يقطنها، أو يعمل فيها، مُتَّسعاً من الوقت للمطالعة والكتابة. ولقد كان من ثمرة اشتغالي في البادية، أنْ وضعت فيها مُسَوَّدات كتابي "البادية" الذي أودعت فيه ما اكتسبته من خبرات ومعلومات.

الوضع الإداري

غادرت الديوانية صباح يوم ٢٨ كانون الأول ١٩٢٩ الى السَّماوة متخذاً طريقي الى البادية. وفي صبيحة اليوم التالي، غادرت السَّماوة الى السَّلمان. كانت نُقْرَةُ السلمان هي المركز الرئيس لإدارة البادية وشُرْطتها، ويلحق بها سَفَوان والبُصَيَّة والشُّبكة. أما النُّخيْب والرُّطْبَة، فترتبطان إدارياً بمتصرفية لواء الدُّلَيْم (محافظة الأنبار حالياً)، وتعدان من مناطق البادية أيضاً. ويمكن القول ان حدود البادية العراقية تمتد من سورية الى وادي الخِرّ الى الكُوَيْت.

كان (جون كلوب) (١) ، البريطاني المعروف بلقب (أبي حنيج)، قد عين في أوائل عام ١٩٢٨ مفتشاً إدارياً للبادية، ومنح سلطات إدارية واسعة لحسم الخصومات والدعاوى بين العشائر، كما خُوِّل صلاحيات صرف النفقات للمصالح الإدارية. وظل يمارس واجباته، وينظر في شؤون البادية وعشائرها وحسم قضاياها، بحسب ما مُنِح من سلطات، وما يملكه من خبرة، ولا سيّما في شؤون العشائر البدوية. ثم اتجهت نية الحكومة العراقية الى إسناد إدارة هذه المنطقة الى موظف عراقي تتوافر فيه الكفاية والخبرة،

(١) عمل في العراق منذ عام ١٩٢١. وقد سماه البدو بـ (أبي حنيج) لتشوه فكه من اصابته في الحرب العظمى الأولى في الجبهة الغربية. واصبح يعرف بـ (كلوب باشا) بعد تركه الخدمة في العراق عام ١٩٣٠، وتسلمه قيادة الجيش في (الأردن).

على أن توكل اليه قيادة قوة الشرطة هناك، فتكون وظيفته في الأصل تنفيذية من جهة، وادارية للعشائر من جهة اخرى. وتبعاً لذلك، عَدَّتِ السلطات الممنوحة لِـ (كلوب) ممنوحة لمدير الشرطة الذي أصبح، أيضاً، مسؤولاً عن إدارة شؤون البدو وحسم دعاواهم، على ان يبقى اختصاص (كلوب) مقتصراً على الاستشارة فقط.

واختير حسن فهمي المدفعي أول مدير لشرطة البادية، ومنح سلطة جزائية لحسم الدعاوى العشائرية، وخوِّل صلاحية صرف ما ينبغي من الأموال للشيوخ. وبعد مدة قصيرة عُيِّن مديراً لشرطة لواء كربلاء، وعينتُ خلفاً له.

كانت طبيعة العمل الإداري في البادية وسلطة الفصل في الدعاوى والخصومات بين عشائرها، تتطلب فيمن تناط به هذه الوظيفة أن يكون على اطلاع وافٍ في شؤون البادية، وقادراً على توطيد الأمن، وقيادة القوة المخصصة لتلك الغاية. ويتصل برؤساء العشائر، ويصرف المخصصات التي تمنحها الحكومة لهم، ويقدر بدقّةٍ منزلةَ كل واحد منهم. لأن البدوي لا يرضى من موظفي الحكومة أن ينزلوه منزلة أدنى من المنزلة التي يرى نفسه جديراً بها مهما أعطي من مال وحلال.

ومدير شرطة البادية يرتبط بمدير الشرطة العامّ من ناحية مسلك الشرطة، وبوزارة الداخلية من الناحية الإدارية. وقد خول في الوقت عينه حق تمثيل الحكومة العراقية في مقابلة السلطات السعودية، ومراسلة موظفيها في مناطق الحدود مباشرةً فيما له علاقة بالشؤون التي تخضع لصلاحياته.

ثورة "الإخوان"

كانت مديرية البادية، حينَ بَلَغْتُها، مشغولةً في (وادي الباطن) بمقاومة "الإخْوان" النجدّيين الثائرين على الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، الذين يريدون دخول الأراضي العِراقية هرباً من متابعة القوات السّعودية لهم، فرأيت من واجبي أن أتابع سيري الى منطقة الحركات دون أن أتوقف في مقر المديرية بِـ (السلمان)، فواصلت سيري الى البُصَيَّة، فوجدت فيها أحد رؤساء "الإخوان": فرحان بن مشهور محجوزاً مع

جماعته. وفي صبيحة ٣٠ كانون الأول ١٩٢٩، غادرت البُصَيّة الى الحنيّة داخل وادي الباطن، المتخذة مقراً لمركز الحركات، فبلغتها ظهراً، والتقيت المفتشَ الإداري للبادية (گلوب)، وكان مرتدياً فوق ملابسه المدنية (الفَرْوَة) التي يرتديها البدو، إذْ كان الموسم شديدَ البرودة بسبب كثرة الامطار والسيول والأوحال. وصدق البدو بقولهم: "البرد بأذيال السُحاب". فضيفني على الشاي ثم على الغداء. وكانت الابتسامة لا تفارق وجهه، وكان وديعاً في حركاته وحديثه، يتكلم العربية بطلاقة، يجلِس على بساط، ملتفاً بفروته، كما يفعل البدوي. وهذه هي المرة الأولى التي أرى فيها هذا الرجل البريطاني.

ولتوضح الأحداث، أرى من المفيد أن أذكر نبذة عن "الإخوان"، وسبب ثورتهم على الملك عبدالعزيز.

استمدت الإمارة السعودية، التي كانت تقتصر على منطقة الرِياض، قوتها من تأييدها دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مجَدِّدِ المذهب الحنبليّ في نجد، الذي دانت له العشائر المسماة "المُتَدينّة" أو "الإخوان"، لمّا اتفق محمد بن سعود، أمير الدِرْعيِة، معه عام ١٧٤٤. وقد سخر السعوديون هذه القبائل الموغلة في البداوة، التي لا تعرف من أمور الحياة ووسائل العيش إلا الغزو، لتكون قوة وسنداً لهم في معاركهم وغزواتهم، للقضاء على أعدائهم المخالفين باعتبارهم خارجين عن الدين، مدفوعين الى ذلك بقوة عقيدتهم. وبهذه الروح تمكن "الإخوان"، بقيادة الأمير سعود الكبير، من الوصول في غزوهم الى كربلاء في بداية القرن التاسع عشر.

وقد بقي السعوديون حكاماً لنجد الى أن جهز محمد علي باشا خديوي مصر حملته عليهم في عام ١٨١٢ بقيادة ابنه (طوسون باشا). واعقبها بحملة قادها بنفسه، ودخل نجداً. ثم عاد منها وأرسل اليها حملة أخرى بقيادة (ابراهيم باشا)، الامر الذي ادى الى إضعاف قوة السعوديين وإمارتهم.

وفي عام ١٨٨٤ استطاع (آل الرشيد)، الذين كانت إمارتهم في منطقتي الجوف وحائل، الاستيلاء على الرياض، مركز إمارة السعوديين، وأجلوا عنها الإمام عبد الرحمن الفيصل، والد الملك عبدالعزيز آل سعود، الى الكويت حيث استقر به المقام هناك عند

آل الصُباح. ومنذ ذلك التاريخ والسعوديون يتربصون بآل الرشيد ويتحيّنون الفِرص لاستعادة ملكهم منهم، حتى ظهر عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود. فألف بمساعدة مبارك الصُباح أمير الكويت، قوة صغيرة قادها بنفسه، وباغت بها عامل آل الرشيد في الرياض فتغلب عليه واستولى على الرياض في كانون الثاني من عام ١٩٠٢، ثم شخص ببصره الى ما وراء ذلك، فبدأ يوسع إمارته معتمداً على "الإخوان" في حروبه، وتمكن بواسطتهم من إحراز الانتصارات والاستيلاء على البلاد التي دخلت في حوزة ملكه، فأخضع حائلاً، والحجاز، وعسيراً، وغيرها من المناطق، التي ألف منها مملكته.

ولما فرغ من توطيد دعائم حكمه، اتّجَهَ الى تحضير هؤلاء "الإخوان" المتدينين، وإسكانهم في قرى صغيرة تدعى (الهِجَرَ)، وصار هؤلاء البَدْو يشتغلون بالزراعة ورعي الأغنام وبمهن أخرى، وتعهد الملك بمأكلهم وملبسهم وسلاحهم، وجعل منهم قوة احتياطية، يستخدمها متى شاء.

وساعده في اخضاع الحِجاز من هؤلاء، رئيسا عشيرتين من أكبر العشائر النجدية، هما: فيصل الدويش رئيس عشيرة المُطَيْر، وابن حُمَيْد (سلطان بن بجاد) رئيس عشيرة عُتيبة. وكانا يأملان، بعد السيطرة على الحجاز أن يجعل من أحدهما أميراً على مكة والاخر أميراً على المدينة. ولما تم له الأمر، طالباه بذلك، فبين لهما أنهما لا يصلحان للإمارة في مدن حضرية، فرجعا غاضبين وقرّرا عصيانه.

ثار فيصل الدويش، الذي تسمى جماعته بـ (الدّوشان)، على الملك عبدالعزيز بن سعود، وهاجم عشائر نجد الموالية له، واخذ يحدث الاضطرابات ويخل بالأمن ويسلب ويقتل مسبباً له مشكلات. فسير في ٣٠ آذار ١٩٢٩ حملة للقضاء عليه، والتقت به في موقع يسمى (السْبلة)، وشتت جموعه وسقط الدويش جريحاً وحمل الى الملك أسيراً، الا أنه عفا عنه بعد أن أخذ منه العهد بالتزام الطاعة. ولم تمض مدة طويلة حتى علم أن الدويش، وابن حُمَيْد: (سلطان بن بجاد)، قد نقضا العهد، وأنهما يضمران له الشر، فأرسل السيارات المسلحة الى ابن حميد فأسرته، وأمر بسجنه. أما الدويش فلم يتمكن

منه، فوجه اليه سرية من عشيرة سُبَيْع بقيادة (أبو ثنين)، وخرج الدويش لمقاتلتها، وقاتلها فأبادها عن آخرها، ونهب عشيرة سُبَيْع. وقد حدثت هذه المعارك في موقعي (الكاعية) و (الدجاني)، الا أن عشائر سبيع تجمعت ثانية، وهاجمت الدويش في (الأرْطاويّة)،فهزمته.

اصبح وضع فيصل الدويش حرجاً بعد هزيمته، فقرر الرحيل الى الكويت ليكون قريباً من (ابن حِثْلِين) رئيس عشيرة العجمان، واشتهر أمره، فالتفت حوله عشيرته مطير يدعمه (ابن لامي)، وعشيرة عُتَيْبَة، وجماعة من شَمَّر، وفرقة السلكة من العمارات برئاسة مرضي الرفدي، واتفق معه فرحان بن مشهور من الرُّوَلَة، وفيصل الشيلان من الحبلان، وهزاع الدويش، و (ابن حجنة)، وعلي أبو شويربات، وعلي بن عشوان، ومحمد الخضري من مطير، ومناحي العشوان، وفرقتا الرّيزان والعبيات من مُطَيْر. ويقدر عدد هؤلاء بثلاثة آلاف مسلح، وهم يؤلفون زُهاءَ ألف وخمس مئة بيت من الشَّعَر. لقد تمرد كل الذين مر ذكرهم، وكان لكل منهم أسبابه الخاصة، ولكن البغض والغيرة قد وحدهم ضد ابن سعود.

لما علم الملك عبدالعزيز، بقيام هؤلاء الرؤساء بالتمرد عليه، هاله الأمر، فأعدَّ له عُدّته، واتخذ التدابير اللازمة للقيام بحملة تأديبية واسعة، وطلب من الحكومة العراقية عدم السماح للثائرين باجتياز الحدود العراقية، فاستجابت لطلبه بإرسال عدد من السيارات المسلحة الى الحدود. وبفضل هذه التدابير، وما قامت به السلطات البريطانية في الكويت، صار موقف الثوار حرجاً للغاية.

أما الإجراءات التي اتخذها الملك عبدالعزيز، فتتلخص فيما يأتي:

أمر ابن مساعد، أمير حائل، بحشد قوة كبيرة من العشائر في (زبالة) داخل الحدود النجدية – بالقرب من الحدود العراقية في منطقة (الحجرة) – لقطع خط الرجعة على "الإخوان" الثائرين اذا حاولوا الهرب غرباً الى سورية. كما جمع قوة كبيرة من مختلف العشائر، برئاسة محسن الفرم رئيس عشيرة حَرْب، ومشل الطوالة رئيس عشيرة أسلم من شَمّر نجد، وعجمي السويط رئيس عشيرة الضّفير، وقدرت هذه القوة بألفي محارب بين خَيّال وهَجّان.

هاجمت هذه القوة الدويشَ وأصحابه في موقع يسمى (الضرابين) من (الباطن) داخل الأراضي النجدية في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٢٩، فلم يتمكن "الإخوان" الثائرون من المقاومة وفروا تاركين وراءهم قتلاهم وجرحاهم ومرضاهم وأثقالهم. وسلّم فرحان ابن مشهور نفسه للحكومة العراقية من غير قيد أو شرط، حيث شاهدته محجوزاً في البصية حين بَلَغْتُها، كما أسلفت في بداية الحديث عن ثورة "الإخوان".

بعد لقائي (كلوب)، توجهنا الى موقع (العبيد) داخل وادي الباطن، فوجدنا رئيس أركان القوة الجوية البريطانية معسكراً هناك، ومعه ست مدرعات وثلاث سيارات مسلحة ولاسلكيّ. وحضر المدير (السابق) حسن فهمي المِدْفعيّ، وأنا أكنّ له كل تجلة واحترام منذ كنت أعمل معه في الديوانية، فأعلمني أنه تلقى برقية من وزارة الداخلية، أمر فيها بالبقاء حيث هو والعمل معي بضعة أيام، فسررت لمصاحبته.

كان المطر يهطل غزيراً في مساء يوم ٣١ كانون الأول، حين تلقينا برقية من وزارة الداخلية، تبلغنا فيها: أن الدويش وابن حثلين اذا استجابا لرغبة الحكومة، يقبلان ومن معهما داخل حدودنا بشرط ان يجردوا من السلاح، وتعين لأتباعهما منطقة يتجولون فيها بعيداً عن الحدود، وأن يسفّر الرئيسان الدويش وابن حثلين الى البصرة بالطائرة. فعرضنا ذلك على ابن حثلين، فقال: أمهلونا الى الغد لنعطي الجواب، وفي اليوم التالي، أجاب بعدم موافقته على الذهاب الى البصرة، قائلاً: لما كان (ابو حنيج) - ويعني (كلوب)- في البرّ، والمندوب البريطاني في بغداد، فانا موافق على أن نكون، إما عند (أبو حنيج)، وإما عند المندوب، فأبلغنا وزارة الداخلية بذلك. وفي مساء يوم ٣ كانون الثاني ١٩٣٠، علمنا أن الدويش واتباعه دخلوا الأراضي العراقية.

وفي صباح يوم ٤ كانون الثاني ١٩٣٠، غادر رئيس أركان القوة الجوية البريطانية الى الكويت. وعند الظهر، قدمت الينا سيارتان إحداهما (لوري)، والأخرى (صالون) فيها شخص بملابس بدوية، يدعى تركي بن ماضي ومعه بعض العبيد، وقال: إنه رسول سلطان نجد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن سعود الذي نزل (الرُكعي) (٢).

(٢) آخر الحدود العراقية النجدية الكويتية.

وأن معه رسالة منه الى الحكومة العراقية. وكانت الرسالة تتضمن إبلاغ الحكومة بأنه نازل في (الرُكعي)، بقصد تأديب العصاة، ويطلب إخراجهم من الاراضي العراقية.

وفي يوم ٥ كانون الثاني، خرجتُ على ظهر (الباطن)، فبانت لي قوات الملك كأنّها تلٌّ على ظهر هذا الوادي.

وفي ظهر يوم ٦ كانون الثاني، وصل الينا يوسف ياسين، كاتم سرّ الملك عبدالعزيز، فأبلغنا: أن الملك ما زال في (الركعي)، وهو يريد تأديب الدويش. وبقي يوسف ينتظر وصول (كلوب). فلما وصل، التقى به بحضُوري، وطلب منه أن يبرق الى المندوب السامي بمنزل ملكه، ويبلغه: أن العصابة المتمردة موجودة في أراضي الكويت، ويطلب بموجب تعهدات بريطانيا اخراجهم منها أو الترخيص بتأديبهم داخلها، كما يطلب تسليم فرحان بن مشهور اليه. وغادر الى مقر الملك السعودي في (الركعي). وفي المساء اخبرني (كلوب) أن رئيس أركان الطيران البريطاني، الموجود في اراضي الكويت، طلب منه الالتحاق به، وطلب أن تساق عشائر المطير والعُجمان ومن معهم من العصاة الى داخل الأراضي العراقية، وأن ينزلوا في المحل المسمى (جريشان) داخل (الباطن)، وأن تنتقل قوة من الشرطة من موقع (العبيد) الى (جريشان) لتعسكر مع قوة الجيش العراقي التي ستصل قريباً.

وفي صباح يوم ٨ كانون الثاني، وصلت سرية الرشاشات من الجيش العراقي، بقيادة المقدم محمد علي. وقبل نهاية ذلك اليوم، لم يبق أحد من العصاة داخل الأراضي العراقية، حيث رحلوا الى الأراضي الكويتية، وغادر الملك عبدالعزيز الركعي الى اراضي الكويت.

وقد فهمنا من برقية وردت معنونة الى المندوب السامي البريطاني، ونسخة منها موجهة الى (كلوب)، بلزوم اعلام الملك ابن سعود بأن حكومة الهند (٣) ، لا تتمكن من ضرب الثوار، لوجود أطفال ونساء معهم، وانها أوعزت الى (مستر ولسن)، المعتمد البريطاني في الكويت، بمقابلة الملك ابن سعود. وقد كتب (كلوب) بذلك الى الملك ابن

---

(٣) الإدارة البريطانية العليا.

سعود، كما وردت برقية أخرى، في مساء اليوم نفسه، من رئيس أركان الطيران البريطاني في الكويت، تفيد أن ابن حثلين استسلم بلا قيد ولا شرط. وفي اليوم التالي علمنا باستسلام فيصل الدويش أيضاً للسلطات البريطانية في الكويت، كما علمت أن فرحان بن مشهور (٤) سيبقى محجوزاً في لواء الدليم الى أن يُبَتَّ في مصيره مع احتمال إبعاده الى سورية.

وخلال المدة من ٢٠ الى ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٠، جرت مفاوضات بين وفد أرسلته الحكومة البريطانية مؤلف من (كولونيل بيسكو) رئيس قناصل الخليج العربي يساعده (كولونيل ديكسون) قنصل الكويت، مع الملك ابن سعود في خباري وضحة في جنوب الكويت، وانتهت بموافقة الحكومة البريطانية على تسليم الدويش ورفاقه، على أن يبقي الملك على حياتهم، وأن يتعهد بإعادة المنهوبات التي نهبها هؤلاء من أهل الكويت والعراق، وسلموا الى الملك بعد انتهاء المفاوضات، وأقلّت الثلاثة: الدُّوِيش، وابن حِثْلِين، وابن لامي، طائرة بريطانية الى معسكر ابن سعود في خباري وَضْحة.

بعد انتهاء تمرد الإخوان الثائرين على الملك السعودي، بذلت جهود متعددة لعقد اجتماع بين الملك فيصل الأول والملك السعودي لحل المسائل المعلقة والمختلف عليها، واهمها خسائر العراق التي سببتها غارات فيصل الدويش، فأثمرت هذه الجهود، اذ تقرر عقد اجتماع بين الملكين في بادئ الأمر عند آبار الرخيمية في وسط مِنْطَقة الحِياد، وبينما كنا نتخذ التدابير لاجتماع الملكين في الرخيمية، اتانا من وزارة الداخلية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٠: أنّ اجتماع الملكين سيكون في وسط الخليج العربي في الباخرة البريطانية (لُوبِنْ)، وقد حصل الاجتماع، وتم التفاهم والاتفاق على أسس حل الخلاف.

الضباط البريطانيون في البادية

بعد ترحيل الثوار على الملك السعودي من الأراضي العراقية، وعودة القوات الى مواقعها، تصورنا أن كل شيء قد انتهى. وكنت قد اتفقت مع المدير السابق حسن

(٤) ابن عم نوري الشعلان، رئيس عشيرة الرُّوَلَة في سورية. وقد ارسل الى الرمادي تحت المراقبة، الى أن أبعد مع جماعته خارج العراق.

فهمي المدفعي على الذهاب الى السلمان لإجراء الدور والتسليم بيننا. وقد تم ذلك في ١١ كانون الثاني ١٩٣٠، ثم سافرت معه الى منطقة الوِدْيان، حيث افترقنا، فذهب الى كربلاء، وعدت الى السلمان مقر وظيفتي.

اتضح لي مما شاهدته في أواخر ايام تمرد "الإخوان"، أن جميع الامور في البادية هي في يد البريطانيين، وكأن الحكومة العراقية طرف ثانٍ، وكان موظفوها أشبه بمتفرجين يخبرون وزارة الداخلية بما يجري. فرئيس أركان الطَّيَران البريطاني يصرف الأمور في أثناء الحركات، ويأمر بنقل قوات الشرطة من محل الى آخر كيفما يشاء. وهو الذي عين موضع سَرِيَّة الرّشاشات، التي أرسلت من الجيش العراقي، عند وصولها. والمفتش الإداري (كلوب) يتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ويتشاور مع القيادة البريطانية بما يلزم تجاه الثائرين على الملك ابن سعود، أو إبعاد عشائرنا عن الأراضي العراقية.

أما الضباط البريطانيون الذين وجدت مقرهم في السلمان، إضافة الى (كلوب)، فهما: ضابط الاستخبارات (كابتن ولي) (٥) ، ويأتي في الأهمية بعد (كلوب)، وله مضيف في السلمان، ويتجول هو وجواسيسه بين عشائر البادية، يجمع المعلومات والاخبار ويعطيها سراً للقيادة العسكرية البريطانية، أو للمفتش الإداري (كلوب). والآخر هو ضابط تفتيش الشرطة (كابتن بتولف) الذي يتدخل في امور الشرطة مباشرة، يراقب أعمالها، وتحركاتها، ويتشاور وينسق مع (كلوب). وكان هؤلاء، ولا سيما المفتش الإداري، يَتجولون في كل أنحاء البادية، ويوجهون أعمالهم باللاسلكي. ولكل منهم مراسل (٦) له نفوذ كبير، يبثّ له الدعاية، وينفذ أوامره. فمراسل المفتش الإداري كان العريف جلال، ومراسل ضابط التفتيش العريف عيسى. لقد جعل الضباط البريطانيون من الإدارة الحكومية في نُقْرَة السلمان، كأنها من مقرات الحكومة البريطانية. فالبدوُ لا يعرفون إلا "الصاحب" (أبا

---

(٥) اصبح فيما بعد (سير ليونارد ولي)، عرف - اضافةً الى كونه ضابط استخبارات في السلاح الجوي البريطاني- بتنقيباته الآثارية للمتحف البريطاني في (النوبا) بوادي النيل، وفي المقبرة الملكية في (أور) بالعراق، وبمؤلفاته في التنقيبات الآثارية.

(٦) المراسل: أحد المراتب الذي يختاره الضابط، ليكون تابعه الخاص ويعتمده في اموره الرسمية والشخصية.

حنيج) في البر، والمندوب السامي في بغداد. وقد حدث في ٨ شباط ١٩٣٠، أن قَدِمَ إليّ بدوٌ يشكون أن أباعرهم قد نهبت منهم، وكان معاون مدير الشرطة العامّ محمود شكري حاضراً، إذْ أتى الى البادية ليحقق في تهم أسندت الى المفوض صالح الصفو، ولما سألهم محمود شكري عن الموقع الذي نهبت فيه، أجابوه بأنها نهبت في أراضي الإنكليز!! ويعنون بذلك أراضي العراق.

من هذا ونحوه، يتّضح أنّ البدوَ لا يرون أن هناك سلطةً غيرَ سلطة الإنكليز، لذلك أصبح لِزاماً على المدير العِراقي، أن يضع خُطّة من شأنها أن تفهم البَدْوَ أنّ لهم حكومةً عراقية وطنية، هي مرجعهم في جميع شؤونهم، وعليهم الالتفاف حولها.

المشكلات الإدارية

بعد رجوعي الى السلمان ودراستي لوضع الإدارة فيها، تبين لي أيضاً - إضافةً الى أن البدو ليسوا موقنين بوجود حكومة عراقية في البادية - أن هناك فوضى بين المنتسبين، وأن العلاقة بيننا وبين حكومة نَجْد غير جيدة. لذلك طلبت من وزارة الداخلية منحي سلطة جزائية وفقاً لنظام دعاوى العشائر، فمنحتني سلطة غير محدودة في ذلك، ثم وجّهتُ اليها الاستفسارات الآتية:

- إنني أعرف علاقتي بالمفتش الإداري البريطاني كمدير للشرطة، الا أنني أرغب أن أعرف علاقتي به بصفتي موظفاً مخوّلاً سلطةَ حسم دعاوى العشائر، فأجابت وزارة الداخلية عن هذا الاستفسار بأنه: يجب أن أتلقى الأوامر منه، الى إشعار آخر. وكان الكتاب بإمضاء وزير الداخلية. فأسفت على هذا الجواب، وقررت عدم السكوت، لأن ذلك مخالف لتوجهات الحكومة العراقية التي تقضي بتوسيع سلطات الموظفين العراقيين، وتقليص سلطات الموظفين البريطانيين المستخدمين لديها، فكتبت الى الوزارة: هل تقصدون من هذا إلغاء تصريحكم (٧) لأول مدير شرطة عراقي؟ وقد نقلت

---

(٧) كانت وزارة الداخلية قد صرحت، عند تعيين أول مدير شرطة للبادية، باعتمادها خطة توسيع سلطات الموظفين العراقيين وتقليص سلطات الموظفين البريطانيين المستخدمين لديها.

من البادية، ولم أتلقَ الجواب على الرغم من التأكيدات التي كنت أتابع كتابتها.

- ان ضابط الاستخبارات البريطاني في السلمان (كابتن ولي) قد شيد مباني بين مسكنٍ ودارِ ضيافة، والمعاهدة العراقية - البريطانية لا تبيح للبريطانيين أن يشيدوا أبنية في غير موقعي الحَبّانِّية والشُّعَيْبة، فجاءني الجواب بأن ذلك (ريستورانت): أي مطعم. فآلمني هذا الموقف الضعيف، ووطدت العزم على أن اتولى حل الأمور بنفسي، دون الرجوع الى الوزارة.

ان سبب الفوضى بين المنتسبين، ناتج من تدخل الضباط البريطانيين في جميع الأعمال، ومن نفوذ مراسليهم، فعزمت على وضع حد لهذه الفوضى، وجعل القوة التي بإمْرَتي منتظمة، لأنها أساس كل شيء. وقد اتضح لي وجود تلاعب بالأسلحة والعتاد، بسبب إهمال أحدَ عشرَ شرطياً، ومن جملتهم العريفانِ مراسلا المفتش الإداري وضابط التفتيش. فأجريت محاكمتهم، وحكمت على الجميع بالسجن مدة ثلاثةَ أشهر والطرد من المسلك، واعطيت كلاً من المفتش الإداري (كلوب)، وضابط تفتيش الشرطة (كابتن بتولف)، نسخة من الأمر، ليعلما سوء تصرف المراسِلَيْنِ اللذين يعملان بإمرَتهما، وأنهما الأساس في الفوضى. وبهذه العملية أعطيت القوة وضباطها درساً، بل للبدو أيضاً، بانه لم تبق للمفتش الإداري ولضابط التفتيش تلك السلطة.

وفي غمرة التفكير في إيجاد الوسيلة التي يمكن بها الثبات امام هؤلاء الضباط البريطانيين، تلقيت في ١٥ شباط ١٩٣٠ برقيةً من مفوض مركز شهلوب، قرب منطقة الحياد، موجهةً الى المفتش الإداري (كلوب) ومكررةً الى مدير الشرطة، يذكر فيها: أنه بحسب أمره أعطى الأباعر الفلانية، وأطلق المحبوسين. فأبرقت الى المفتش الإداري، وكان يومئذ في سَفَوانَ، مشيراً الى برقية المفوض عبدالكريم الخشمان معبراً عن استنكاري لتدخله في شؤون الشرطة ومخابرته مفوض أحد المراكز، وسائلاً المفوض عن سبب مخابرته غيري. فجاءني الرد من المفتش الإداري من سفوان أن: هذه الأمور كانت قبل مجيئك وتسلمك الوظيفة، وأني حين أصل الى السلمان أوضح لك ذلك. أما المفوض عبدالكريم الخشمان، فإنه لم يتمكن من الإجابة، وقد صرفت النظر عن معاقبته، لأنه كان

من خيرة المفوضين الذين يعرفون العشائر البدوية، العراقية والنجدية، كما أن هذا الأسلوب كان معمولاً به قبل أن أعترض عليه. ولما رجع (گلوب) الى السلمان قال لي: لقد أحرجتَني، لأن البرقيات اللاسلكية تسمع في جميع المحطات الأخرى في البادية. فقلت له: أنا المخول بحسم دعاوى العشائر، وبتدخلك هذا عطلت عملي، ورجائي منك إمّا أن تكفّ عن التدخل، وإما أن تطلب من وزارة الداخلية أن تلغي السلطة التي منحتني إياها، كما أني لا أوافق على مراسلتك أي مركز أو مخفر للشرطة الا بواسطة مرجعه مدير الشرطة. فترك مقره في السلمان، وجعل مقره الدائم في الحِلّة، ولا أتذكر أنه عاد الى البادية، بعد ذلك، إلا بعد أن استقال وقبلت استقالته، وجاء يأخذ أوراقه من الدائرة ويودعنا بمناسبة مغادرته الى منصبه الجديد في الاردن.

أما ضابط التفتيش (كابتن بتولف)، فقد أفهمته أن ليس له الحق أن يتدخل فعلياً، وإنما له أن يفتش ويرسل بتقريره فيما يلاحظه. فذهب الى الديوانية، ولم يأتِ الى السلمان الا مرةً واحدة للاستفسار عن بعض الأمور التي هي خارج اختصاصه، ولما لم اعطه الجواب، ظهر عليه التأثر، وغادر السلمان من فوره.

اتضح لي أن توتر العلاقة بيننا وبين حكومة نجد سببه سوء المعاملة التي يلقاها الموظفون السعوديون، المكلفون التَّجْوالَ بين العشائر لجمع الزَّكاة، حينَ يدخلون الأراضي العراقية خطأً، إذ يجلبون كمتهمين ويوقفون. وقد علمت أن مَرَدَّ ذلك الى الأوامر الشفهية التي يصدرها ضابط الاستخبارات البريطاني (كابتن ولي) الى ضباط الشرطة العراقيين، ليجلبوا الذين يتجاوزون الحدود ويوقفوهم، بالرغم من اعتذارهم بأنهم يجهلون مثابات الحدود. ولأجل أن أحدَّ من هذا، بقصد تحسين العلاقة بيننا وبين حكومة نجد، امرت بأن لا ينفذ أي أمر يصدر من ضابط الاستخبارات إلا بمعرفة المدير، ويشمل ذلك الأوامر التي كان يعطيها ضابط الاستخبارات لتموين الطائرات البريطانية حين تهبط في السلمان أو المدرعات التي تصل إليه، بـ (البانزين) والدهون، ومن يخالف ذلك يعاقب عقاباً شديداً. كما أمرت بلزوم استضافة من يتجاوز الحدود، وارشاده اليها. ثم بدأت أتجوّلُ وأتّصل بموظفي حكومة نجد على الحدود وأتشاور معهم. فتحسنت بذلك العلاقة

بيننا تحسناً جيداً، وقدرت وزارة الداخلية في بغداد هذه الخطة، وكتبت إليَّ شاكرةً. وكانت ردة فعل ضابط الاستخبارات البريطاني على تلك الأوامر، تقديم شكوى لقيادة القوة الجوية البريطانية، بأنني غير متعاون مع قواتها التي تَطَأُ المِنطقة، أحياناً، ومدرعاتها التي تجوب في البادية، على طرق معروفة يسميها البدو باسم طرق المدرعات.

في الكويت لحسم دعاوى العشائر

في ١٢ آذار ١٩٣٠ كلفتني وزارة الداخلية أن أذهب الى الكويت لأرأُس لجنة لحسم الدعاوى بين عشائر العراق والكويت ونجد. سافرت من السلمان سالكاً طريق بُصَيَّةَ، ولما كنت في بُصَيَّةَ ذلك المساء، تلقيت برقية من (كلوب) المفتش الإداري، يقترح فيها تطبيق نظام دعاوى العشائر على المتجاوزين على عشائر الكويت ونجد. فأبرقت الى وزارة الداخلية مستفسراً عن هذا الأمر، مبيناً أن القانون العراقي محدد بزمان ومكان، فأبلغتني بتطبيق قانون الكويت.

وفي صبيحة ١٥ آذار بلغنا الكويت، وأبقيت السيارات المسلحة التي معي خارج السور، وسرت وحدي الى أمير الكويت، الشيخ أحمد الجابر، فقيل لي: إنه نائم. فذهبت الى القنصل البريطاني (كولونيل ديكسون) وكان رجلاً لَطيفاً، فوجدته يحسن اللغة العربية حتى ظننته سورياً. وقد علمت أن أباه كان قنصلاً لبريطانيا في بيروت، وتعلم فيها اللغة العربية، وهو يجيد اللغة الفارسية أيضاً. فدعاني الى الغداء عنده، ومن داره ذهبنا معاً، في الساعة الثالثة بعد الظهر، الى الشيخ أحمد الجابر، فاستقبلنا من أسفل درج قصره المطلّ على البحر. ودخلنا معه بهو الاستقبال، وكان غرفة مستطيلة تتوسطها منضدة مثمنة الأضلاع من المرمر، وفيها مجموعتان من التخوت والكراسي الإفرنجية البسيطة، وقد علقت على الجدار المقابل للباب مرآة كبيرة، وعلى الجدار الآخر مرآة أخرى، تقابلها صورة كبيرة جداً لملك الانكليز وهو معتمر قلنسوةً ومُرْتَدٍ معطفاً، وزين سقف الغرفة بصورة نساء. والشيخ أحمد الجابر متوسط البنية والقامة، حنطي اللون، يعتمر كوفية وعقالاً مقصباً، ويرتدي فوق ثيابه عباءة عادية. وقد دعانا لتناول طعام العشاء عنده. وقد ذهبت بعدئذ مع المفوض والكاتب والشرطة، الّذين أتوا معي الى

الكويت في السيارات المسلحة، لنقضي ليلتنا خارج بلدة الكويت في أحد القصور المهجورة التي كان يشغلها البريطانيون إبّانَ الحرب العظمى الأولى. وقد وجدت الكويت بلدة قديمة لم تمسها يد العمران قط، وبها حاجة الى النظافة. وفي تجوالي فيها لم أر داراً تلفت النظر إلا داراً متواضعة، قيل لي إنها مستشفى الطليان.

تقرر أن يكون مقر لجنة حسم الدعاوى في موقع أم الحيران على بعد (١٣٩) كيلومتراً جنوب الكويت. وقد بلغناها مساء يوم ١٦ آذار، وكان ينزل فيها هيف القحطاني.

وقد عين ليمثل الكويت أحد أفضل شبابها، الشيخ المثقف عبدالله الجابر الصباح، وكان متولياً القضاء في الكويت. وشرعنا في حسم الدعاوى بكل سهولة، إذْ انجزنا ست عشرة قضية مهمة كانت معلقة، وانتهى الاجتماع من غير اختلاف.

وفي ٢٤ آذار ١٩٣٠ غادرت أم الحيران الى الزُّبَيْر بسيارتي وحدي، متقدماً السيارات المسلحة التي كانت معي. ولما كان الطريق سهلاً، ضاعفت السرعة وابتعدت عنهم. وبعد مدة غاصت عجلات سيارتي في شعيب من الرمال، فنزلت وكففت عنها الرمال، ولم أخرج السيارة من الشعيب إلا بصعوبة، مفضلاً أن اقوم بذلك بنفسي على أن تدركني السيارات المسلحة، وعجلات سيارتي غائصة في الرمال. وتابعت السير، إلا أنني ضللت الطريق، فوقفت على أحد التلال، وأدرت نظري حولي بالمنظار المقرب الذي أحمله، فلم أرَ أثراً للسيارات المسلحة، كما لم أشاهد بيت شعر واحداً من بيوت البدو، ولا راعي إبل، أو أي أثر للحياة في هذه الصحراء. وخوفاً من نفاد وقود سيارتي إذا سرت بها في هذه المجاهل، قررت أن أقف على رأس هذا التل، وكان الوقت عصراً، وقد أيقنت أنني سأبقى هذه الليلة في مكاني وحدي، أو (خلاوي) كما يقول البدو. ولم يساورني الخوف، إذ كانت معي بندقية وعتادها، ومسدس تنوير، وحافظة ماء صغيرة، وعلبة حلوى مسقطية. وبينما كنت نازلاً من التل وعلى كتفي بندقيتي لأحقق الأثر والطريق مرة أخرى، شاهدت شخصين على بعيرين كأنهما ظهرا من جوف الأرض. فقلت لهما من غير تعريف وسلام: أنا تائه، هل منكما من يصحبني الى الزبير؟ فترجَّلَ

أحدهما عن بعيره وسلّمه لرفيقه، وكان معه طير حُرّ يحمله على كفه، وركب معي في السيارة، وقال: سر على بركة الله، إنك لو بقيت مستمراً في سيرك في اتجاهك هذا، لوصلت الموقع المعروف بالزور على البحر.

وقبيل المغرب بلغنا الزبير، وإذا بالسيارات المسلحة التي كانت معي قد بلغته قبلي ببضع ساعات. وكان المفوض يكلم البصرة بالهاتف يسأل عني ظاناً أنني بلغت الزبير وذهبت منها الى البصرة. وبعد أن شكرت الرجل الذي دلني على الطريق واسمه ردن المنّاع أحد رؤساء المنتفق وابن عم الشيخ زامل المَنّاع، أوصلته الى منزله شاكراً، ثم تابعنا سيرنا الى مقرنا في السلمان.

استقالة (كلوب)

راجعني أحد رؤساء الدهامشة وهو محمد التركي، فأخبرني أن عشيرة من شمر كانت قد أغارت عليهم، من قبل، وأخذت أباعره. وطلب استردادها من طعيسان بن رمال أحد رؤساء شَمَّر نَجْد النازلين على (البريت)، لأن (كلوب) كان قد حكم له بردّها من غير محاكمة. فكتبت الى (كلوب) المفتش الإداري، المقيم في الحلة، ما أفاد به محمد التركي، وسألته: هل يؤيد إفادته، وما رأيه في استرجاع هذه الأباعر؟ فجاء الجواب منه في أواخر تموز ١٩٣٠، بأنه يجب أن تقوم بحركات عسكرية لاسترجاع هذه الأباعر بالقوة. ومع أن وزارة الداخلية أمرتني أن أتلقى الأوامر منه، عرضت عليها الموضوع مبيناً أن هذه العشيرة هي من عشائر نجد التي نزلت العِراق حديثاً. ولما كنتم توصون بمعاملة العشائر النجدية التي تنزل العراق معاملة حسنة، رأيت أن أسترئيكم قبل أن أقوم بالحركات العسكرية، ولأن هذه القضية داخلة في المبالغ التي عينتها الحكومة السعودية تعويضاً عن خسائر عشائر العراق. فجاء الجواب من وزارة الداخلية: لا نوافق على اقتراح المفتش الإداري (كلوب).

فكتبت الى المفتش الإداري نص جواب وزارة الداخلية. فلم يَرُقْهُ أن يعارضه أحد، ومالبث ان ذهب إلى وزارة الداخلية مقدماً استقالته الى وزير الداخلية جميل المِدفعي، فقبلها.

وفي ٢٨ تشرين الأول ١٩٣٠ جاء (كلوب) الى البادية، ليأخذ أوراقه ويودعنا، قائلاً: إنه ماكان يأمل أن تنجح إدارتنا في البادية على هذه الصورة. وأعرب عن خيبة أمله، لأن وزارة الداخلية لم تتمسك به حين قدم استقالته. وأعلن أنه قد عين قائداً للجيش في الأردن، وانه يقبل كل من يريد الالتحاق بجيش الأردن من العرفاء والأفراد.

ان رحيل (كلوب)، الخبير والمرجع المختص لدى الحكومة في قضايا البادية والبدو، عدّه بعض الناس خسارة، إلا اني وجدت مبالغة في تقويمهم لمعلوماته وخبرته عن البادية والبدو. وكان، قبل مجيئي الى البادية، قد وضع صيغة اتفاقية بين العراق والكويت باسم "اتفاقية ابن العَمّ". ولما عُيِّنت في البادية، ارتأت وزارة الداخلية إرسال صيغة الاتفاقية إليَّ لأبيِّن رأيي فيها. فوجدت فيها كثيراً من الأغلاط من حيث المادّة والتعبير، إضافةً الى أن تطبيق قاعدة "ابن العمّ" بين عشائرنا وعشائر الكويت تنجم عنه مشكلات ونزاعات دائمة، نحن في غنى عنها. فأفضيت برأيي فيها الى وزارة الداخلية، وقد ارتأيت أن ليس من المصلحة توقيع مثل هذه الاتفاقية. فأُخِذَ برأيي هذا، وأُهْمِلتْ.

كان (كلوب)، المفتش الإداري، يتحلى بصفات قلَّما يتحلى بها غيره من الموظفين البريطانيين المستخدمين لدى الحكومة العراقية. فهو ليِّن العريكة، طويل البال، يصغي الى محدِّثِه بكل اهتمام، ولا يقاطعه حتى يكمِّل حديثه. يكلم النّاس بلين ولطف، وكأنه يستعطفهم. لهذا كان البدو يحبّونه، ويميلون إليه والى حديثه. وهو يجلس معهم كأحدهم، ويتبسطُ في أكله وملبسه، ويسكن خيمة عادية. وكان يتحمل المشاقَّ وخشونة العيش بدون تَبَرُّم، فما كان يستريح إلا إذا أتى بغداد أو البصرة ونزل في أحد فنادقها. وإني لا أعيب عليه إلا عدم افهامه البدو وجود حكومة عراقية، إذْ كان يظهر للبدو أنه موظف بريطاني تابع للحكومة البريطانية، في الوقت الذي كان يعمل فيه لدى الحكومة العراقية، ويتقاضى راتبه من خزينتها !

مشكلات البادية ومعالجتها

استطعت أن أجمل مشكلات البادية، كما لمستها، ووضعت خطة عملت لتنفيذها ومعالجة هذه المشكلات، وهي:

١- النزاع بين عشائرنا وعشائر نجد. جهدت أن أعامل العشائر النجدية التي تنزل الأراضي العراقية معاملةً حسنة، وإحالة قضايا الخلاف بينها وبين عشائر العراق، داخل المنطقة المحايدة، على موظفي الحكومتين، والاعتناء بحسم بقية القضايا وفقاً لقواعد العدالة والعُرف البدوي. وكان النجديون يرون أن حلها إنما يتمّ على وفق الشريعة الاسلامية، ويعدون الحكم على وَفْق نظام دعاوى العشائر حكم الطاغوت.

٢- الخلاف المستمر بين فرقتي الدهامشة والصقور. وبقصد عدم اعطاء مجال للاحتكاك والتوتر بينهما، فقد عينت لكل منهما أماكن محددة، وجعلت بينهما حدوداً، من يتجاوزها منهم يحبس ويغرّم.

٣- الاختلاف بين العشائر على المياه والمراعي. طبقت الحديث النبوي الشريف: "المسلمون شركاء في ثلاثة: الماء، والكَلأ، والنّار"، فلم أقر لأحد بمِلْكيّة أو بحق عينيّ لبئر أو مرعى، وجعلت الأولوية في البئر للذي ينزل عليها قبل غيره، على قاعدة: "السابقون الأولون".

أما الطريقة التي سرت عليها في التحقيق في قضايا البدو وحسمها، فكنت إذا جاءني مشتكٍ، وجهت الى خصمه كتاباً أطلب إليه ان يرضي المشتكي، أو أن يمشي معه الى أحد العوارف (العرّافين)، أو يمثُلَ أمامي -وذلك في غير قضايا القتل والسلب- فاذا عاد المشتكي ولم يحضر المشتكى عليه، أو لم يأخذ حقه بطريقة الرِّضى، أو العارفة، احضرناه بالقوة. ثم أسمح لهما بالجلوس، وأقول لهما: "احكوا أحدكما على الآخر". فيبدأ كل منهما بالكلام المألوف عندهم، تارة بهدوء، وتارة بالصياح مع قيام وقعود وضرب بالعصا على الأرض، حتى ينتهيا من المحادثة. فاذا ظهر أنْ لا أمل في التراضي، أشرع في حسم القضية بينهما على وَفْق الصيغ المنصوص عليها في نظام دعاوى العشائر. ولعل ممّا يسهل الأمر أن البدو قد طبعوا على الصراحة والصدق، وفي أكثر قضاياهم غنى عن تطبيق القانون، ويندر جداً اللجوء إليه.

٤- تنظيم القوة المسلحة. قسمت القوة المسلحة في البادية الى حضائر، وأعددت لكل حضيرة مايلزم من السيارات. ووزعتها، بجعل قسم منها ثابتاً في المخافر، وجعل قسم

آخر منقولاً بالسيارات. ووضعت في كل مركز ومخفر دليلاً، لأن لكل منطقة أدلاّء مخصوصين. ووضعت دليلاً لكل ثلاث سيارات مسلحة، وزودت كل سيارة بحبل ودَلْو، وعينت من يعزل الرضم والحجارة عن طريق السيارات.

٥- ضبط مستودعات الأسلحة والعتاد و(البنزين) والدهون. أمرت بتأليف لجان، نُظمت قيودها، وأودعت الى مأمور خاص. أما مصروفات المضيف، فقد سلمتها الى لجنة خاصة، كما ألفت لجنة لإدارة الزراعة.

٦- تعطل وصول الأرزاق في مواعيدها، بسبب سرعة عطب سيارات الشرطة التي تستعمل لجلب أرزاق المنتسبين وأُسَرهم. ولما كان ضمان ايصال الأرزاق من المسائل المهمة، فقد وضعت في كل مركز ومخفر من مخافر البادية عدداً من الإبل المصادَرَة لجلب الأرزاق، وشجعت بعض التجار أن يفتحوا حوانيت في جِوار المراكز والمخافر، ليتزوّدوا منها.

٧- صعوبة استخراج الماء من الآبار في السلمان. قررت أن أنصب مِضَخّة على إحدى الآبار، بالرغم من التحذيرات في عدم جدواها، لقلة مياه الآبار وعمق أغوارها. وطلبت من وزارة الداخلية مخصصات لأجل ذلك، واشتريت مضخة مستعملة ذات قوة (تسعة حصن)، ونصبت على أغزر بئر في السلمان، إلا أنها توقفت بعد ساعتين، بسبب نضوب الماء. فأدليت بسلم داخل البئر، ونزلت بنفسي مع العُمّال والشرطة لتنظيفها (بتبحيرها)، واخراج عيونها. وعملنا في ذلك يومين كاملين، الى أن تفتحت العيون في البئر، فنبع الماء غزيراً، وأخذت المِضخة تشتغل وتضخّ الماء طَوَال النهار. ثم أنشأنا حوضاً واسعاً بعلوّ نصف متر تقريباً من مستوى الأرض، لتتمكن الأغنام وسائر الحيوانات أن تشرب منه بسهولة، وجعلنا آخر الحوض يصب في ساقية كبيرة، يجري فيها الماء الى الأراضي الزراعية. وبهذه الكيفية أصبح من ينزل السلمان لا يحتاج الى استعمال الحبل والدلو، وارتاح النازلون فيه من موظفين ومستخدمين وبدو.

مغادرة البادية

حين وجدت أنني قد أكملت ما عليّ من واجبات، وطدت العزم على وضع معجم للبادية مستغلاً أوقات الفراغ، ليكون دليلاً للموظفين الذين يعينون فيها تسهيلاً لهم. ولما فرغت من تدوين ما يلزم من معلومات لهذا المعجم، وتحسنت الأحوال بيننا وبين الحكومة السعودية، وندرت حوادث السرقة والسلب، قررت السعي للنقل من البادية، وفسح المجال لغيري، ليكون لدى الحكومة عدد من الضباط والموظفين يملكون الخبرة والقدرة على الاشتغال فيها.

فقصدت في ١٠ نيسان ١٩٣١ بغداد، لأتشبث بالنقل تنفيذاً للفكرة التي ذكرتها. وقابلت صبيح نجيب مدير الشرطة العام الجديد، وطلبت منه النقل بعد أن عرضت عليه فكرتي، الا أنه لم يلبّ طلبي، وقال لي: لا أحد أحسن منك في البادية! فتوجهت الى وزارة الداخلية، وقابلت الوزير مزاحم الپاچه چي وعرضت عليه الفكرة بشكل أوسع، وبينت له: أنني في البادية في راحة وبحبوحة عيش، وأنني أتقاضى مع راتبي مخصصات خاصة بقدر نصفه، وبقدر ضعفه مخصصات سفر، الا ان المصلحة العامة فوق مصلحتي الشخصية. فقبل فكرتي، وأيّدها، وكلم مدير الشرطة العام بالهاتف، وأنا حاضر عنده، طالباً نقلي حالاً. ففعل، وفي ٩ أيار ١٩٣١ وصل المعاون حقّي من الناصرية لتسلم المديرية وكالة. فزودته بالتوصيات التي ادرجتها في الكتاب المرقم ٣٤٥ في ٨ آيار ١٩٣١ ليسترشد بها، وودعته متوجهاً الى الديوانية لتسلم منصب مدير شرطة لواء الديوانية.

العودة ثانية الى البادية

عدت الى البادية للعمل فيها في ١٠ أيار ١٩٤٠، بعد أن تركتها مدة تسع سنوات كاملة، وقد اختلفت الظروف، وتغيرت طبيعة الواجب. وكان لتعييني في هذه المرة قِصة، فقد كنت أشغل منصب معاون مدير الشرطة العام وكنتِ مستقرّاً في بغداد. وفي صبيحة أحد الايام، استدعاني حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام، فقال لي: لقد أصابك حيف من جراء عدم بقائك متصرفاً (محافظاً)، وتلافياً لذلك، قررّ تعيينك مديراً لإدارة

البادية ترفيعاً الى درجة مدير عام، وأنه سيتم نقلك متصرفاً الى أحد الالوية في مدة لا تزيد على ستة أشهر. فشكرته على ذلك، وقلت له: إن نفسي قد عافت المناصب والترفيعات، ولهذا لا أرغب في الاشتغال خارج بغداد سواء عينت مديراً عاماً، أو متصرفاً. وفي اليوم التالي، استدعاني رشيد عالي الكيلاني وكان يومئذ رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، فأعاد عليَ ما قاله لي مدير الشرطة العام. فاعتذرت، الا أنه ألحّ، وقال: إنه لا يرغب أن أبقى بعيداً في وظيفة غير ذات شأن. فقلت له: لقد تعبت واكتفيت من الوظائف، وإني لراضٍ بما أنا فيه. وخرجت من عنده معتذراً بإصرار. وبعد يومين استدعاني نوري السعيد وزير الخارجية، فأعلمني أنه وقع اتفاقية [٨] مع حكومة نجد وأن هذه الاتفاقية تستدعي مفاوضة وتنفيذاً، وأنه لا يجد شخصاً أصلح مني لهذه المهمة، إذْ كان في نيته أن يعين لها الشريف ناصراً، او مولود مخلص، ثم رأى أن المصلحة العامة تقضي أن يقوم بهذه المهمة عبدالجبار الراوي. فلما اعتذرت، قال: سأرى رئيس الوزراء وزير الداخلية. وبعد ثلاثة أيام، استدعاني رشيد عالي الكيلاني، فأعلمني أن الحاجة والضرورة تقتضيان تعييني للبادية، وهو يرجو أن أقبل ذلك كمهمة لا يتمكن أن يقوم بها غيري، وتعهد بشرفه بأنه سيعينني في القريب العاجل متصرفاً لأحد الألوية. فأكدت له اعتذاري، وقلت له: إنني لا أرغب في هذه الوظيفة ولا في غيرها، وأرجو أنْ لا تكرهوني على عمل لا أرغب فيه. فقال: إن المصلحة العامة ومصلحتك، تقتضيان ذلك، وإني سأستحصل قراراً من مجلس الوزراء بترفيعك وتعيينك. وقد فعل ذلك.

بلغت بالسفر، بعد المذاكرة مع وزير الخارجية. ولما ذهبت الى وزارة الخارجية للمذاكرة، اتفق أن التقيت الوزير، نوري السعيد حاملاً أوراقاً في يده، وهو يسير في الممّر داخل الوزارة. فسلّمت عليه، وقلت له: أنا آتٍ لمذاكرتك في شأن الاتفاقية، ويبدو أنك مشغول الآن، لذا أرجو أن تعين لي وقتاً للقائك. فقال: بل تعالَ الآن معي، فأنا لا أخلو من عمل، ولا أستريح إلا في القبر. ولّما جلسنا للمذاكرة، وأحاطني علماً بالمعلومات اللازمة حول الاتفاقية ومهمتي، أوصاني بحسم جميع القضايا المعلقة وإنهائها، لأن السعوديين يلحون على سرعة تنفيذها. فقلت له: ياباشا، اتفاقيتك ثقيلة. فقال لي:

(٨) اتفاقية روضة التنهات عام ١٩٤٠.

عبدالجبار، نحن في حالة حرب، ولا نعلم ماذا يحدث لنا، ونَجْدٌ خطُّ رجعتنا، ولا نريد أن نتوقف عن ترضية حكومتها من أجل خمسة (عَصاعِيص) أو ستة من شمّر!! فقلت له: لا يكون لنا أمان ولا خَط رجعة، اذا لم نكن عادلين في أحكامنا، وشمّر بشر مثلنا، ورعية للحكومة، يجب أن يشملهم العدل، أأرضينا الملك أم الصعلوك. وكرر عليٌّ قوله، وأضاف: عبدالجبار، لا تتعصب. فقلت له: سأجتهد في تنفيذ الاتفاقية حرفياً، بغض النظر عن أي اعتبار آخر، لأنني موظف إداري، لا سياسي. وودعني مكرراً توصيته.

غادرت بغداد الى البادية، لأدرس الوضع، واقابل الشنيفي سليمان:أمير (لينة)(٩)، ممثل الحكومة السعودية، لنتفق على ما يلزم من تفاصيل تسهل تنفيذ الاتفاقية.

أسباب اتفاقية روضة التنهات

من المعلوم أن عشائر البادية، مهما يحدد لها من مواقع، تكنْ مضطرة لأن تسير الى الأرض التي يتوافر فيها مرعى لأباعرها وأغنامها، سواء كان ذلك داخل الأراضي العراقية، أو في الأراضي النجدية. وقد اعتاد رؤساء العشائر التي تدخل الأراضي النجدية السيرَ الى الملك عبدالعزيز سعود الذي كان يستقبلهم لانه يعدّ نفسه شيخاً وملكاً، بالرغم من ان الاتفاقية المعقودة بين العراق ونَجْد تمنع سلطات الحكومتين من الترحيب برؤساء عشائر الحكومة الاخرى، وتقديم الهدايا اليهم (١٠) . اذ ان الملك السعودي، كان يقول: أنا شيخ، كيف أمنع من يأتيني ويقصدني؟ وقد شذ بعض رؤساء العشائر عن المجيئ اليه، وعرض الطاعة والاحترام لسلطانه، ومن هؤلاء اثنان من رؤساء عشائر نجد هما: نزال والجاسب، واثنان من رؤساء عشائر العراق، هما: مشل وعيادة التمياط. ولهذا راسل الملك السعودي الحكومة العراقية طالباً إبعادهم من العراق الى داخل الحدود النجدية. وكانت الاتفاقية التي عقدها نوري السعيد نيابة عن الحكومة العراقية، في أثناء زيارته المخيمَ الملكيّ السعودي في روضة التنهات تفرض على الحكومة العراقية أن تُبعد عن أراضيها جميع عشائر شَمّر نجد الذين دخلوا الاراضي

---

(٩) لينة: موقع نجدي بجوار الحدود العراقية.

(١٠) اتفاقية بحرة الموقعة عام ١٩٢٥.

العراقية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

المطاليب السعودية ومحنة رؤساء العشائر الأربعة

بعد ان وصلت الى السلمان وتسلمت وظيفتي الجديدة من المدير السابق علي سعيد، بدأت بالاطلاع على أشغال المديرية، وأحوال البادية والبدو، لتكون لدي فكرة واضحة، قبل أن أبدأ بمفاوضة الشنيفي. وقد اجتمعت معه لأول مرة في ٢ تموز ١٩٤٠ في موقع الرخيمية في مِنطقة الحياد، واتفقنا أن يكون الموقع المعروف باسم الحوارة على بعد ستة عشر كيلومتراً عن الحدود داخلَ الاراضي العراقية، محلاً للاجتماع. وأقمنا في هذا الموقع مخفراً مشتركاً: قسم نجدي مع الشنيفي، وقسم عراقي معي، وأبتدأنا بالمفاوضة في هذا المكان في ١٠ آب ١٩٤٠، وكانت مطاليب الشنيفي:-

اولاً- قدم قائمة بأسماء العشائر النجدية المطلوب ترحيلها الى الأراضي النجدية.

ثانياً- قدم قائمة بنقائص عشائر شَمَّر المطلوب تحصيلها.

ثالثاً- قدم قائمة بأسماء أربعة من رؤساء العشائر الذين يريد تسليمهم اليه يداً بيد، وهم: مشل التمياط، وعيادة التمياط، والجاسب، و(نازل) نزال.

وكانت نتيجة مفاوضاتنا، أن اتفقت معه على بعض مطاليبه، واختلفت معه على بعضها الآخر.

فأما ما تمّ الاتفاق عليه، فأمران:

أ- تحديد العشائر الواجب إبعادها من الأراضي العراقية الى الأراضي النجدية.

ب- أن يرسل الشنيفي، أهل (النكايص) المسروقة منهم أباعر أو غنم، لننظر في كل قضية على حِدَة.

وأما ما اختلفت معه عليه، فأمران:

أ- موعد ترحيل العشائر من الأراضي العراقية الى الأراضي النجدية.

ب- تسليم رؤساء العشائر الأربعة.

وسبب ذلك، هو أن الشنيفي طلب أن أرحّل العشائر حالاً. ولما كان الموسم قيظاً، وكانت المياه معدومة في الطّريق التي سيسلكونها، نبهت الشنيفي الى ذلك. فأجاب: (خلّهم يموتون بجهنم). فتعجبت من هذه القسوة البالغة، وعرضت الأمر على وزارة الداخلية، فأظهرت لي من مكاتباتها عدم رغبتها في التدخل أو المساعدة. وكان الشنيفي يلح على ترحيلهم، فقلت له: إنني لا أنفذ هذا المطلب بهذه السرعة، ولكني لا أقطع مفاوضتك، فأبرِقْ الى جلالة الملك عبدالعزيز بن سعود (لأن الشنيفي كان يراسل الملك مباشرة)، وقل له: إن عبدالجبار الراوي، يطلب منك، باسم الانسانية، تأجيل ترحيل هؤلاء العشائر الى بعد شهرين. فوافق الشنيفي، وجاءته في اليوم التالي موافقة الملك. وكان سبب طلبي التأجيل الى ما بعد شهرين، أن تمضي أيام القيظ، فيتمكن البدوي من السير مع مواشيه بأمان من العطش.

وياليتني كنت قد اتخذت هذا الطريق في شأن رؤساء العشائر الاربعة بدلاً من مراسلة حكومتي، التي لم تُؤدِ الى نتيجة. ورؤساء العشائر الاربعة الذين طلبهم الشنيفي: مشل التمياط، وعيادة التمياط، وهما رئيسا فرقة التومان من عشائر الصّايح من شَمّر جَرْبَة القاطنة بالحَوِيجَة، وهما عراقيان منذ ان كانت الصّايح بالعراق. وقد سبق ان شاهدت أحدهما وعشيرته، التي نزحت من الحويجة الى ديالى عام ١٩٢٧، في المكان المسمى (دارة خرمة) الواقع في منتصف الطريق بين مندلي و (النفط خانَة). وفيما بعد كنت أعطيه راتباً، كسائر الشيوخ، حين كنت مديراً للبادية عام ١٩٣٠. ومن هذا يتضح أن مشلاً وابن عمه عيادة عراقيان، ما في ذلك ريب، لأن عراقيتهما ثابتة بالمراسلات الرسمية منذ عام ١٩٣٠، وطلب الشنيفي تسليمهما اليه ليس مقبولاً. أما الجاسب ونزال، فهما نجديان في الأصل، نزلا العراق قبل أكثر من خمس سنوات، فهما غير مشمولين بالاتفاقية، وطلب الشنيفي تسليمهما اليه ليس مقبولاً أيضاً.

عرضت ذلك على وزارة الداخلية، مع هذه الإيضاحات، بتفصيل أكثر، كما عرض الشنيفي هذه الملاحظات على حكومته أيضاً. ويظهر أن رشيد عالي الكيلاني، وزير الداخلية، لم يلتفت الى هذه الملاحظات، فأجاب بلزوم تسليم الأربعة الى الشنيفي!!

وكانوا موقوفين فيّ السلمان، لأن وزارة الداخلية ألقت القبض على مشل وعيادة في بغداد، وارسلتهما مخفورين الى السلمان. وأما الجاسب ونزال فقد ألقي القبض عليهما من قبل شرطة البادية.

عُدْتُ فكتبت، الى وزارة الداخلية: إن تسليم الأربعة مخالف للاتفاقية، لأن الاتفاقية تنص على الإبعاد، لا التسليم، فضلاً عن أن مشلاً وعيادة هما عراقيان، والدستور العراقي ينص على عدم جواز إبعاد العراقي خارج الحدود العراقية، الا اذا نزعت عنه الجنسية العراقية. غير أن وزارة الداخلية أجابت برقياً: ان المصلحة تقضي بتسليم هؤلاء الاربعة.

ولما كنت معتقداً أن العدالة تقضي بأن لا يسلموا، وأن هذا منكر لا أفعله، وأن تحل هذه القضية بالتي هي أحسن، عرضت على وزارة الداخلية: إبعاد الجاسب ونزال، باعتبارهما نجديين في الأصل. أما مشل وعيادة، فإنهما يتهيبان أن يكتفهما الشنيفي ويسوقهما الى الملك السعودي، لأنهما يعتقدان أنه سيزج بهما في السجن، ويموتان فيه كما مات الدويش من قبل. أما اذا سمح لهما بالذهاب الى ابن سعود مباشرة والاعتذار له، فأنه سيعفو عنهما حتماً، ولهذا أكفلهما بمبلغ ثلاثة آلاف دينار، مع التعهد أن يكونا عند الملك السعودي خلال خمسة عشر يوماً. وبذلك نكون قد حافظنا على سمعة الحكومة، بأنها لا تفرط بشيوخ عشائرها، وأننا طبقنا العدالة، باعتبار أن التمياط ذهبا من أنْفُسهما، ولم يجبرا. إلا أن وزارة الداخلية أصَرَّت على أن يسلما الى الشنيفي تسليماً(١١) .

ولما كنت مصمماً أن لا أخالف العدالة والحق في اعمالي في الوظيفة، مهما كانت الاسباب والنتائج، وصار بقائي في البادية لا فائدة منه، اضطررت الى أخذ اجازة

---

(١١) ضمنت تفصيلات هذا الموضوع وعواقبه بكتاب (سري جداً ومستعجل للغاية) موجه من مديرية البادية برقم ٤٢٥ في ٢١ أيلول ١٩٤٠ الى وزارة الداخلية وصورة منه الى مدير الشرطة العام، موضوعه: "الأدوار التي مرت على تنفيذ الإتفاقية"، في محاولة أخيرة لإقناع الوزارة ان ترجع عن أمرها بتسليمهم.

مرضية، وتركت البادية الى بغداد في ٢٣ ايلول ١٩٤٠. فلما علم وزير الداخلية بتركي البادية ومجيئي الى بغداد بتقرير طبي، أمر رئيس صحة الشرطة أن لا ينظر في مرضي، وان يرسلني الى المستشفى الرسمي، لا الى مستشفى الشرطة، ليثبت تمارضي، ويتخذه حجة للتنكيل بي. وتلقيت ذلك بارتياح، لأنني مريض ولست متمارضاً. وقد ثبت المرض رسمياً، مدعماً بالفحص الشعاعي، بوجود التهاب مزمن في معدتي (سببه شرب الماء غير الصالح للشرب في البادية)، ويحتاج الى معالجة خارج العراق. عظم ذلك على الوزير الكيلاني، ورفض أن استعمل إجازة خارج العراق أكثر من عشرة أيام. وطلب مني مدير الشرطة العام، كسراً للفتنة، أن لا أتجاوز هذه المدة. وكانت هذه مناسبة لي للسفر خارج العراق.

عدت بعد العلاج الى بغداد، لأجد أن رشيد عالي لم يكتف بما قام به، إذْ أصدر أمراً بإلغاء ترفيعي من تاريخ صدوره. ومعنى هذا أن يكون أثر هذا الامر رجعياً، ويحجز راتبي لاستيفاء الفرق الذي صرف نتيجة الترفيع. فلم أستكثر ذلك، بل تلقيته برحابة صدر، لأني كنت متوقعاً أن يصيبني أكثر من ذلك.

وبعد انتهاء اجازتي، اجبرت على الرجوع الى البادية، فوجدت الوكيل قد نفذ أمر وزارة الداخلية. ووجدت كتاباً من وزارة الداخلية، موجهاً الى مدير البادية، تأسف فيه على الأسلوب الذي سلكته. فكتبت اليها: "...إن أعظم ما يتمناه الموظف، هو ان يحصل على رضاء وزيره، ولا سيما اذا كان ذلك الوزير رئيساً للوزارة. فاذا اتخذ طريقاً خلاف ما يريده الوزير، فمعنى ذلك ان هناك اعتبارات فوق رضاء الوزير، وهي مصلحة الوطن وتطبيق العدالة. واذا كنت في هذاالسبيل قد حصلت على أسف منكم، فأجري على الله...".

فلامني بعض الاصدقاء، وبعض رجال الدولة، على موقفي هذا، وقالوا لي: ليس من حقك أن تعارض الوزير، وتقول له: إن هذا مخالف للدستور، ومخالف للعدالة ! وكان جوابي لهم: يجوز ذلك لو كنا حكاماً على غير بلادنا، وكنا غير مسلمين، وكان ديننا لا ينهانا عن فعل المنكر وعن الإضرار بالغير، لأن الإسلام جعل الاضرار بالغير والشرك

بالله بمنزلة واحدة.

بقي الشنيفي في البادية، ويوسف ياسين، ممثل الملك السعودي، في بغداد، ولم يرجعا الا بعد تسليم الأربعة الى الشنيفي. وقد استطاع الجاسب الهرب.

الأمور الاخرى

كانت مهمتي الرئيسة في البادية، تنفيذ اتفاقية روضة التنهات، وعلى الرغم من الملابسات التي رافقت تسليم رؤساء العشائر الأربعة، التي تُعَدّ جزءاً من تنفيذ الاتفاقية، فان كوني مديراً لإدارة البادية يتطلب أن أمارس واجباتي الأخرى، وأن أحرص على سير الأعمال سيراً منتظماً، وخاصة ونحن في زمن الحرب (١٢) ، والحالة في العراق تنذر بالخطر نتيجة التأزم في العلاقة بين العراق وبريطانية. وللسيطرة على الموقف، وزعت القوة التي تحت إمرتي توزيعاً يدعو الى الاطمئنان. فوضعت في السلمان ضابطاً برتبة معاون مدير شرطة، وفي الشبكة ضابطاً، وفي بُصَيَّة ضابطاً آخر، وفي المراكز والمخافر الاخرى مفوضين وضباط صف، بَحسَب الأهمية والخبرة. ووزعت الافراد والسيارات المسلحة بما ييسر التصرف عند الحاجة.

ولما كان الماء مراً في مقر إدارة البادية في السلمان، نقبنا عن بئر حلوة الماء، فوفقنا للعثور على بئر ماؤها عذب على بعد نصف كيلومتر من السلمان، وأعددنا سيارة قديمة لجلب الماء وتوزيعه، وتمكنا من الحصول على الموافقة من بغداد لفتح مدرستين: إحداهما في السلمان والأخرى في بُصَيَّة، وطلبنا الموافقة على فتح مدرسة ثالثة في الشبكة.

وفي تلك السنة بدأت شركة النفط، بناءً على طلب الجيش البريطاني، بتعبيد الطريق العام بين الاردن والرطبة، وتزفيته بالقار. وقد استمر العمل به حتى اكتمل. وكان المركز الرئيس للعمل، داخل الاراضي العراقية في حدها النهائي مع الحدود الأردنية في الموقع المسمى طريبيل، وكان العمال القائمون بالعمل من عشيرة عنزة النازلين في

(١٢) الحرب العالمية الثانية.

العراق وسورية. وكثيراً مَا كان يحدث بينهم نزاع مسلح وقتال. ولئلا يحدث مثل هذا، تمكنت من التوصل الى إتفاق يَضْمَنُ ذلك، بحضور فواز الشعلان رئيس عشائر الرُّوَلَة من عنزة في سورية، ووكيل محروث الهَذّال رئيس عشائر عنزة في العراق.

البادية والحرب العراقية - البريطانية عام ١٩٤١

كانت البادية معرضة لأن تكون مكاناً للاصطدام مع البريطانيين من جهتي حدودها الشرقية والغربية. لذلك اتخذنا التدابير اللازمة للاستطلاع، ولسد الطرق بهدف عرقلة تقدم من يريد التعرض لمنطقة البادية، وزودنا المراكز والمخافر، التي يحتمل أن تكون هدفاً للتعرض، بما تحتاج اليه من عتاد وارزاق وماء، لتمكينها من الثبات اطول مدة ممكنة.

غير أن التعرض، لم يحدث من جهة الشرق، إذ تقدمت القوات البريطانية من الاردن، بقيادة (كلوب)، باتجاه حدودنا الغربية، فسيطرت على محطة (أيج ثري H3) لضخ النفط في يوم ٥ آيار ١٩٤١. وفي اليوم التالي، تقدمت لمحاصرة قلعة الرطبة. وفي يومي ٨ و ٩ عزز البريطانيون قواتهم بنحو أربعين مدرعة، وكثفوا من قصف الرطبة بالمدرعات اضافةً الى قصفها بالطائرات.

كانت القوة في الرطبة تتألف من حامية الرطبة الاصلية، بإمْرَة معاون مدير الشرطة عبدالرحمن القشطيني، وقد عززت بقوة اضافية مؤلفة من ثلاث سيارات مسلحة من سيارات شرطة البادية في النُّخَيْب، وخمسة افراد من الجند، فضلاً عن وجود قوة محمد الياسين وفوزي القاوقجي غير النظامية بالقرب من الرطبة.

وفي يوم ١٠ آيار، أسقطت حامية الرطبة طائرة بريطانية، وكان فيها ستة بريطانيين، فلقوا حتفهم. وفي هذا اليوم اطبقت القوة البريطانية حصارها، وركزت قصفها، بواسطة المدرعات والطائرات، على حامية الرطبة وقوة محمد الياسين وفوزي القاوقجي، فأثر ذلك في معنوياتها التي هبطت بسبب عدم ظهور طائرة عراقية في سمائهم، بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها بالجهاز اللاسلكي آمر حامية الرطبة،

المعاون عبدالرحمن القشطيني، الى كل من وزارة الدفاع والداخلية ومديرية الشرطة العامة في بغداد. وأبرق محمد الياسين: اذا لم ننسحب فسنموت كلنا. وكان من نتائج القصف البريطاني الشديد أن استشهد بعض أفراد القوة، وجرح بعضهم وبعض أفراد الحامية، وتحطم عمود اللاسلكي، ودمر الرشاش، وأصيبت احدى السيارات المسلحة بأضرار بالغة، وفتحت ثغرة في جدار القلعة. وفي نحو الساعة التاسعة مساء، تقدمت المدرعات البريطانية الى باب قلعة الرطبة، وبعد قصفه وضربه بالقنابل اليدوية، طلبت من الحامية التسليم، الا أن الحامية طلبت الإفساح لها في المجال لتخرج من الرطبة، رافضةً التسليم. فانسحبت المدرعات البريطانية الى الوراء، وخرجت الحامية من غير انتظام، غير مصدقة أنها ناجية من خطر محدق.

وبسقوط الرطبة، انتهى دفاع البادية، فطلبت نقلي منها برقياً. وفي يوم ٢٥ آيار، وصل الى السلمان معاون مدير الشرطة نوري حداد ومعه أربعة مفوضين، وأجريت الدور والتسليم معه، وغادرت مقري متوجهاً الى بغداد يوم ٢٦ آيار ١٩٤١، عائداً الى نفس المنصب الذي كنت فيه قبل نقلي الى البادية، وهو معاون مدير الشرطة العام.

الفصل الثامن

أيام الشرطة في بغداد

في الشرطة في بغداد

عملت في الشرطة ببغداد عدة مرات، في أوقات مختلفة، تغيرت فيها المناصب والمسؤوليات. عملت معاوناً لمدير شرطة لواء بغداد في العشرينات، وعملت مديراً لشرطة لواء بغداد في عقد الثلاثينات، وعملت مديراً عاماً للشرطة في عقد الأربعينات، ثم عميداً لكلية الشرطة في الخمسينات من هذا القرن.

معاونية شرطة بغداد في الكرخ

التحقت بوظيفة معاون مدير شرطة لواء بغداد في الكرخ في ١٧ تشرين الأول ١٩٢٦، وكانت تشكيلات مديرية شرطة لواء بغداد وقت انضمامي اليها، تتألف من المدير، وتتبعه خمس مُعاوِنيات، هي:

١- معاونية شرطة السراي.

٢- معاونية شرطة العَبخانة.

٣- معاونية شرطة الكرخ.

٤- معاونية شرطة الكرادة الشرقية.

٥- معاونية شرطةسامراء.

كانت معاونية شرطة السراي تشمل المنطقة الواقعة ما بين الشورجة والصليخ، ومن ضمنها منطقة الأعظمية. أما معاونية شرطة العَبخانة فتشمل المنطقة الكائنة بين الشورجة والباب الشرقي. ومعاونية شرطة الكرخ تشمل منطقة الكرخ وكرادة مريم والكاظمية والمحمودية ونهر دجلة بكامله داخل حدود مدينة بغداد. وتشمل معاونية شرطة الكرادة الشرقية المنطقة الكائنة ما بين الباب الشرقي وآخر حدود بغداد جنوباً ويضمنها ناحية سلمان باك (المدائن القديمة). وتشمل معاونية شرطة سامراء قضاء سامراء بكامله وناحية تكريت.

وكانت قوات الشرطة مؤلفة من فرسان ومشاة فقط، ولم تكن لديها سيارة مسلحة،

أو سيارة للنقل. وكان لمعاونية شرطة الكرخ زورقان صغيران بدون محرك، يتسع الواحد منها لخمسة أشخاص.

كنت أحرص أن احضر بنفسي التحقيق في جميع جرائم الجنايات التي تحدث في منطقتي، إذْ كنت مخولاً سلطة محقق، وكنت أنظم بنفسي أيضاً التقارير الخاصة بالجرائم التي تحدث، إذْ كان هدفي وحرصي منصبين على استتباب الأمن، وذلك بمراقبة الدوريات، والتحقيقات، والقائمين بها ليلاً ونهاراً، لأنني كنت وما زلت أعتقد أن قطع دابر الجرائم، يتوقف بالدرجة الأولى على صدق الموظفين المباشرين للتحقيق وإخلاصهم.

الموظفون البريطانيون في الشرطة

كان للموظفين البريطانيين في هذا الدور، نفوذ وسلطة كبيرة. فقد كان في مقر مديرية شرطة لواء بغداد ضابطا تفتيش بريطانيان، هما: (ميجر بتلر) و (كابتن كنس). وكان الضباط العراقيون، ومدير شرطة اللواء، يتهيبون منهما، ويحسبون لهما حساباً، وهما تابعان لمفتش الشرطة العام (كولونيل بْرِسْكُوتْ) صاحب النفوذ والسلطة في مديرية الشرطة العامة، وهو يستمد سلطته من (كِنْهانْ كُورْنوْالِس) مستشار وزارة الداخلية المسيطر عليها، ومع ذلك كان مدير الشرطة العام الحاج سليم يقف بوجه (كولونيل برسكوت) بقوة ويتصدى لنفوذه.

وكان في مركز شرطة السراي عريف بريطاني يدعى (سارْجِنْتْ دِينْ)، ومفوض هندي يدعى (واجه)، وكان (واجه) يقوم بتعليم المفوضين الذين يعينون حديثاً في غرفة تقع فوق سطح مديرية شرطة بغداد.

مشكلة مأمور مركز شرطة الكرخ

تبين لي بوضوح، من تحقيقاتي، أن مأمور مركز شرطة الكرخ توفيق له علاقة بالسراق، وهو متفق معهم في السرقات، وحين يتولى التحقيق يكشف طرفاً من القضية على نحو يبقي معه الفاعل مجهولاً، ويظهر قسماً من المسروقات فقط، ويبقي المهم منها مكتوماً، فيأخذ من اللصوص نصيبه، وينال من رؤسائه الشكر والإكرام المادي على كشفه

السرقة. وقد تمكنت أن أثبت ذلك في قضية خاصة، بالرغم من الصعوبات التي صادفتها، وسجلت القضية ضده. فلما علم بالأمر، راجع ضابطي التفتيش البريطانيين، اللذيْن كانت له علاقة بهما، فأسرّا في أذن المدير أن يعترض على إجراءاتي بلزوم أخذ موافقته أولاً، قبل تسجيل القضية ضد المفوض توفيق. فلم ألتفت الى اعتراض المدير، بعد أن بينت له أن تسجيل الدعاوى ضد أي إنسان كان، لا يستدعي إذناً. وبقيت المجادلة التحريرية بيني وبين المدير الى أن أنهيت التحقيق، ورفعت الاوراق اليه طالباً محاكمة مأمور المركز، لأن الادلة كانت كافية لإدانته. لكن هذا الإصرار مني أدى الى نقلي الى شرطة لواء ديالى، تخلصاً مني، بغية إنقاذ مأمور المركز من المحاكمة، مسايرة لضابطي التفتيش البريطانيين اللذيْن يحميانه. وبعد أن نقلت الى لواء ديالى في ٢٤ أيار ١٩٢٧، جاء مدير الشرطة العام الحاج سليم الى بعقوبا للتفتيش، فقال لي: لقد عاقبنا المفوض توفيق بتنزيل درجته وتغريمه غرامة نقدية، فهل يرضيك ذلك ؟ فقلت له: كنت أفضل أن يساق الى المحكمة لكي تبرهن الشرطة بوضوح أنها لا تتستر على عيوب المنتسبين إليها، ولكي يكون هذا الأجراء رادعاً للآخرين الذين تحدثهم نفوسهم بالإساءة الى واجباتهم.

مديرية شرطة لواء بغداد

كان منصبي الأصلي هو معاون مدير الشرطة العام لشعبة الحركات، الا أن الوزارة طلبت مني في ٢٥ أيلول ١٩٣٥ أن أشغل منصب مدير شرطة لواء بغداد، فوجدت تشكيلات المديرية باقية على ما كانت عليه يوم كنت معاوناً لمدير شرطة بغداد في الكرخ، مضافاً اليها معاونية شرطة النقليات والمرور.

العدالة والأمان

وجدت في شرطة بغداد بعض الأمور التي عددتها مخالفة للعدالة، إذ كان "المشبوهون" بالسرقات يحتجزون في المراكز ليلاً، خوفاً من ارتكابهم السرقة. فلم أقتنع بهذا الإجراء المقيد للحرية والمخالف للعدالة، فالشخص إما أن يكون بريئاً فتترك له حريته، وإما أن يثبت ارتكابه جرماً ما، فيجب تقديمه الى المحاكمة.

لذلك أبطلت هذا الأجراء، وأنشأت خفارة للمراكز، وأخرى لمراقبة الدوريات، وجعلت الدوريات والحراس مسؤولين عن حوادث السرقة باعتبارهم إما شركاء في الجريمة، وإما مهملين لواجباتهم. وكنت كلما حدثت سرقة في منطقة ما، أطلب توقيف حراسها ودورياتها باعتبارهم مهملين لواجباتهم. وباتخاذ هاتين الخطوتين انعدمت السرقة تقريباً. والأمر الآخر الذي لم يَرُقْني فأبطلته، هو قيام الشرطة، خلال الليل، بطرق أبواب الأشخاص المحكوم عليهم بوضعهم تحت مراقبة الشرطة، ليظهروا مبرهنين وجودهم في الدار، وخاصة الأشخاص المحكومين بسبب قضايا وطنية بتأثير من النفوذ البريطاني في الدولة، مثل: ذِيبان الغَبان، ومحمد الجرچفچي. اذْ لو لم يكن النفوذ البريطاني، لما أصبحت أعمالهم تعد جرائم يعاقب عليها.

كان كل همي أن ينام الناس في بيوتهم مطمئنين ملء عيونهم، آمنين.

طلب توقيف جورج نعيم

في أحد الأيام، كلمني وزير الداخلية بالهاتف طالباً توقيف رجل اسمه جورج نعيم، فأجبته: من المفضل لو جاء ني هذا الأمر عن طريق متصرف لواء بغداد. فوافقني على ذلك. وبعد ساعة كلمني متصرف لواء بغداد طالباً مني توقيف الشخص ذاته، فطلبت أن يعزز الطلب تحريرياً. فأجاب موافقاً. وقد كنت أقصد أن أشعره بالمسؤولية المترتبة على طلب التوقيف الكيفي، لأن للتوقيف طرقاً مألوفة. فلما وصل الكتاب، عرف المتصرف قصدي، فأوعز بسحبه وأنا خارج الدائرة. وفي اليوم التالي كلمني وزير الداخلية غاضباً، مستفسراً عن سبب عدم توقيف جورج نعيم. وبعد أن أفهمته السبب، بينت له أن هناك طرقاً قانونية للتوقيف، وأن التوقيف على هذا الشكل يمكن أن يجري في المناطق التي يطبق فيها نظام دعاوى العشائر، وليس في العاصمة، وأضفت مستفسراً: ما سبب طلبكم توقيف جورج نعيم؟ فقال: إنه متهم بكونه وسيط رشوة بين مدير الصحة العام وبطّيخة إخوان، وقصدنا أن نقدمه الى المحكمة، وهو يريد أن يهرب الى إيران. فقلت له: ان سلوك الطريق القانوني هو الأصلح والأحسن. قال: كيف نمنعه من السفر؟ قلت له: أنا أضمن ذلك، الا إنني أريد معرفة كيفية ثبوت التهمة عليه؟ فقال:

إن ذلك ثابت بقرار لجنة الأنضباط العام. فقلت له: أصبح الأمر هيناً، سأطلب من مديرية السفر تأخير معاملة جواز السفر لديها، ومن مديرية التحقيقات الجنائية مراقبته، وأنتم زودوا المدعي العام بنسخة من قرار لجنة الأنضباط العام لتقديمها الى الحاكم: (القاضي) لإصدار مذكرة بتوقيف جورج نعيم. وبهذه الطريقة حلت هذه المشكلة.

الرقابة للحد من تصرفات الملك غازي الشخصية

عدت وزارة ياسين الهاشمي بعض سلوك الملك غازي وتصرفاته الشخصية لا تليق بملك. وابتداءً من ١٤ حزيران ١٩٣٦ أقدمت الوزارة على أعمال للحد من تصرفات الملك. فأحدثت مخفراً للشرطة بجوار قصر الملح الذي اتخذه الملك قصراً ثانياً له يقضي فيه أكثر أوقاته. ولم تكتف الوزارة بذلك، فأرادت أن تبعد عنه سائق سيارته إبراهيم، الا إنها اتبعت طريقة غير مألوفة، فبدلاً من أن تتبع الإجراءات القانونية، طلبت من مدير الشرطة العام أن يهئ أشخاصاً يتشاجرون معه في إحدى الليالي، لاتخاذ ذلك ذريعة لتوقيفه وإبعاده عن الملك. ولما جرت محادثتي بذلك، استنكرته قائلاً: إنه من العار على الحكومة أن ترتكب مثل هذا التزوير الشائن، ولكن في الإمكان القبض على السائق وزجه في السجن حين يكون في حالة سكر. وأصررت على مخالفتي لهذه الأعمال وأمثالها، وامتناعي عن المشاركة فيها، لا لأن ذلك ضد الملك فحسب، بل لأنه عمل مخالف للحقيقة والعدالة، ولاعتقادي أن كل حكومة تزوّر الحقائق، مهما كانت الغاية من ذلك العمل، تمهد لنفسها الزوال. فلما رأى مدير الشرطة العام إصراري على موقفي، تجاوزني، واتفق مع أحد المعاونين على غير علم مني، ودبر للسائق ما أسلفت ذكره من الخطة لتوقيفه.

انقلاب بكر صدقي

أدون هنا أحداث يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦:

في الساعة الثامنة صباحاً، كنت في محطة قطار شمالي بغداد بالقرب من باب المعظم (محطة كركوك) للمشاركة في استقبال وزير حربية الأفغان، ورئيس أركان جيشها. وكان في استقبالهما: وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووكيل رئيس أركان

الجيش، ومتصرف لواء بغداد، وأمين العاصمة، ومعاون رئيس التشريفات في البلاط، وسرية من الجيش مع الموسيقى.

في الساعة الثامنة والنصف، وصل القطار، وفوقه رفٌ من الطائرات عددها سبع، وصدحت الموسيقى بالسلامين الملكيين: الأفغاني، والعراقي. وقدمنا وزير الخارجية الى الزائرين. فلما انتهت هذه المراسم، رجعت الى الدائرة، واذا بطائرات ظننتها أول الأمر من الطائرات المشاركة في الاستقبال، تلقي من الجو منشورات بتوقيع "قائد القوة الوطنية الإصلاحية" الفريق بكر صدقي [١] ، يطلب فيها من الشعب معاضدة الجيش وقادته في طلبهم من الملك غازي إقالة الوزارة القائمة [٢] ، وتأليف وزارة برئاسة حكمة سليمان. كما قام بعض الضباط بتوزيع هذه المناشير في الأسواق والدوائر الرسمية. اتصلت هاتفياً بوكيل مدير الشرطة العام وبالمتصرف وبوزير الداخلية، فقيل لي: إنهم في البلاط. فطلبت من رئيس الكتاب في دائرتي، توجيه كتاب الى الجهات الرسمية يرفق به المنشور، لكي أحمله الى المجتمعين في البلاط. وصلت الى البلاط ومعي المنشور، فوجدت رستم حيدر، رئيس الديوان الملكي، مكفهرّ الوجه، وتحت إبطه حقيبة، فقال: الجماعة (ويعني المجتمعين) رجعوا الى وزارة الداخلية. فرجعت الى الدائرة، واذا بوكيل مدير الشرطة العام يطلب المنشور، ليأخذه الى رئيس الوزراء، لأن أعضاء الحكومة

(١) عرفت بكر صدقي حينما كان قائداً للقوات التي أرسلت الى الديوانية عام ١٩٣٥ لتأديب العشائر المتمردة. وقد لاحظت طموحه حينما ركبت معه القطار الى بغداد، فعند تناولنا طعام العشاء في (الدّاينِنك كارْ): عربة المطعم، قلت له، بعد أن استطردنا بالحديث: باشا لماذا لا تتزوج؟ فقال: أنا ما أتزوج إلا إذا صرت مثل الأمير عبدالله (أمير شرق الأردن). قلت: كيف؟ قال: الزواج سيشغلني بزوجتي عند الحمل والولادة والرضاعة. أما الأمير عبدالله، فانه يخصص لزوجته، عند حملها، قصراً ويهييء لها من يعينها.

(٢) قمنا في وقت سابق، أنا ومدير التحقيقات الجنائية والمتصرف، بتنبيه رشيد عالي الكيلاني، وزير الداخلية، بأن الفريق بكر صدقي قد استبدل بأمري الوحدات في فرقته آمرين يخلصون له شخصياً، وقصده من ذلك الاستيلاء على الحكم، ولكن الحكومة لم تقدر هذه المعلومات، وتأخذ حذرها، وتحسن الأمور من جهة، وتحول دون فتح أبواب الفتن من جهة أخرى. وأصبح على وزارة ياسين الهاشمي ترك كرسي الحكم حقناً للدماء.

مجتمعون عنده.

حدث ذعر وارتباك في الأسواق، وأخبرنا: أن جعفر أبو التمن يعمل على إثارة الناس، وأن عبدالقادر إسماعيل يحرضهم على الفوضى. فأمر وزير الداخلية، بواسطة المتصرف، بالقبض عليهما. فقلت له: إن القبض عليهما سيؤدي الى مزيد من الشغب، وستؤول الأمر بالتي هي أحسن. وتمكنت من استقدام عبد القادر أسماعيل، وطلبت منه أن يكف عن أعمال الشغب وبث الاشاعات، لكي تسير الأمور بهدوء وبدون حوادث مزعجة، بلدنا في غنى عنها، ولأن القليل من الفوضى أو الشغب، سيؤدي الى أعمال النهب والاعتداء، وقد يشمل ذلك الأجانب والقنصليات والسفارات، وحين ذاك يقع العراق في مشكلة. وذكرته بما حدث في تركية، الأمر الذي أدى الى طلب الأجانب إمتيازات خاصة بهم مست باستقلالها. وأنهيت كلامي معه بتأكيدي على أني مصمم على استتباب الأمن مهما كلف الأمر. وكان يقف وراءه جماعة من الاشخاص، يستمعون الى كلامي، منهم مكّي الجميل.

في الساعة الحادية عشرة صباحاً، سمعنا أزيز الطائرات وانفجار القنابل، إذْ ألقِيت واحدة منها على باب مجلس الوزراء، وأخرى على باب البريد، وكانت دائرتي بين الموقعين. وكان سبب القصف أن بكر صدقي قد رفع كتاباً الى الملك حدد فيه الساعة الحادية عشرة صباحاً موعداً نهائياً لإقالة وزارة ياسين الهاشمي، وتعيين وزارة برئاسة حكمة سليمان، والا فإن الجيش سيقوم بهذا الواجب. ولما كانت الوزارة لم تستقل حتى تلك الساعة، أمر بكر صدقي بالقصف مبرهناً أنه يعني ما يقول. وكان عدد الطائرات التي قامت بالقصف أربعاً، وقنابلها من عيار ٣١ (باون) ومن النوع الذي يستعمله الجيش. أما الخسائر، فكانت: قتيلاً واحداً، وثمانية جرحى. وفي هذه الأثناء، قطعت خطوط الهاتف بين بغداد وبعقوبا، وسيطر الجيش على سكة القطار التي تصلها ببغداد.

رأيت أن الأمور ستسوء إذا لم نعزز دوريات الشرطة، بجعلها دوريات مختلطة من الشرطة والجيش معاً. فذهبت من فوري الى آمر الأنْضباط العسكري العقيد طاهر محمد عارف، وكانت دائرة الأنضباط تقع في (الأكمكخانَة) في شارع المتنبي بجوار سوق

السراى قريباً من مقر دائرتي، وبينت له فكرتي. فأيدها، ووضع تحت تصرفي فصيلاً من الانضباط العسكري، فوزعته على الدوريات. وبهذه الوسيلة لم تقع حادثة تذكر في بغداد.

في نحو الساعة الثانية عشرة ظهراً، راجت في البلد إشاعة مفادها: أن وزارة ياسين الهاشمي قد استقالت، فعهد الملك الى حكمة سليمان تأليف وزارة جديدة. وأن الجيش يزحف متقدماً من بعقوبا الى العاصمة بقوة تتقدمها أربع دبابات، وثلاثون سيارة مسلحة، وتسعون سيارة تحمل جنوداً مدججين بالسلاح، تتبعها الخيالة، والمدافع.

في الساعة الثالثة بعد الظهر، تحقق سقوط وزارة الهاشمي، وتأليف وزارة جديدة برئاسة حكمة سليمان. وقام المحامون بمظاهرة سلمية، فأمر حكمة سليمان بتفريقها. ثم قامت مظاهرة يقودها معلم اسمه عبد المنعم، وكان يهتف هو وجماعته: فليسقط الخائن الهاشمي. فلما علمت أن المتظاهرين ضايقوا دار ياسين الهاشمي، أمرت معاون مدير الشرطة، محيي الدين، أن يفرقهم بالقوة، فتم تفريقهم. وبعد ذلك سارت في بغداد وسائط نقل تحمل ضباط الطيران، والناس تهتف لهم.

عند المساء، عسكرت قوة بكر صدقي على سدّ ناظم باشا، مقابل بغداد. وجاء بكر صدقي وضباطه المقربون الى النادي العسكري.

في الساعة السادسة مساء، جرت حفلة استيزار الوزارة الجديدة.

وهكذا تم بالقوة إسقاط الوزارة التي ألفت بقوة العشائر، ولكن بقوة الجيش هذه المرة. وبذلك تحققت العدالة على قاعدة: "الجزاء من جنس العمل". وانتهى يوم حافل بالأحداث.

وزارة حكمة سليمان

تألفت الوزارة الجديدة من:

حكمة سليمان: رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية.

ناجي الأصيل: وزيراً للخارجية.

يوسف إبراهيم: وزيراً للمعارف.

كامل الچادرچي: وزيراً للأقتصاد والمواصلات.

صالح جبر: وزيراً للعدلية.

جعفر أبو التمن: وزيراً للمالية.

عبداللطيف نوري: وزيراً للدفاع.

واحتفظ بكر صدقي لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش، ولم يشترك في الوزارة.

في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٦، شاع أن جعفراً العسكري، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة، الذي ذهب أمس الى بعقوبا ليتباحث مع بكر صدقي، مفقود. ثم تأيد أنه قد قتل.

وفي مساء هذا اليوم، غادر العراق: ياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني. وأخبرني آمر سيارات الشرطة المسلحة التي رافقتهما الى الحدود أنهما كانا غير مطمئنين بأنهما سيخرجان من العراق سالمين.

في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، وزع البريد رسائل بتوقيع "الجمعية الكردية الإصلاحية" الى شخصيات عراقية متعددة وأنا من جملتهم، تقول: تجب مغادرتكم العراق خلال ثلاثة أيام من تاريخه، والا فمصيركم القتل. ولم أكن أهتم بمثل هذه الرسائل، الا أن الآخرين الذين تلقوها اضطربوا خوفاً، ومنهم من لزم بيته منذ الغروب. إضافة الى ذلك، حدثت اعتداءات كثيرة من أتباع بكر صدقي على بعض الشخصيات، فراجعوني بصفتي مديراً لشرطة بغداد.

ذهبت الى بكر صدقي في وزارة الدفاع، وعرضت عليه بعض رسائل التهديد، وقلت له: إن الشائعات تقول: إن أتباعك هم وراء هذه الرسائل. فأجابني، مبدياً

استغرابه، وطلب إجراء التحقيق لمعرفة مصدرها واتخاذ الإجراءات بحق من يثبت كونه وراءها كائناً من كان. وبعد أن ودعته، وكان يجلس في غرفته عدد من الضباط، عاتبني الفريق عبداللطيف نوري، وزير الدفاع، على حديثي هذا مع الفريق بكر.

وبعدها رأيت نفسي في حيرة من هذا التغير المفاجئ في مراكز القوى، وظهور مركز جديد يفوق سلطة الوزير أو الوزارة، وهو مركز بكر صدقي شخصياً، وأتباعه. وأصبحت محرجاً بسبب منصبي بتأثير عاملين، أحدهما: أنني لا أريد أن أغش الناس وأكذب عليهم، واقول لهم: إني قادر على المحافظة عليكم وحمايتكم من الاعتداءات، والعامل الآخر: أني لا أريد أن أغش الحكومة التي أشتغل فيها بالتقصير في اداء واجبي، فاضطررت أن أسعى بكل قواي للتخلص من هذه الوظيفة، فتم لي ذلك.

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٣٦، أرجعت الى وظيفتي الأصلية، معاوناً لمدير الشرطة العام لشعبة الحركات، ولم يحدث لي في أيام هذه الوظيفة ما يستحق الذكر.

مديرية الشرطة العامة

شغلت منصب مدير الشرطة العام في ٦ حَزِيران ١٩٤٥ في ظروف صعبة، على أثر انهيار ألمانيا النازية واستسلامها للحلفاء في ٨ أيار ١٩٤٥، باعتبار أن العراق كان حليفاً لبريطانيا في تلك الحرب، وتمرد الملا مصطفى البارزاني، وعزيز ملو، في شمال العراق، إضافة الى الواجبات الاعتيادية للشرطة. وعند تسلمي مهمات وظيفتي، وكان يتبعها أربع عشرة مديرية في الألوية، مضافاً اليها:

مديرية شرطة السكك الحديدية.

مديرية شرطة الكمارك والمكوس.

مديرية شرطة السفر والجنسية.

مديرية شرطة الإقامة.

مديرية شرطة المخابرة.

مديرية شرطة المرور.

مديرية شرطة القوة السيارة (٣).

مديرية مدارس الشرطة.

مديرية شرطة البادية الجنوبية.

مديرية شرطة البادية الشمالية.

مديرية شرطة بادية الجزيرة (٤).

أما تشكيلات مقر مديرية الشرطة العامة، فكانت:-

رئاسة مفتشي الشرطة، يرأسها ضابط شرطة بدرجة معاون مدير عام.

شعبة الحركات، ويرأسها ضابط شرطة بدرجة معاون مدير عام.

شعبة التحقيقات الجنائية (٥)، يرأسها ضابط شرطة بدرجة معاون مدير عام.

شعبة الإدارة، يرأسها ضابط شرطة بدرجة معاون مدير عام.

شعبة الميرة، يرأسها ضابط شرطة بدرجة معاون مدير عام.

شعبة المحاكم، يرأسها نائب أحكام بدرجة مدير شرطة.

شعبة الصحة، يرأسها طبيب بدرجة رئيس صحة.

خطة العمل

لقد مارست العمل في مسلك الشرطة أربعاً وعشرين سنة، أمضيتها في شمالّي العراق وجنوبه وفي شرقه وغربه، في البوادي والمدن، واكتسبت خبرة عن محاسنه ومساوئه، حتى توليت منصب مدير الشرطة العام. واذا كنت قد رسمت خطة، وعينت لها

(٣) أصبحت فيما بعد نواة لقيادة قوات الحدود.

(٤) استحدثت هذه المديرية في الوقت الذي كنت فيه مديراً عاماً للشرطة.

(٥) أصبحت فيما بعد مديرية الأمن العامة.

أهدافاً، فإنّ ذلك لم يكنّ ارتجالاً، وإنما كان نتيجة تفكير يعتمد على التجربة، وقد رميت بخطتي الى هذه الأهداف:

١- رفع مستوى ضباط هذا المسلك، وأفراده.

٢- تقوية قوات الشرطة، وجعلها قادرة على القيام بالواجبات التي يترتب عليها أداؤها.

٣- جعل الشرطة خادمة الشعب حقاً وصدقاً.

ومن هدف رفع مستوى رجال الشرطة، وضعت أمام ناظري تأهيل جميع ضباط ومفوضي الشرطة بإدخالهم في دورات تخصصية، وممارستهم قيادة قوة مسلحة في الحركات ضمن تشكيلات شرطة القوة السيارة. وقد آليت على نفسي ان لا أرفع معاون مدير شرطة الى درجة مدير ما لم يجتز دورة الضباط العليا أولاً، ثم يقود بنجاح فوجاً من أفواج شرطة القوة السيارة ثانياً، حتى يصبح معلوماً أن التعلم والثقافة والتجربة العملية هي الطريق الوحيد للتقدم.

وقد حدث أن طلب وزير الداخلية مني ترقية بهجة العطية، وكيل مدير شرطة لواء الديوانية، وأكد الطلب توفيق النائب متصرف لواء الديوانية بإلحاح، فرفضت ترفيعه، وأصررت على التمسك بخطتي بأنه لا سبيل الى ترفيعه ما لم يدخل الدورة وينجح فيها، وفي قيادة فوج من أفواج شرطة القوة السيارة، ومن ثم يرفع ويعاد الى الديوانية. ولم يرفع مدة وجودي في مديرية الشرطة العامة، ليس لأنه لا يستحق الترفيع، بل من أجل التزام الخطة التي رسمتها لرفع المستوى المهني والكفاية العملية لرجال هذا المسلك، ولكي يعلم رجال الشرطة الآخرون أن هذا الأمر لا يخضع للمؤثرات ولا يستثنى منه أحد.

كما أذكر في هذا المجال حادثة أخرى: كنت قد ذهبت بصحبة وزير الداخلية الى شمالي العراق في اثناء العصيان، وكانت دورة المفوضين البالغ عددهم خمس مئة تلميذ قد تخرجوا، فأمرت بتوزيعهم على أفواج الشرطة في منطقة الحركات في الشمال، وطلبت من صالح حمام، وكيل مدير الشرطة العام يومئذ، أن يسفرهم جميعاً لتتسنى لبدائلهم العودة الى بغداد والألوية الأخرى. فلما عدت الى بغداد، وجدت أنه قد جرى

توزيعهم جميعاً، عدا المفوض شهاب المختار، فاستفسرت من صالح حمام عن سبب تأخيره، فأجاب: إن توفيق السويدي، رئيس الوزراء، قد طلب منه ذلك. فلمته على استجابته لطلب رئيس الوزراء، لأن هذا الموضوع من صميم واجباتنا، وليس لأحد التدخل فيه. وأفهمته أن عليه أن يسفره ذلك المساء، رضي رئيس الوزراء أم لم يَرْضَ. فسفره من غير تلكؤ.

ولتقوية قوات الشرطة، ولا سيما القوة السيارة وجعلها قادرة على القيام بواجباتها، اعتنيت بتعليمها وتدريبها على وفق النظام المتبع في الجيش، إذْ جعلتها تضم ثلاثة ألوية، يتألف كل لواء من ثلاثة أفواج. ووزعت الألوية الثلاثة بحيث يكون أحدها في الشمال، والثاني في الوسط، والثالث في الجنوب، وجعلت في مقر القوة السيارة في بغداد فوجاً آلياً، متهيأ للحركة بكامل أفراده وتجهيزاته الى أي مكان آخر.

كما اعتنيت بإحداث جوق موسيقي للشرطة، وإحداث فرق رياضية، وجعلت لها ملاكات ثابتة في مدرسة الشرطة، من غير التلاميذ الذين يلتحقون بدوراتها.

ومن أجل تحقيق الهدف في جعل الشرطة خادمة للشعب، كنت أتابع سلوك رجال الشرطة مع عامة الشعب فاتحاً أبواب دائرتي لكل مراجع في أي وقت شاء، لأتعرفَ سيرة الشرطة وسمعتها بين الناس ولأتدخل في الوقت الملائم. وأذكر حوادث كثيرة وصلت الى علمي واتخذت فيها الإجراءات المناسبة. فقد علمت أن معاون شرطة العَبخانة قد اعتدى على شوّاء (معاليق) جوّال، فأمرت بحرمانه من الترقية لمدة سنتين، ولم أسمح بالشفاعات والوساطات التي قدمت بحقه، ليكون عبرة لغيره.

ولأن أكثر المشكلات التي تحدث بين أفراد الشعب والشرطة، سببها سوء تصرف بعض الجهلة من أفراد الشرطة، حصرت المعاملات التي تخص عامة الشعب (مثل: التبليغ، والاستقدام، والتفتيش، ومسك الدفاتر اليومية) برجال شرطة متعلمين ممن حصلوا على شهادة الدراسة الإبتدائية في الأقل. وقدمت الى وزارة الداخلية مقترحاً بتأليف شرطة ممتازة لهذا الغرض، ومنحهم امتيازات كقبول المتفوقين منهم في مدارس الشرطة حتى الدورات العالية فيها، وذلك بقصد إغراء الطامحين منهم بهذه الفرص التي

تلبي أمانيهم.

واجتهدت أن يكون لمن يشتغل محققاً في الشرطة مدة عشرين سنة فاكثر، بعد تركه الخدمة، حق مزاولة المحاماة في القضايا الجزائية، أسوة بالقضاة الشرعيين - من غير خريجي كلية الحقوق - الذين يزاولون المحاماة في القضايا الشرعية بعد تركهم الوظيفة، وأن تكون لضباط الشرطة رتب عسكرية وقتية توازي رُتَبَ أقرانهم في الجيش، ورواتب تقاعدية مساوية لضباط الجيش، ذلك لأن (الجندرمة والدُّرك) في الدول المجاورة كـ (تركيا وإيران وسورية ولبنان) لهم حقوق متساوية مع الحقوق التي تمنح لضباط الجيش. ولما كانت الشرطة العراقية هي شرطة و (جندرمة) في آن واحد، فيكون لها الحق في المطالبة بمثل هذه الحقوق. غير أنني -يا للأسف - لم أستطع تحقيق هذه الأمور على الرغم من الجهود التي بذلتها، لقصر المدة التي بقيتها في هذا المنصب، وانشغالي بالحركات في شمالي العراق. وإني، إذْ أدوِّنها، أطمح أن يعمل الذين يتولون أمور الشرطة من بعدي لتحقيق هذه الأمور التي سيكون لها أثر كبير في تطوير الشرطة العراقية،ولاريب.

عصيان الملا مصطفى البرزاني

بعد مرور أقل من شهر على تسلمي منصب مدير الشرطة العام، ظهرت حوادث عنف في شمالي العراق، ثبت أن وراءها الملا مصطفى البرزاني، فأحطت الوزارة علماً بذلك، فأخذت للأمر أهمية. وبدأت الشرطة بإرسال قواتها الى الشمال، توقعاً للطوارئ. وبعد اجتماعات عديدة عقدها مجلس الوزراء، ومذاكرات مع قادة الجيش، اتخذت الحكومة قرارها في ٣١ تموز ١٩٤٥، بإجراء التحشد اللازم للقوات في الشمال، تمهيداً لتأديب البرزاني.

وفي ١٢ آب ١٩٤٥، صدرت الأوامر بتأليف قيادة عسكرية بقيادة أمير (اللواء) مصطفى راغب، قائد الفرقة الثانية في كركوك، على أن تتلقى جميع القوات (المتحشدة في كركوك وأربيل والموصل، ومن ضمنها الشرطة هناك، وقيادة شرطة القوة السيارة في أربيل) أوامرها من هذه القيادة.

لما اكتمل تحشد القوات، اتخذت راوندوز مقراً لقائد القوات، بصحبة مصطفى العمري، وزير الداخلية، وقسمت القوات المتحشدة رَتَلَيْن: أحدهما بقيادة الزعيم (العميد) الركن إسماعيل صفوة، ليتقدم على محور أربيل - مازنة، حيث جهة العصاة. والآخر بقيادة الزعيم (العميد) ياسين حسن، وحدد محور تقدمه من عقرة - سري عقرة - دينارته، حيث يكمن العصاة.

وبعد منتصف ليل يوم الأربعاء ٥ أيلول ١٩٤٥، تحركت من بغداد باتجاه منطقة الحركات، فبلغت راوندوز، مقر القيادة، في وقت ظهره. ووجدت المجتمعين لدى الوزير، كلاً من: قائد القوات، ومتصرف أربيل، وقائم مقام راوندوز، وكانوا يتشاورون في أمر تخصيص مكافأة للشيخ رشيد لولان، لأنه تمكن من فك الحصار عن قوات الشرطة التي حاصرها العصاة في (سيده كان). وكان اقتراح المتصرف، والقائم مقام، أن تهدى اليه عشر بندقيات وخمسة صناديق عتاد. ولما سألني وزير الداخلية رأيي، أجبت: إن رشيد لولان غير محتاج الى هذا السلاح والعتاد، لأنه قدم مئتي مسلح من رجاله، تمكن بهم من فك الحصار عن الشرطة. وأتذكر أن الحكومة العثمانية كانت تكافئ مثل هؤلاء الرجال الذين يخدمونها في الملمات، مكافأة مجزية يبقى أثرها دائماً. فأقترح تخصيص مبلغ أربعين ديناراً شهرياً لتكية الشيخ لولان بصفة دائمية كذكرى لخدمته الدولة، وأن يهدى اليه مصحف، وتخاط له جبة، ويمنح خمس مئة دينار. فأيد هذا الأقتراح.

استأذنت من الوزير أن أتابع سفري لتفقد قوات الشرطةفي منطقة الحركات. ولما بلغت المَوْصِل ليلاً، أبلغني الوزير هاتفياً: أن رَتَلَ إسماعيل صفوة في منطقة مازنه، ورتل ياسين حسن في منطقة دينارته، يلاقيان مصاعب في التقدم، ويقتضي الأمر تقديم مساعدة مستعجلة لهما، بتعزيزهما بقوات إضافية من الشرطة، وطلب عودتي الى بغداد لتأليف أفواج من قوات الشرطة وإرسالها الى منطقة الحركات بأسرع ما يمكن. فعدت في تلك الليلة الى بغداد واتخذت مقراً لي في مدارس الشرطة، واستطعت أن أؤلف في مساء كل يوم فوجاً واحداً من أفراد يختارون من شرطة الألوية، الذين عليهم الالتحاق في مساء اليوم التالي في مدارس الشرطة، ليصلوا الى منطقة الحركات في اليوم

الثالث. وأرسل أكثر من سبعة أفواج خلال أسبوع (٦) . وبمساعدة هذه القوات، والقوات غير النظامية، التي ألفها وزير الداخلية من أبناء المنطقة الشمالية، ووضعت تحت قيادة الجيش في منطقة الحركات، استطاعت الحكومة دحر العصاة، فهربوا خارج الحدود العراقية، قبل حلول فصل الشتاء.

عصيان عزيز ملو

في أثناء تنفيذ الحركات في الشمال، ظهر متمرد جديد في منطقة زاوِيتة، يعرف باسم عزيز ملو، فبادر قائد القوات بإصدار أمرٍ بتحريك فوج الشرطة من معسكره في دهوك الى جبل زاويتة، ليضرب عزيز ملو وأتباعه. إلا أني اعترضت على هذا الأمر، مبيناً أن هذا الفوج يضم عدداً كبيراً من الأفراد المستجدين ممن لم يدربوا تدريباً كافياً لتنفيذ مثل هذا الواجب. وطلبت تأجيل تنفيذ الأمر مدة ٤٨ ساعة، بقصد تبديل بعض أفراد هذا الفوج بآخرين أكثر خبرة بالحروب الجبلية. وكذلك تبديل آمره بآمر خبير في المنطقة. فأبرق قائد القوات: بأنه يجب تنفيذ أمره فوراً، وأن من يعرقل أمْره يساق الى المجلس العرفي العسكري. فأصبحت في حَرَج شديد. وبعد التفكير، استقر الرأي لديَّ بأني أفضل أن أساق الى المجلس العرفي، ولا أمكن من ظهور زعيم متمرد جديد كملا مصطفى، لأن عزيز ملو سيضرب الفوج المستجد اذا تحرك الى جبل زاويتة، ويستولي على سلاحه، ويظهر في المنطقة زعيماً جديداً ذا سطوة. ولهذا السبب أكدت برقياً معارضتي، وطلبت من وزير الداخلية، في الوقت نفسه، التوسط لحل المشكلة. فأجاب الوزير برقياً: إنّ علي أن أتصل بالقائد. وفي مساء ذلك اليوم ٣ تشرين الأول ١٩٤٥، كنت من بين المدعويين الى مأدبة عشاء أقامها البلاط الملكي في قصر الرحاب على شرف الأمير عبدالله، أمير شرق الاردن. وبينما كنت أتمشى في حديقة القصر والأهتمام بادٍ عليّ، استوقفني صالح جبر، وزير المالية، مستفسراً عما يشغلني. فحدثته بالموضوع تفصيلاً. فأبدى استعداده للذهاب معي، بعد تناول العشاء، الى مقر وظيفتي

---

(٦) لا أنسى كلاً من جميل الراوي مدير مدرسة الشرطة، وصالح عبدالوهاب مدير شرطة القوة السيارة، وموسى حمدي مدير شرطة المخابرة، الذين كانوا خير أعوان لي في تنفيذ هذا الواجب.

لكي يتصل بالقائد ويحل المشكلة. وذهبنا معاً، وبقينا في مقر عملي الى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، حيث حققنا الاتصال بالقائد، وموافقته على تأجيل تنفيذ الأمر ٤٨ ساعة، كما طلبت.

في اليوم التالي، أصدرت أمراً الى كل من صالح حمام ووجيه يونس، وهما من كبار ضباط الشرطة، لكي يصطحبا معهما الى دهوك مئة شرطي مدربين. لتهيئة الفوج وإعداده للحركة. وأبرقت الى عزرا ورده (٧) ، مدير الشرطة في العمادية، أن يتوجه من فوره الى دهوك، ليقود الفوج الى جبل زاويته، لضرب عزيز ملو. فتوجه عزرا ورده بالفوج طالباً عزيز ملو من خلف جبل زاويته. فلما شعر ملو بحركة قوة عزرا، غادر الجبل هارباً. وهكذا تم التغلب عليه قبل استفحال أمره.

الانتقال من حالة الحرب الى السلم

في شتاء عام ١٩٤٦، استقالت وزارة حمدي الپاچه چي، وأعقبتها وزارة توفيق السويدي في ٢٣ شباط ١٩٤٦، وهي أول وزارة تؤلف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت باكورة أعمالها، بعد أيام قليلة من تأليفها، أن ألغت المراسيم الاستثنائية التي فرضت خلال سنوات الحرب العالمية، وأمرت بالإفراج عن المعتقلين. وتبع ذلك إلغاء الأحكام العرفية، والسماح للصحف المعطلة بالصدور، لخلق الاجواء والشعور بأن حالة الحرب قد ولت، وأن السلم قد عادت الى البلاد.

كان سعد صالح، وزير الداخلية، يتابع بشكل جدي تنفيذ هذه الاجراءات. ولما حل شهر نيسان، طلب مني أن أرافقه الى الشمال لدراسة الوضع خشية تسلل البارزاني من خارج الحدود بعد ذوبان الثلوج وانفتاح الطرق. وحينما وافيته في الموعد المحدد، طلب التريث مبيناً: أن لديه أوراقاً يجب أن يوقع عليها قبل سفرنا. فقلت له: ما هذه الاوراق ؟ فقال: إلغاء المعتقلات والسماح بإنشاء الاحزاب. فقلت له: هل تخاف أن ترجع من الشمال وأنت لست وزيراً ؟ فأجاب: ربما يكون ذلك. ولما بلغنا كركوك، استقبلنا أمين خالص، متصرف اللواء، ومعه عبدالرزاق فتاح، مدير الشرطة. وأبدى لي مدير الشرطة

(٧) من ضباط الشرطة المشهود لهم في الكفاية في الحركات، وهو آثوري من أبناء المنطقة الشمالية.

تخوفه من الوزير لخلاف سابق بينهما كان قد حصل في الناصرية والكوت. فقلت للوزير: إن مدير الشرطة خائف منك. فسألني: كيف عمله ؟ فأجبته: جيد. فقال الوزير سعد: لا يخَفْ، أنا أعطي الحق للذي أكرهه وأنا كاره، وأعطيه للذي أحبه وأنا فَرِح. هذه كلمات أحببت تسجيلها لذكرى سعد، صاحب الضمير.

بعد انتهاء جولتنا في المنطقة الشمالية، وعودتنا الى العاصمة، ألّفت لجنة من الوزير عمر نظمي، وقائد الفرقة، ومدير الشرطة العام، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرار استتباب الأمن في الشمال. وبعد المذاكرة، قررت اللجنة تأليف قيادة شرطة دائمة في منطقة اربيل، لكي تحول دون تسلل البرزاني وأتباعه من خارج الحدود الى العراق مرة أخرى. واقترحت أن يتولى قيادتها مدير الشرطة علي الحجازي، فوافقوني على ذلك، وألفت هذه القيادة (٨) .

الانتقال من مديرية الشرطة العامة

بعد استقالة وزارة توفيق السويدي، خلفتها في الحكم وزارة أرشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦. ومن خلال تنفيذ الواجبات الوظيفية المَنُوطة بي، كنت الاحظ صدور بعض الأوامر الجافة والشديدة من رئيس الوزراء شخصياً، فأجد صعوبة في تنفيذها.

وأذكر من هذه الأوامر الحادثة الآتية: طلبني أرشد العمري، رئيس الوزراء، فقال لي: أريد أن تأتيني بمدير جريدة لواء الإستقلال (بالچلاليق) (٩) . فعدت الى مقري، واتصلت بمدير شرطة لواء بغداد، مزاحم ماهر، فطلبت منه إحضار مدير جريدة لواء الإستقلال، المحامي قاسم حمودي، وتبليغه الذهاب الى رئيس الوزراء لمواجهته. وبعد ساعة من الزمن، أخبرني مدير الشرطة: أن مدير الجريدة حاضر عنده، وهو يرفض الذهاب الى رئيس الوزراء. وكان علي أن أبلغه بأمر رئيس الوزراء لأخذه بالقوة. ولكني طلبت منه أن يعطيه الهاتف لأتكلم معه. وقلت له: لماذا أنت ممتنع عن مقابلة رئيس

---

(٨) لم يدخل الملا مصطفى البارزاني، بعد ذلك، الى العراق، إلا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، صديقاً للثورة.

(٩) تعبير عامي معناه رفساً ودفعاً.

الوزراء ؟ أجاب: إني منتسب الى حزب، ولا أستطيع الذهاب الى رئيس الوزراء، الا بعد استئذانٍ من الحزب. فاستفسرت منه عن المخول بإعطاء الإذن، فقال: رئيس الحزب، أو أمين السر. فقلت له: أرجو أن تبقى عند مدير الشرطة الى أن أكلمك، أو يكلمك أمين سر الحزب. وأخذت أفتش بالهاتف، عن داود السعدي، أمين سر الحزب، فاستطعت أن أتصل به بعد ساعة من انتهاء الدوام الرسمي، وقلت له: إكسر فتنة، وبلغ قاسم حمودي أن يواجه رئيس الوزراء. فاستجاب لطلبي.

استمرت أمثال هذه الحالات تواجهني من جراء أوامر أرشد العمري الغليظة، وأصبح من المتعذر علي الجمع بين مصالح الناس وأوامر الحكومة. وبت أتوقع حصول مشكلات متعبة لي، أو نقلي. وكما توقعت، فقد طلبني رئيس الوزراء، وبعد أن حضرت لعنده، قال لي بلهجة موصلية: "عندنا قَدَغات نريد نشيلها على رأس واحد غيرك"، أي: عندنا أثقال ومتاعب نريد أن نلقيها على أحد غيرك. فقلت له: يسرني ذلك. فقال باللهجة ذاتها: "كَوِي أخاف أنت تزعل، ولهذا حضَّرت لك وظيفة مدير السجون العام، أو متصرف لواء ديالى، ولكن قل لي: ليش صرت مسرور ؟" قلت له: أهل عانة، يقولون: كلما قلت الشياطين تستريح الملائكة، وما أريده أنا إجازة لمدة ١٢٠ يوماً. قال: لا بد من وظيفة. قلت: اذا كان لا بد من وظيفة، فعمادة مدرسة الشرطة العالية. فأصدر أمره الى مدير الداخلية العام بإن يرتب الإجازة أولاً، وأمر النقل ثانياً. وهكذا نقلت من مديرية الشرطة العامة في ٢٨ أيلول ١٩٤٦ الى عمادة مدرسة الشرطة العالية.

عمادة مدرسة الشرطة العالية

وليت هذه العمادة من ٢٨ أيلول ١٩٤٦ الى ٨ حَزِيران ١٩٤٧، ثم من ٢٥ كانون الاول ١٩٤٨ الى ٣٠ حَزِيران ١٩٥٥. كنت منذ اشتغالي معاوناً لمدير الشرطة العام، داعياً الى إحداث مدرسة شرطة عالية، ليتخرج فيها ضباط مثقفون مزودون بالمعلومات القانونية والعسكرية التي تؤهلهم لأن يمارسوا واجبات ضباط الشرطة. وقد اقترحت أن تكون مدرسة الشرطة مؤسسة تضم مستويات دراسية متعددة، تبدأ بقبول طلاب الصفوف الرابعة الابتدائية لمدة سنتين، يرحل الناجحون منهم الى القسم الإعدادي فيها

المختص بتخريج المفوضين، ويقبل المتفوقون من الخريجين من المفوضين في القسم العالي، مع المتقدمين الآخرين من حملة شهادة الدراسة الإعدادية. ولما نقلت من مديرية الشرطة العامة، واخترت وظيفة عميد مدرسة الشرطة العالية، تحقق لي ما كنت أصبو اليه للتفرغ في خدمة هذه المؤسسة متطلعاً، كأول عميد لها، في جعلها كلية يتخرج فيها ضباط كُفاة. ومنذ أن باشرت عملي وضعت أمام ناظري ثلاثة أمور مهمة: الأمر الأول، أن لا يقبل طالب ما لم يكن من خيرة التلاميذ سمعة وكفاية علمية ولياقة بدنية. والأمر الثاني، إعداد منهج دراسي وتدريبي كامل وتصديقه من الوزارة. والأمر الثالث، أن يكون جميع الأساتذة والمدرسين والمحاضرين من ذوي الإختصاص. لهذا قمت بما يأتي:

أولاً:- الفت لجنة برئاستي لقبول الطلاب، بعد إجراء المقابلة وتطبيق شروط القبول باعتماد الدرجات التي حصلوا عليها في الامتحان العام للدراسة الإعدادية. ولم أُعطِ مجالاً لغَبْن أحد، ولم ألتفت لتوصية وزير أو مسؤول للخروج على هذه القاعدة. وقد طلب مني وزيران للداخلية، في أوقات مختلفة، قبول بعض التلاميذ، فأجبت كل واحد منهما: إنني أنظر الى درجاتهم أولاً. فاتفق أن كانت درجات الموصى بهم أقل من المطلوب بخمس درجات، فلم يقبلوا. ولم ألمس تبرماً من الوزيرين في تطبيق العدالة.

ثانياً:- كلفت الأساتذة والمدرسين أن يقدم كل واحد منهم موضوعات المادة التي يدرسها. وبعد أن تم جمع هذه المواد، ألفت لجنة منهم لتنظيم منهج الدراسة، وصدقته الوزارة. فأصبح لها منهج ثابت خاص بها.

ثالثاً:- بذلت جهوداً شخصية، وشخصتْ أمامي عقبات كثيرة، حتى تمكنت أن أوفر أساتذة ومدرسين ومحاضرين من ذوي الكفاية والإختصاص في الموضوعات التي يدرسونها في هذه المدرسة العالية. ولم أسترح الا بعد أن تأكدت من سلامة التدريس والتدريب العسكري وجودتهما على وفق النظم والمناهج العسكرية المعتمدة في المدارس العسكرية التابعة لوزارة الدفاع وبالمستوى ذاته. وكان مدرسو التعبية والموضوعات العسكرية الأخرى من خيرة الضباط العسكريين في الجيش.

وقد استطاعت مدرسة الشرطة العالية (كلية الشرطة) ومدرسة المفوضين (إعدادية

الشرطة) أن تمدا الشرطة العراقية بالعدد الذي تحتاج اليه من الضباط والمفوضين، وكذلك من ضباط الصف الذين تفتح لهم دورات خاصة في مدارس الشرطة.

وواليت عنايتي بالقبول والامتحان واختيار الأساتذة والمدرسين والمحاضرين، وأنا أعدّ ذلك من الأمور الأساسية التي أهتم بها وأمارسها. وقد ساعدني، وسهل كثيراً علي في تجاوز العقبات، اعتمادي على المراجعات والعلاقات الشخصية، والدعم الذي كنت أحظى به من ضباط الشرطة والمراجع العليا. فكنت سعيداً في مراقبة تطور هذه الموسسة، التي ختمت فيها وظائفي في الدولة، وأحلت منها على التقاعد مرتاحاً ومطمئناً الى أنها أصبحت قادرة على إعداد رجال شرطة كُفاة يخدمون بلادهم على مر الأيام.



مدير التجنيد العام يتلو من شرفة القشلة دعوة المكلفين للخدمة العسكرية تنفيذاً لقانون الدفاع الوطني سنة ١٩٣٥، ويظهر الى يمينه عبدالجبار الراوي مدير شرطة لواء بغداد، وفي اقصى يسار الصورة: رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، وجعفر العسكري وزير الدفاع.

مهرجان الفروسية في ساحة الكشافة سنة ١٩٤٦: الملك فيصل الثاني يوزع الجوائز وخلفه من اليمين الأمير عبد الآله الوصي على العرش، والأمير رعد ابن زيد، والفريق الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش، وسعد صالح وزير الداخلية، وعبدالجبار الراوي مدير الشرطة العام بالملابس المدنية.



الفصل التاسع

أيام في الوظائف المدنية

متصرفية لواء الحلة [١]

في ١٤ تموز ١٩٣٧، وأنا يومئذ معاون لمدير الشرطة العام، أخبرني مدير الشرطة العام: أن وزير الداخلية أبلغه أنني سأنقل من الشرطة الى الإدارة، متصرفاً للواء الحلة، وأنه استحسن ذلك.

وأنا لم أسْعَ لأن أكون في هذا المنصب، لاقتناعي أن مصلحة البلاد تقتضي أن يتقدم ويترقى كل موظف ضمن دائرته واختصاصه، لتكون الدولة غنية بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، لافتقارها الى أمثالهم. ومن الاسباب التي يعاني منها الجهاز الوظيفي، نقل الموظفين من دوائر اختصاصهم الى دوائر أخرى بقصد الترقية، او لعدم وجود درجة للترقية في ملاك دوائرهم، وهي حالة تؤدي الى قلق موظفي الدوائر الأخرى الذين يستحقون الترقية والترفيع بحرمانهم وتعيين رؤساء لهم من خارج دوائرهم. وقد صرحت بأفكاري هذه لوزير الداخلية قبل التحاقي بمنصبي الجديد.

وصدرت الإرادة الملكية بتعييني هذا، فسافرت الى الحلة صبيحة يوم ٢٦ تموز ١٩٣٧، ونفسي تحدثني بأنه ربما أكون أكثر فائدة في هذا المنصب، لأن اختصاص المتصرف أعم، ويشمل الوزارات جميعاً، بل هو رئيس حكومة صغيرة في اللواء. فإذا اجتهد في عمله، كانت الفائدة أكبر وأوسع.

الحلة

تقع مدينة الحلة على جانبي النهر المسمى باسمها، المشتق من نهر الفرات عند سد الهندية، على بعد ١١٠ كيلومترات من بغداد.

شرعت في درس أوضاع المدينة، وما ينبغي لها من عمل. وبعد تجوالي واستطلاعي احوالَ اللواء، كان أول ما لاحظته خلّو المدينة من جسر ثابت يربط جانبيها. فجسرها القائم على النهر قرب نادي الموظفين، وهو من الخشب، يصلح للعبور مادام

---

(١) محافظة بابل.

النهر مرتفعاً، فإذا انخفض الماء (والماء مُحاصَّةٌ (٢) في الحلة) انخفض الجسر معه، وصعب على السابلة المرور عليه. ووجدت كذلك في وسط الجانب الثاني مستنقعاً صغيراً، ووجدت طرق المدينة التي شقها سَلَفي غيرَ معبدة ولا مُبَلَّطة، ووجدتُ الطرق التي تصل الحلة بالديوانية والكوفة والهندية والمسيب وبغداد، ليست متصلةً فيما بينها، ومن الضروري أن تحاط المدينة بطريق عريض يمكن الداخلين والخارجين من التّوجه في يُسْرٍ الى الجهة التي يقصدونها. ووجدت خزانة بلدّية الحلة خاوية، تعاني من قلة الواردات، وهي لا تكاد تسد رواتب موظفيها ومستخدميها، وبها أمسّ الحاجة الى واردات ثابتة تمكنها من أداء واجباتها الخدمية.

تشييد جسر الحلة

درست المحفظة الخاصة بجسر الحلة، فوجدت أن المتصرفين الذين خدموا في هذا اللواء منذ إنشاء الحكومة العراقية، قد طلبوا من وزارة الداخلية تشييد جسر ثابت، غير أن اتباعهم لأصول المراسلات وقصر مدة خدماتهم، حالَ دون تشييده. فوطدت العزم على تشييد هذا الجسر بطريقة عملية، تاركاً أسلوب المراسلات الطويل.

اتصلت بمهندس الجسور في وزارة الإقتصاد والمواصلات (مستر كابان)، فطلبت منه القدوم الى الحلة، فقدم وحدثته في موضوع الجسر ورجوت منه أن يساعدني على إنشائه، فيدرس تكاليفه، ويحدد المبالغ اللازمة لذلك. فوعدني خيراً وانصرف. وعاد بعد أسبوع الى الحلة. فأخبرني بأنه من الممكن إنشاء جسر ثابت يربط الجانبين بكلفة قدرها (١٨٠٠) دينار. فقلت له: اذا وضعت هذا المبلغ تحت تصرفك، فهل تقوم بتنفيذه؟ قال: كلا، الا إذا أضيفت عشرة بالمئة الى هذا المبلغ. فوافقته مبدئياً، وبدأت أفكر في أمر تدبير هذا المبلغ، واستعرضت أملاك البلدية ووارداتها. وكان في مقدمتها الدار التي يسكنها المتصرف بإيجار سنوي قدره خمسون ديناراً، الا أن البلدية، تنفق لترميم هذه الدار وتزيينها، كلما جاء متصرف جديد، مبالغَ تتجاوز ضعف إيجارها السنوي. فقررت بيعها. وبيعت بمبلغ (١٥٠٠) دينار، وبذلك هيأت مبلغاً مجزياً، ووفرت على البلدية نفقات

(٢) أي مُقتسمٌ حِصَصاً.

الترميم المستمرة. وبيعت دائرة البلدية القديمة، لكونها آئلة الى الإنهدام، بمبلغ (١٢٠٠) دينار. ثم قصدت بغداد وقابلت وزير الداخلية، وحدثته بحديث الجسر وحاجة الحلة اليه، ورجوت منه أن يمنح بلديتها مبلغ (١٠٠٠) دينارٍ إضافة الى حصتها من واردات (البنزين). فوافق، كما وافق على خطتي في إنشاء الجسر. وعدت الى الحلة فكتبت الى مهندس الأشغال بالموافقة رسمياً، ووضع المبلغ في تصرفه، وأرسلت بنسخةٍ من المراسلة مع قرار المجلس البلدي الى وزارة الداخلية، مشيراً الى موافقة الوزير الشفوية. واحتفلنا بوضع حجر الأساس للجسر احتفالاً كبيراً تبارى فيه شعراء الحلة. ولن أنسى ما حييت فرحة أبناء مدينة الحلة بالجسر الثابت، فقد كان حدثاً مهماً عندهم.

بلدية الحلة

ولتوفير واردات ثابتة لبلدية الحلة، تمكنا من استثمار المبالغ الباقية بشراء السجن القديم، وشيدنا سوقاً عصرية في موضعه ضم عشرات من الدكاكين أجرت للقصابين وباعة الخضراوات وغيرهم. واشترينا المدرسة الرشدية، وجعلناها (علوة) لبيع الخضراوات، ومحلاً لبيع السمك، ومكاناً للاستهلاك [٣] . وقد سدت هذه المبالغ النفقات. فأصبحت للبلدية مصادر دخل ثابتة تدر عليها مبالغ كبيرة، استعنّا ببعضها على ردم المستنقع في الجانب الآخر، وتخصيص أرضه للموظفين ليقيموا عليها مساكن لهم، وشرعت في تبليط الشوارع. وقد مكنني سبحانه وتعالى من إنجاز هذه الأعمال قبل نقلي من الحلة.

الزراعة والري في الحلة

أراضي لواء الحلة صالحة للزراعة، وأهل الحلة معروف عنهم الإهتمام بالزراعة، وهي موردهم الرئيس. لكنهم يعانون من مشكلة كبيرة لم يتمكنوا من حلها، وهي عملية كَرْي الأنهر التي كثيراً ما تتعارض مع وقت الحاجة الشديدة الى السقي. وقد ثبت لي ذلك شخصياً، وأورد من ذلك الحادثة الآتية: راجعني أحد الزراع في قضاء الهندية شاكياً أن زرعه سيموت حتماً اذا لم يُسْقَ في الحال، لأن دائرة الري سدت الماء بحجة

(٣) المحل المخصص لاستيفاء رسوم الاستهلاك التي ألغيت فيما بعد.

كري النهر وتطهيره. فاتصلت من فوري بقائم مقام الهندية مستفهماً عن حقيقة ما يقال في هذا الشأن. فأكد لي ذلك. فطلبت منه أن يبلغ مهندس الري بفتح الماء. وبعد نصف ساعة، أجابني: أن مهندس الري لم يوافق، الا إذا أصدر اليه الأمر من المهندس المقيم في الحلة. فأمرته أن يأمر الشرطة بكسر القفل ليجري الماء. ثم أصدرت أمراً بتأليف لجنة زراعية برئاسة المتصرف في اللواء والقائم مقام في القضاء وعضوية مهندس الري وأربعة من كبار المزارعين، ويكون أهم واجباتها تعيين وقت كري الأنهار وتطهيرها.

إن مشكلة كري الأنهار، لم تكن وحدَها تحتاج الى معالجة واهتمام، اذ برزت مشكلات المحافظة على السدود الترابية في أثناء الفيضان، فأعطيتها وقتاً كبيراً. وقبل اتخاذ أي أجراء بصددها تمت المذاكرة مع الفنيين، فتوصلنا الى أن أفضل وسيلة تتخذ للمحافظة عليها هو أن تنظم طرقٌ فوق السدود تسير عليها السيارات، فتُضْمَن بذلك سرعة العلم بحدوث كسر في السدود، وسهولة الوصل الى الثغرة قبل اتساعها، وأن يُوضع على تلك السدود خفراء ممن يتقنون عمل (البطخات) (٤). وبذلك تمكنا من المحافظة على السدود، وصيانة المزروعات من الغرق.

وتشجيعاً لترويج المحصولات الزراعية، والتجارة والصناعة، ألفت لجنة من كبار التجار والصناع برآسة أكبر موظف إداري، لأن أكثر تجارة الحلة هي محصولات زراعية، وبقصد تمكينهم من الاتصال برؤساء الإدارة لمساعدتهم في حل مشكلاتهم، ونقل حاصلاتهم في القطار.

العلاقات الزراعية

كثيراً ما يحدث بين الملاكين والفلاحين مشكلات تنشأ من ضيق المَلاّك بالفلاّح، وقد تؤدي الى طرده من أرضه بعد تعذر الوفاق معه. ومثل هذه المشكلات وسَعَتها، تتعب الإدارة، لأن الفلاح لا يرضى بسهولة ترك الأرض التي عاش يفلحها، ومنها مكسبه وقوت عياله، وكذلك الملاك، فإنه حريص أن يحافظ على ملكيته. وقد بينت رأيي في معالجة مثل

(٤) لفات كبيرة من الحطب ترزم داخل (بارية) بحبال مصنوعة من القصب، تدحرج وترمى داخل الثغرة (الكسرة) لسدها، وتحتاج الى من يختص بعملها.

هذه الحالات في المقترح الذي قدمته الى وزارة الداخلية، وطلبت فيه تأييدي، ومما قلته فيه: إن الملاك له حق التصرف في ملكه كما يشاء، إلا أنني أرى أن الفلاح الذي (يسقّم) الأرض منذ سنين طوال، وقد توارث عمله فيها عن آبائه، له حق مكتسب أيضاً، وليس من المصلحة أن يخرج هو وعشيرته من الأرض لأقل أمر تافه. ومن الضروري أن لا يخرج (سركال) من أرض ما لم تنطبق بحقه مخالفة لمادة من مواد قانون واجبات الزُرّاع، أو مادة انضباطية من نظام دعاوى العشائر.

أما مشكلات الأرض الزراعية الاميرية، فكانت تبدأ حين ينزل عنها مالكها الى غيره مقابل مبالغ معينة. وكانت خطتي أن لا أقبل هذا النزول وإن صدق من وزارتي الداخلية والمالية، ذلك أن المضار التي تحدث بسبب النزول عن الأراضي الزراعية الأميرية، لا يمكن تلافيها بسهولة ويسر. فإن أكثر المتنازلين عن الأراضي هم أولاد صغار عند وفَيات آبائهم، وهم ينزلون عنها لقاء مبالغ لينعموا بها وقتياً، وتبقى بعد ذلك أسرهم معرضة للفقر والتشرد. ثم أن المالك الجديد يبدل في الغالب (السرّاكيل) والفلاحين فيها بغيرهم، فتبرز مشكلات أخرى يتعين على الموظفين الإداريين حلها. وفي رأيي أن العدالة تقضي أن ترجع الأرض الأميرية الممنوحة باللزمة وغيرها من طرق التصرف الى الحكومة، حين يعجز صاحبها عن زراعتها وإدارتها. لذلك لم أوافق على أي تنازل طَوال أيام متصرفيتي للأسباب المتقدمة.

قانون إدارة الألوية

منح قانون إدارة الألوية المتصرفين سلطات واسعة وكافية، إنْ أحسن استعمالها. وقد طلبت وزارة الداخلية، في منشور نشرته على المتصرفين، بيان رأيهم في تعديل هذا القانون، وتوسيع صلاحيات المتصرفين، فأجبتها ببعض المقترحات التي تجعل المتصرف مهيمناً على أمور لوائه، واقترحت أن يتقيد بخطة إصلاحية ترسم له، وتحاسبه الوزارة على تنفيذها، وأن تطلب من كل متصرف عند نقله من لوائه أن يقدم تقريراً يضمنه ما حققه وما لم يحققه، على أن يتابع المتصرف الجديد تكملة خطة المتصرف القديم، وله أن يضيف اليها ما يراه ضرورياً للإصلاح والتقدم، كما اقترحت أيضاً أنْ

تمتنع الوزارة من تعيين أي موظف في اللواء ما دام هنالك من أهل ذلك اللواء من يتمكن من شغل تلك الوظيفة. وقد طبقت هذه القاعدة طوال أيام متصرفيتي، على ما لاقيت في سبيلها من صعاب ومتاعب.

أما الأمن، فكان مستتباً كل الاستتباب، ويعود ذلك الى تطبيق القانون على القوي قبل الضعيف. وقد طبقت نظام دعاوى العشائر على رئيس أكبر عشيرة في اللواء واوقفته، لأنه أهان كاتب ناحية، بالرغم من وساطة رئيس الوزراء والوزير.

نظام دعاوى العشائر

إن هذا النظام لم يخل من بعض المنافع عند تطبيقه على وفق عادات العشائر واعرافها، بالرغم من العيوب الكثيرة التي فيه. فقد ساعد الحكومة العراقية على توطيد الأمن في البلاد في بداية إنشائها. وبعد استقرار الأوضاع، وتأليف قوات الأمن والجيش، أصبحت الحكومة في وضع تستطيع معه أن تستغني عنه منذ عام ١٩٣٠ حتى في البوادي.

وفي الأيام التي كنت فيها متصرفاً للواء الحلة خلال عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وأوائل ١٩٣٩، كنت أشتكي من هذا النظام، مثلما كنت أتذمر منه أيام كنت مدير شرطة في الألوية، لأنه كان من أسباب إثارة المشكلات والفتن. ولا أقصد بذلك النظام كله، وإنما أقصد فقدان الضابطة لأحكام هذا النظام. إن كل نظام قانوني لا ضابطة لأحكامه، يؤدي الى الفوضى. وأقصد بفقدان الضابطة عدم ثبات الأحكام واكتسابها الصفة الباتة. ولهذا قدمت الى وزارة الداخلية مقترحاً بتعديله من هذه الناحية، لأن عدم وجود مادة تجعل للأحكام حجية ثابتة غير قابلة للنقض بعد مضي مدة معينة، سبَّبَ لجوءَ رؤساء العشائر الى الساسة الذين في كراسي الوزارة لنقض الأحكام الصادرة بحق أراضيهم، فإذا لم يستجب أولئك الساسة لهم، لجئوا الى الجانب المعارض من الساسة محاولين إسقاط الوزارة، حتى إذا جاءت وزارة من جانبهم، وفدوا اليها بالشكاوى لنقض تلك الاحكام. وهكذا نشأت أحداث الفتن والثورات، كما حصل في الديوانية والناصرية عام ١٩٣٥. ولأجل ذلك طلبت تعديل النظام، وجعل مدة التمييز ثلاثة أشهر، فإذا مضت

المدة، أصبح الحكم قطعياً غير قابل للطعن فيه. ولما لم اتلق جواباً ولا موافقة على هذا الإقتراح، جعلت من ضمن خطتي أن لا أنظر في قضية منظورة قبلاً مهما كان السبب، ولو قام الوزير نفسه بفسخ القرار، أو قرر فسخه ورؤية القضية مجدداً. كما طلبت من (قوّام المقام) اعتماد هذه الخطة.

المعارف والصحة في الحلة

كان واضحاً أن لأهل الحلة رغبةً شديدة في الدراسة والعلم، فهم أُناس أذكياء، وفيهم عدد كبير من الشعراء والكتاب. ولهذا اقترحت على وزارة المعارف أن تطبق التعليم الإجباري في الحلة، وتعهدت لها أن أوجد الأماكن اللازمة للدراسة، بالاستفادة من المساجد والحسينيات، وأن أجد معلمين من الحلة والنجف يسدون حاجة هذه المدارس لتدريس من يدخلها من التلاميذ. ويظهر أن وزارة المعارف اهتمت بمقترحي، فأوفدت لهذا الغرض طه الراوي مدير المعارف العام، ويوسف عزالدين الناصري المفتش العام، ولكن لم يتحقق هذا المقترح.

أما الصحة، فكانت من الأمور التي أهتم بها كثيراً. ولقد بذلت جهوداً كبيرة لأوفر لمستشفى الحلة أطباء اختصاصيين، وأن أنشئ في مركز كل قضاء مستشفى صغيراً، وفي كل ناحية مستوصفاً. وقصدت بغداد عدة مرات من أجل ذلك. وراجعت مديرية الصحة العامة، فوفقت في الحصول على جزء يلبي الطلب والحاجة الملحة، ولم أحصل على جميع طلباتي لقلة التخصيصات المالية، مع كثرة الطلبات من الألوية.

التدخل في الانتخابات النيابية

كانت الحكومة تتدخل في الانتخابات تدخلاً تاماً، خلافاً لأفكاري وآرائي، لأني من محبي الحرية ومن الداعين الى منح الناس حرياتهم الكاملة التي يضمنها لهم القانون. ولهذا لم أوافق طَوال خدمتي في الشرطة أن أرشح نفسي لأكون منتخباً ثانوياً(٥) أو أسمحَ لأحد من رجال الشرطة في اللواء، حينَ كنت مديراً في الألوية، أن

(٥) كانت الانتخابات تجرى على مرحلتين، فيقوم الناخبون بانتخاب منتخبين ثانويين، ولهؤلاء وحدهم حق انتخاب المرشحين للمجالس النيابية، وقدألغي هذا الاسلوب من بعد، واستعيض عنه بالانتخاب المباشر.

يرشح نفسه منتخباً ثانوياً، لئلا يكون أداة بيد الإدارة. ولما صرت متصرفاً للواء الحلة، أزدادت هذه الفكرة لديّ قوةً، وحرصت أن لا أسمح بالتلاعب في الانتخابات النيابية في اللواء، على قدر استطاعتي.

ولما كنت لا أتمكن من تغيير منهج الحكومة المركزية وسياستها في التدخل لصالح مرشحيها بكل وسيلة، كنت أضطر الى مغادرة اللواء باجازة، كتعبير عن عدم رضائي. وكان منطق الحكومة في بغداد، حين أبدي معارضتي في التدخل بالانتخابات: أن الأهالي جهال لا يميزون بين من ينفعهم ومن يضرهم. وكان ردي على هذا المنطق: أن يتركوا مراكز الألوية والمدن حرة في الأقل بدون تدخل، وأن يجربوا تدخلهم في الأرياف فقط. فلم يلتفت الى هذا الرد واستمر التدخل في الإنتخابات.

متصرفية لواء كربلاء

نقلت من لواء الحلة الى لواء كربلاء، فغادرتها في ١٤ شباط ١٩٣٩ بعد أن قضيت فيها أكثر من سنة ونصف سنة، وهي مدة ليست قصيرة بالنسبة لخدمة المتصرفين، وقد أتيح لي أن أشاهد ثمرة ما سعيت لإنجازه في مدينة الحلة وغيرها من الاقضية والنواحي، بالرغم من الإمكانيات المتواضعة المادية والفنية. لذلك ما كدت أباشر أعمالي في منصبي في كربلاء، وهي قريبة من الحلة، حتى بادرت الى دراسة حاجات هذا اللواء العمرانية وغيرها مستعيناً بمعلوماتي السابقة عنه وعن مدينة كربلاء وما كونته عنها بالاستطلاع والمعاينة، الا أن قصر مدة اشتغالي في هذا اللواء التي كانت شهرين ونصف الشهر، حال بيني وبين تنفيذ ما رسمته من خطة لسد حاجات هذا اللواء. ومع قيام صالح جبر، المتصرف السابق، بجهود ملموسة، فإنّ كربلاء يومئذ لم تكن لتعدوَ كونَها قريةً كبيرة تقتضي عناية واهتماماً بتوسيعها وإعمارها، ولا سيما عند مدخليها من جهة الهندية ومن جهة النجف، كما تقتضي إبعاد حظائر الجاموس عنها، وجعل تلك الحظائر حدائق ومُتَنَزهات عامة. وكانت نيتي متجهة الى إنجاز ذلك في أقصر وقت ممكن، لولا أني نقلت في ٢٥ نيسان ١٩٣٩، فغادرتها متأسفاً، إذْ لم يُتَحْ لي تنفيذ ما كنت قد خططت له.

مديرية السجون العامة [٦]

توليت مسؤولية هذه المديرية العامة مدة سنة ونصف السنة، من ١٤ حزيران ١٩٤٧ الى ٢٥ كانون الأول ١٩٤٨. وقد عنيت خلالها بحالة الموقوفين والمسجونين في سجن بغداد وبقية سجون العراق ومواقفه، وبذلت جهدي لتحسين معملي النسيج والنجارة في السجن وتوسيعهما، ليستطيع المسجونون توفير مبلغ من المال لقاء عملهم ليستفيدوا منه، وليتعلموا صناعة أو حرفة يعتاشون منها، بعد خروجهم من السجن. وقد واجهتني بعض المشكلات خلال عملي، أستطيع تحديد أهمها بمشكلتين:-

الأولى: تأسيس سجن مركزي كبير. والثانية: السجناء الشيوعيون.

أولاً:- السجن المركزي: وجدت مبنى السجن المركزي [٧] في بغداد قديماً بالياً لا يصلح من الوجوه كافةً. فكان من الضروري انشاء سجن مركزي عصري يشاد على غرار السجون الحديثة في الدول المتمدنة. فبدأت بمفاتحة الوزارة [٨] في الموضوع وتحديد المكان الذي يشاد فيه السجن. وكانت الوزارة، في بادئ الامر، قد اختارت محلاً في منتصف طريق بغداد - بعقوبا [٩] . ولدى دراسته تبين أنه غير صالح من الوجهة الصحية، لرداءة الأرض، ولكونه عرضة للغرق أيضاً. ولما كانت الوزارة لم تتمكن من رصد المبالغ الكبيرة اللازمة لتشييد سجن مركزي كبير، اتجهت أنظارها الى مكانين: أحدهما في السلمان، والآخر في قلعة مدحت باشا في راوة. فأبديت اعتراضي على المكانين، لأن الأول، وهو السلمان، لا يصلح لأن يكون سجناً لعدم توافر الأسباب الصحية والمعاشية من جهة، ولبعده عن بغداد من جهة أخرى. أما الآخر، وهو قلعة مدحت باشا في راوة، فلا يصح أن يتخذ سجناً كذلك، لبعده عن بغداد بمسافة ٣٢٥ كيلومتراً، ولرداءة الطريق الموصلة اليه، وإن كان الهواء والماء في راوة يغريان بإحداثه هناك. الا إن ذوي السجناء،

---

(٦) المؤسسة العامة للاصلاح الاجتماعي، فيما بعد.

(٧) كان هذا السجن في منطقة باب المعظم مجاوراً لمعهد الطب العدلي.

(٨) وزارة الشؤون الاجتماعية.

(٩) المقصود طريق بغداد - بعقوبا القديم مروراً بخان بني سعد.

الذين منحهم القانون حقاً في الزيارة مرة واحدة في الشهر، لا يستطيعون قطع هذه المسافة الطويلة للزيارة سواءً أكان ذلك من جهة التكاليف المادية أم من جهة الوقت. وفي النتيجة سيكون السجن في راوة سبباً في حرمان أغلب ذوي السجناء من هذا الحق. وقد قبلت الوزارة هذا الرأي، فصرفت النظر عن اختيار السجن في راوة. وعلى الأثر، قدمت اقتراحاً جديداً وهو أن يجعل من الأخيضر، الموقع الأثري القديم، سجن مركزي، لانه مستوفٍ لكل الشروط. فهو قريب من العاصمة، إذ لا يبعد عنها أكثر من ١٥٥ كيلومتراً في طريق معّبد سهل الى كربلاء، ومن كربلاء اليه لا تزيد المسافة على ٤٥ كيلومتراً بطريق بري جيد. ثم أن الهواء فيه جيد جيداً، والماء فيه متوافر، فهو واقع على جانب (وادي الأُبيّض) الغزير بالمياه العذبة والقابل للزراعة، واذا اريد تشغيل السجناء فبإمكانهم أن يجعلوا من هذا الوادي غابة نخيل وارفة، مثل (وادي بِيشة) في الحجاز. ثم إن الأخيضر على حاله لا يتطلب الا نفقات يسيره لشراء الأبواب والشبابيك له. وأما ما يلزمه من تعمير وترميم، فيقوم به السجناء، والحجارة مبذولة هنالك، والأرض جصية، وليس فيها آثار قديمة يخشى عليها من التلف إذا ما اتخذ هذا الحصن سجناً. ونقلت من مديرية السجون العامة، ولم أتلق قراراً من الوزارة في هذا الشأن، كما لم يبت في تحديد مكان السجن المركزي.

ثانياً:- السجناء الشيوعيون: وتتلخص مشكلة السجناء الشيوعيين بوجودهم في السجن مع السجناء العاديين. وقد أحدث ذلك، قبل أن أتولى مسؤولية هذه المديرية، مشكلة دعت الى أن تجعل لهم مراكز في سجني الكوت وديالى. ولما علمت بتذمرهم وشكواهم، عزمت على أن أدرس ذلك بنفسي، فتوجهت الى الكوت، فظهر لي أن سبب تذمرهم وشكواهم، في الغالب، منصب على اعتبارهم سجناء عاديين، وهم يريدون أن يعدوا سجناء سياسيين. فعرضت طلبهم على الوزارة، فوافقت عليه، وسمح بدخول المطبوعات وعدد من أجهزة الراديو اليهم، وتحسين مأكلهم ومضجعهم ، إلا إنه مع هذا التبدل في المعاملة نحو الأفضل، فرّ قسم منهم من السجن. ففكرت الوزارة أن تنقلهم الى سجن قلعة نقرة السلمان. وألفت لجنة في وزارة الداخلية برئاسة وزير الداخلية وعضوية مدير الشرطة

العام ومدير السجون العام. فرأى الوزير ومدير الشرطة العام أن ينقلوا الى سجن السلمان. ولما كان هذا السجن خالياً من المرافق الضرورية لمثل عددهم، عارضت نقلهم قبل تشييد مطبخ وحمامات ومرافق صحية تتوافر فيها الشروط اللازمة، لأني أعلم أن قلعة السلمان لا تصلح أن تكون سجناً لبشر مالم تتوافر فيها هذه المستلزمات. فوافقوني على ذلك، على أن لا يتأخر نقل السجناء الشيوعيين. فاختلفت معهما مبيناً أن نقلهم لا يجوز أن يتم قبل إكمال ذلك. وبعد خروجي من اجتماع اللجنة، عُدِدتُ غير متعاون، وطلب نقلي في اليوم نفسه الى عمادة كلية الشرطة. وقد فاتهم أن إصراري على مخالفتي لهم يعود بالدرجة الأساس الى اعتبارات إنسانية، لأنني لا أود أن يعامل المساجين، وهم بشر، إلا معاملة حسنة كما تضمنها القوانين، لئلا يخرجوا من سجونهم وفي نفوسهم ضغائن أو عُقَد نفسية ضد الهيأة الاجتماعية بسبب عدم معاملتهم معاملة انسانية. لذلك أشعر براحة الضمير بالرغم مما أصابني من نقمة، بسبب عدم انصياعي لأمور أعدّها منافية لقواعد العدالة والانسانية.

عضوية مجلس النواب

أحلت على التقاعد في ٣٠ حزيران ١٩٥٥، بعد خدمة تقارب أربعين عاماً، فانتهت علاقتي بالوظائف العامة، وشعرت بأني أصبحت حراً طليقاً، وأخذت أفكر في أن أشق لي طريقاً جديدة في الحياة. لأن مفهومي للتقاعد ليس الركود والتوقف عن النشاط. فكل آلة، كما أرى، إذا توقفت عن العمل حافظت على ميزاتها، إلا ابن آدم، فانه إذا توقف عن العمل وجنح الى الراحة يصيبه الخلل والاندثار. وقد شد هذا الرأي من عزيمتي أن لا أقعد في البيت وأخلد الى الراحة. وحلق بي الفكر الى أن أحقق ميلي القديم الى الأعمال الحرة. وبينما كنت أداعب خيالي بهذه الأفكار، زارني وفد من أهل قريتي راوة، مازالت أتذكر أسماءهم [١٠] ، طالبين مني أن أعاونهم على محافظة حقوق

---

(١٠) وهم: جبير محمود العلي الطه، وعباس الحاج مجول، وعبدالرزاق الحاج شاهر، وعبدالفتاح الحاج محيسن، وعطوي أحمد عزة، من وجهاء عشيرة السواهيك، وأمين الحاج حسين، وشعبان الحاج شهاب، وعبدالحليم عمار الحمد العبد القادر، من عشيرة السراحنة التي أنتسب إليها.

العمال الراويين لدى شركة النفط التي بدأت تشتغل في منطقة (الجزيرة) بجوار راوة. فلبيت ماطلبوه، وسرت بهم الى الجهات المختصة المسؤولة عن ضمان تلك الحقوق. وكان آخر من واجهته معهم علي غالب غريب مدير العمل والضمان العام، فتعهد بمراسلة الجهات ذات العلاقة، ولاسيما شركات النفط التي تنقب في تلك الجهات، وأكد لي أن وفد الراويين يستطيع العودة الى بلدته مطمئناً.

وقبل عودة الوفد الى راوة، عُرِضَ عليَّ أن أرشح نفسي للانتخابات النيابية عن منطقة قضاء عانة وراوة، التي ستجري قريباً. فأجبتهم بأني سأفكر في الموضوع. ولما قابلت مدير العمل والضمان العام، مرة ثانية بعد سفرهم، أبدى في أثناء الحديث معه استغرابه من أنني لم أرشح نفسي للنيابة !

كان في استطاعتي أن أصبح نائباً عن قضاء عانة قبلاً، ولكن نفسي لم تطاوعني، لِما شاهدته من تدخل الحكومات في الانتخابات من جهة، وتدخلها في المجلس النيابي من جهة ثانية. ولكنني في هذه المرة، قلت لنفسي: لماذا لا أتقدم للترشيح، وأخدم كما يملي علي ضميري. فإن لم أتمكن من تحقيق ما أريد، فلا أقل من أن أثبت على مافيه مصلحة البلاد كما كنت في الوظيفة. وعلى هذا المبدأ، وبعد مشاورة أخي مالك الفتيان لِما يملكه من خبرة في أمور قضاء عانة ولاسيما عمليات الانتخابات فيها، عزمت أن أرشح نفسي للانتخابات القادمة، لاعتقادي بأنني من أقوى المرشحين في القضاء وفي راوة خاصة. لأن الكثرة فيها هم من السراحنة والسواهيك، فالأولى عشيرتي، والثانية أخوالي، وبقية الراويين أبناء عمومتي، فضلاً عن معارفي في بقية أنحاء القضاء.

ولما أعلنت الحكومة مواعيد الترشيح ودفع التأمينات، ارتأيت أن لا أرشح نفسي قبل أن أضمن عدم حدوث نزاع أو انشقاق في قريتي راوة كما كان يحدث في الانتخابات السابقة، ذلك لأن الحصول على النيابة في نظري لا يعادل ولو جزءاً من هذه النزاعات التي تسبب العداوة والبغضاء، وتحدث الشر بين الناس. فكيف إذا كانوا من الأقارب ومن أولاد جد واحد ! وقد رأيت، ورأى الناس مثلي، أن مرشح الحكومة في

الانتخابات السابقة، لم يتمكن أن يحصل على أكثرية الأصوات، إلا بعد أن ساقت الحكومة سيارات مسلحة الى راوة وعانة. ومن قبل ذلك، نشب نزاع بين المرشحين وأتباعهم أدى الى الشر بين الناس. وأنا لا أريد أن يقترن ترشيحي بحوادث مزعجة. لذلك أردت أن أتعرفَ رأي من يحتمل أن يرشح نفسه من الوجوه البارزه، والمرشحين والنواب السابقين، من الراويين. وعرضت على كل منهم -وهم قليلون- بشكل انفرادي، رغبتي في الترشيح، مستفسراً في الوقت نفسه، عن رغبة أحد منهم في ترشيح نفسه. وكان جواب كل واحد منهم عدم رغبته في الترشيح متمنياً لي التوفيق. ثم فكرت في الحكومة، لأنها تتمكن أن تنجح مرشحها بالقوة كما حصل في الانتخابات السابقة. فذهبت الى نوري السعيد، رئيس الوزراء، وقلت له: إني قد نويت ترشيح نفسي للنيابة عن قضاء عانة وراوة. فأجابني: إننا لا نريد أن نطلع نائباً بـ (الچماغ) (١١) . فقلت له: إني أتيتك لأفهم هل لديكم شخص تريدون ترشيحه عن قضاء عانة ؟ فقال لي: "رُوحْ بَيْنْ ذراعك" . فخرجت من عنده متوكلاً على الله، ومعتمداً على خبرة أخي مالك، وعلى دعم أقربائي ومعارفي في القضاء.

رشحت نفسي، وسافرت قبل موعد الانتخابات باسبوع، فزرت جميع دواوين عانة وراوة، وزرت الحديثة وبروانه، ومكثت هناك ليلتين تمكنت فيها أن أزور جميع دواوينها ووجهائها، وزرت رؤساء العشائر في القضاء، وجميع المختارين في القرى، وتحدثت مع الجميع عن المهمة التي جئت لأجلها، آملاً تعاونهم معي بهدف خدمة القضاء الذي يشرفني الانتساب إليه. فوجدت فيهم الاستجابة والتأييد. وبهذا العمل، ولأني لم أشعر أن الحكومة تدعم مرشحاً معيناً، اطمأننت مبدئياً، وازدادت ثقتي بالنجاح حين لم يرشح أحد من الأقوياء نفسه. وقد رشح أحد الراويين نفسه وانسحب قبل الانتخابات، ورشح راوي آخر من عشيرة الشيخ رجب، يعمل محامياً، نفسه، وبقي المنافس الوحيد لي. قمت بإعداد متطلبات الانتخاب من تنسيب الممثلين في مراكز الانتخاب، وإعداد المضايف لإطعام الناخبين والسيارات اللازمة لنقلهم يوم الانتخابات الى المركز الانتخابي الذي

(١١) العصا الغليظة.

وضعت فيه صناديق الاقتراع.

وجرى الانتخاب يوم ٥ آيار ١٩٥٨، فأسفرت النتيجة عن حصولي على أكثرية الآراء، وأصبحت نائباً لمنطقة قضاء عانة، كما جاء في المضبطة الانتخابية، ودون أن يقع أي حادث أو اعتراض.

عقد المجلس النيابي جلسته الأولى في ١٠ آيار ١٩٥٨، وكان من بين فقرات منهجه تعديل القانون الإساسي العراقي، إذْ سبق للحكومة أنْ عقدت اتفاقاً مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لإقامة اتحاد بين الدولتين، سمي (الإتحاد العربي)، رداً على قيام (الجمهورية العربية المتحدة) نتيجة الاتفاق على الوحدة بين الجمهوريتين المصرية والسورية. وكان لابد من تعديل القانون الإساسي العراقي ليصبح في الإمكان قيام هذا الاتحاد. وبعد أن أبرمَ التعديل، عرضت، في جلسة لاحقة، لائحة دستور الاتحاد العربي، فأبْرِمَتْ.

عضوية مجلس الاتحاد العربي

كان من ضمن تشكيلات (حكومة الاتحاد العربي) مجلس للاتحاد يتألف من أربعين عضواً، نصفهم من العراق، ينتخب مجلس النواب خمسة عشر منهم على أن يمثلوا ألوية العراق جميعاً، والخمسة الآخرون يعينون بإرادة ملكية. وأن يكون المقر لمدة ستة أشهر في بغداد، ولمدة ستة أشهر في عمّان. واختيرت عمان مقراً في البداية. وانتخب أعضاء (مجلس الاتحاد) عن العراق في ١٨ أيار ١٩٥٨، وكان الانتخاب صورياً، لأن النواب الذين انتخبوا أحيطوا بذلك علماً قبل الانتخاب، وهم:

عبدالكريم الأُزْري	عن	لواء بغداد
عبدالله القصّاب	عن	لواء بغداد
عبدالجبار الراوي	عن	لواء الدليم
عمر الخضيري	عن	لواء الكوت
كاظم أحمد	عن	لواء كربلاء
محمد فخري الجميل	عن	لواء ديالى

زيد أحمد عثمان	عن	لواء أربيل
سامي فتاح	عن	لواء السليمانية
فيصل الدملوجي	عن	لواء الموصل
عبداللطيف جعفر	عن	لواء البصرة
أركان العبادي	عن	لواء الديوانية
عبدالمجيد محمود	عن	لواء المنتفك
أنو الجوهر	عن	لواء الحلة
فخري الطبقچلي	عن	لواء العمارة
سلمان بيات	عن	لواء كركوك

وصدرت إرادة ملكية بتعيين الخمسة المكملين للعدد، وهم:

توفيق السويدي

رزوق شماس

محمد حسن سلمان

محمد فاضل الجمالي

نوري السعيد

وافتتحت الجلسة الأولى لـ (مجلس الاتحاد) في عمان في ٢٧ آيار ١٩٥٨، وكان الجو العربي متكهرباً بسبب الاضطرابات في لبنان، ذلك أن القوى الوطنية في لبنان أعلنت ثورتها ومقاومتها لرئيس الجمهورية اللبنانية، كميل شمعون، الذي عزم على تعديل الدستور لتمديد مدة رئاسته التي كانت على وَشك الانتهاء. وكانت القاهرة تدعم هذه المقاومة، كما كانت بغداد تدعم كميل شمعون، وفي نيتها إرسال قوات عسكرية تؤازره بإذن من (مجلس الاتحاد). ولما كان هذا الأمر يخالف رأيي، عزمت على ترشيح نفسي لرئاسة اللجنة العسكرية في المجلس، ليكون لي دور مؤثر في التصدي لهذا الأمر. وكان يؤيدني عدد من نواب العراق والأردن. ولكن حين أجري الإنتخاب، فاز هزاع المجالي، من الأردن، برئاسة اللجنة، وفزت أنا بنيابة رئاستها، فقدمت استقالتي من اللجنة، لشعوري

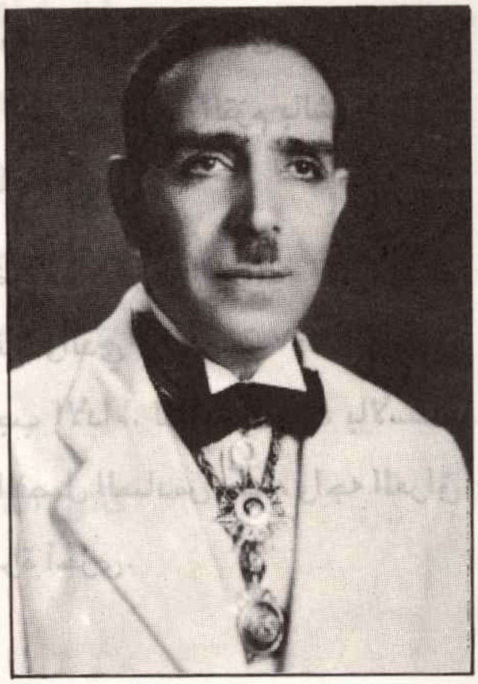
بأحقيتي برئاستها، لاختصاصي وإلمامي بالشؤون العسكرية أكثر من الرئيس المنتخب، وإن كان رئيساً للوزراء في الأردن سابقاً. وبقيت مصراً على الاستقالة بالرغم من رفض المجلس لها، قاصداً أن أجعل منها موضوعاً يفهمه النواب. وحين اقترح بعض النواب أن يبرق المجلس الى كميل شمعون مؤيداً سياسته، كنت أحد الذين عارضوا التدخل في الأمور الداخلية لدولة أخرى. فتدارك المشكلة سعيد المفتي، رئيس المجلس، بحنكته، بأنه سيبرق باسمه الشخصي، وليس باسم المجلس.

ومن الأمور المهمة التي واجهها (مجلس الاتحاد)، مشكلة الميزانية، إذْ كان المتفق عليه في دستور دولة الاتحاد العربي، أن تكون حصة الأردن في ميزانية الاتحاد ٢٠٪ وحصة العراق ٨٠٪. ولما وزع مشروع الميزانية على أعضاء المجلس، ومن ضمنها ميزانية حكومة الأردن التي كان فيها عجز قدره ثلثا الميزانية، اعترضت أنا وعدد من النواب بأن ميزانية الأردن فيها عجز، فمن أين لها أن تسد حصتها من ميزانية الاتحاد ؟ فأجاب وزير مالية الاتحاد: إن للأردن مساعدات من أمريكة وانكلترة، وأن هذه المساعدات تدخل في الميزانية مباشرة. فكبر علينا أن تدخل في ميزانية الاتحاد العربي مساعدات مالية أجنبية، ورفضنا ذلك رفضاً قاطعاً. فقام نوري السعيد، رئيس وزراء الاتحاد، فأفاد أنه يطمئن المجلس بأن لا تدخل في ميزانية الاتحاد مساعدات أجنبية أبداً، وإنما ستدخل في الميزانية مساعدات عربية. وطلبنا منه مزيداً من الإيضاح، فطلب أن تكون الجلسة سرية ليوضح أكثر. فوضح لنا أن الحكومة العراقية طلبت من الكويت واحداً من الأمور التالية: إما أن تنظم الكويت الى الاتحاد، وإما أن تقدم الدعم المالي له، وإما أن يتم تعديل الحدود. فإذا رفضت، فإن لدى الحكومة العراقية خطةً عسكرية لتعديل الحدود بالقوة، إلا أن بريطانية توسطت فطلبت تأجيل ذلك الى أن يناقش هذا الموضوع في مؤتمر يعقد في لندن في ٥ آب ١٩٥٨.

وبعد هذه الجلسة، عدنا الى بغداد، ولم نرجع مرة أخرى الى عمان، إذْ قامت الثورة في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨.



وضع حجر الاساس للسوق العصري
في الحلة سنة ١٩٣٨.



عضو (مجلس الأتحاد العربي) سنة ١٩٥٨.

إيضاح وشكر

لإيضاح علاقتي بهذه المذكرات ونشرها، أذكر ان البداية كانت في السبعينات يوم واجهني والدي -رحمه الله- برغبته لأن أكون، فضلاً عن كوني ولده، صديقاً له. وشعرت يومها بأن ذلك تكريم كبير لي، وفتح جديد في العلاقة بيننا.

وقد حدثني، بعدها، عن رغبته في نشر مذكراته، وإيجاد مَنْ يقف على نشرها نيابة عنه. وأذكر أني ذهبت معه في نيسان ١٩٧٤ الى وزارة الإعلام، واتفق أن كان الصديق الأستاذ جميل الجبوري مديراً للنشر، ولما سلمناه طلباً بهذا المعنى مع المسودات، تلقينا منه الترحاب ووعدنا بعرض الطلب على اللجنة المختصة. وفي موعد لاحق، أبلغنا بلطفه المعهود أسفه لاعتذار اللجنة عن تولي نشر كتب المذكرات.

وفي نهاية السبعينات، أعاد والدي الحديث معي حول نشر مذكراته، إلا أنه طلب مني في هذه المرة أن أقف بنفسي على نشرها، فاستأذنته في الاطلاع عليها، وبينت له استعدادي لتنفيذ طلبه. وبما أنه قد تجاوز الثمانين من العمر، فقد اقترحت عليه ان يعهد بها الى من يستطيع المعاونة في تنقيحها وتدقيقها قبل دفعها الى المطبعة، لعدم قدرتي على القيام بذلك، لإنني رجل أعمال، ولم تسبق لي ممارسة كهذه. واتفقنا على ان يعهد الى ابن اخيه السيد هشام مالك الفتيان ليتولى هذه المهمة في اوقات فراغه، إذ كان يومئذ معاوناً لمدير الدائرة القانونية في وزارة الدفاع. وقد بذل مجهوداً يشكر عليه، والتزم بالشرط الذي وضعه صاحب المذكرات بجواز الحذف دون الاضافة عليها.

وباشرنا طبعها مجدداً على الآلة الكاتبة، ولكن ظروف الحرب العراقية الايرانية لم تساعد على اكمال تصحيحها وإعدادها للنشر. وبعد وفاة والدي في نهاية ١٩٨٧ وانتهاء الحرب، شعرت بأن التزامي بنشر المذكرات، اصبح واجب الأداء. لذلك استعنت بالأستاذ محمود صالح الضمور، وقبل ان يكمل مشكوراً تصحيح الفصل السادس منها، واجه العراق الحرب ثانية، الأمر الذي أدّى الى تأخير إعدادها للطبع مرة أخرى.

وكان أنْ قصدت العم الكريم الأستاذ محمد بهجة الأثري للزيارة، وهو صديق قديم لوالدي وتربطني بأبنائه صداقة منذ الطفولة، واثناء تفضله بالحديث معي عن هذه المذكرات، لمعرفته السابقة بها، أبدى استعداده لتصحيحها وكتابة تصدير لها، إكراماً منه لذكرى صاحبها. وعلى الرغم من ظروفه -أطال اللّه عمره- فإنه قد بذل مجهوداً لا ينسى، وأجد أنَّ الكلمات تعجز عن التعبير عن الشكر والامتنان له، لما بذله. جزاه اللّه الأجر والمثوبة.

والآن وقد أخذت هذه المذكرات طريقها الى الطبع، ليس من الممكن ان اعدد كل الذين أعطوا من وقتهم ومواهبهم الكثير للمساعدة في إظهار هذا الكتاب، فإليهم جميعاً اتقدم بالشكر الجزيل، واخص بالذكر منهم: الدكتور خالد القصاب على ملاحظاته القيمة، وكذلك الدكتور سعد الأعظمي ولا سيما ملاحظاته المفيدة حول الشرطة، والمحامي جمال إسماعيل الراوي والدكتور حسن أحمد الراوي لتوثيقهما نسب الراويين، والدكتور خالص الأشعب لتفضله بالإشراف على اخراج خارطة لراوة القديمة التي غرقت، والسيدتين خلود الكامل وسراب صالح المهدي وقبلهما الآنسة فكتوريا داود لطباعتهم مسودات هذا الكتاب.

ويجب علي ان أذكر أنه قد تمت الاستفادة من موسوعة تاريخ الوزارات العراقية لمؤلفها الاستاذ الفاضل السيد عبدالرزاق الحسني، عند تدقيق التواريخ والمعلومات، مما يوجب الإشارة والإشادة بمجهوده الضخم.

وأخيراً اتقدم بشكر خاص الى الأستاذ الفاضل عبدالحميد الرشودي لما بذله من مجهود في تدقيق تنضيد هذا الكتاب.

وفي الختام، لابدَّ أنْ أعترف بأنَّ الباعث الحثيث الذي حفزني على النهوض بمهمة نشر هذه المذكرات لم يكن مقصوراً على مشاعري العميقة تجاه ذكرى والدي فحسب، وإنما يعود -أيضاً- الى رغبتي في ان يطلع جمهور القراء عليها، عسى ان يفيدوا مما ورد فيها.

كانون الثاني ١٩٩٤   سنان عبدالجبار الراوي

كتب أخرى للمؤلف

البادية

أحكام من القرآن

الإهداء:

إلى كل من يعتقد أن للوقت قيمة.

المحتويات

تصدير

بخطّ الأستاذ العلاّمة محمد بهجة الأثَري

عضـو

المجمع العلمي العراقي - بغـداد

مجمـع اللغـة العربيـة - دمشـق

مجمـع اللغـة العربيـة - القاهـرة

مجمـع اللغـة العربيـة - عَمّـان

أكاديمية المملكة المغربية -الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ أفضل ما يدوّنه المدوّنون من أحداث (التاريخ)، ليوثق به، ويعتمد عليه في الدرس للإفادة والاعتبار - والتاريخُ أبو العِبَرِ والمعلّم الحكيم -، هو ما يكتبه المعاصر الصادق الأمين على الخبر.. قد لابَسَ أحداث زمانه، وخاض الغَمَرات، وكان صاحب ممارسة ومخالطة ومشاهدة عيان، فسجل ما وعاه ووَقَرَ في نفسه على حقيقته، في عُرْيِهِ وسُفُوره، كما تصوِّر «آلة التصوير» الشخوصَ ومَشَاهدَ الطبيعة بأعيانها المُجَرَّدة، غيرَ ناقصة منها، ولا زائدة عليها، ولا مشوَّهة، ولا مُزَيَّنة. وقديماً لحظ أهل التحقيق هاذِهِ «الخاصِّيَّة» في كتابة التاريخ، وطلبوا الصدق والأمانة في رواية الخبر، وتنكَّرُوا لتزويره، وقالوا قولتهم السائرة: «ما آفةُ الأخبارِ إلّا رُواتُها».

هاذا النوع من مُدَوَّنات التاريخ المعاصر، التي تفترض في رِوايتها الأمانة والصدق، يندر وجوده في جملة ما دُوِّن منها في غابر الدهر وحاضره.

ومن أسباب ذالك ندرة من يلابسون الأحداث سِنينَ متعاقبةً، ويتابعونها حَدَثاً حَدَثاً. فيُبادِرُون فيدوّنون أخبارها كما لابَسُوها وشاهدوها عِياناً.

ومنها أن مَنْ تُتاح لهم هاذه الممكنات، وهم قلّة قليلة في كل زمان

ومكان ، يندر فيهم من أوتيَ الوعي الكامل ، والقدرة البيانيّة ، والتحلّي بالأمانة والصدق ونَهْي النفس عن الهوى الذي يُلبِس الباطلَ بالحق .. فيكتب الحقيقة للحقيقة بريئةً من الآفات ..

ومن هاذين السببين ونحوهما ، ندرت المدوّنات التاريخية من هاذا الطراز عند الأمم جمعاء .

وواقع هاذا السِّفْر ، الذي بين أيدينا نقرؤه ، قد يجعله الفذَّ أو الأوّلَ من مدوّنات التاريخ المعاصر في بابته وموضوعه ، وفي جملة متطلّبات التاريخ الثبت المُمحَّص ، التي تُحرِث في النفس الوثوق به ، والاطمئنانَ إليه ، والاعتمادَ عليه ..

وقد تسنّت لمدوّنه الفاضل الجليل ، يرحمه الله ، إلى جانب أمانته وصدقه في الرواية ، وصفاءِ قصده في التوجّه إلى غايته ، تجاربُ وافرةٌ .. مارَسَها خلال ثمانين عاماً حفلت بالأحداث الجسام متعاقبةً ، بعضُها آخذٌ برقاب بعض ، وعانى منها ما قدِّر له أن يعانيَه ، وحَبَّبَتْ إليه نفسه أن يتابع الأحداث ويدوِّنَ أنباءَها كما خالطها وشاهدها عياناً ، ويَعرِضَها على طبيعتها صادقةً في تعاريجَ صافيةٍ مجلُوّةٍ كمرآة الحسناء .. تُريك وجوه الحقائق التي سجلها ببيان طبيعي سمح ، سوافِرَ وِضاءَ الأسِرَّةِ والقَسَمات ، وبراءً مما يُخِلّ بها ويشوّهها من كدورة الهوى ..

ومن هنا .. جاء تفرُّدُه ، واكتسب مزيّتَه .

وهو يدخل في بابين من أبواب التاريخ في وقت واحد : باب التاريخ العام ،

وباب التاريخ الخاص ، أعني ما يعبّر عنه بـ « السيرة الذاتية » في العصر الحديث .

يدخل في باب « التاريخ العام » .. لأنه يؤرخ عصر انتقال كامل في الشرق العربي الإسلامي ، ولاسيّما (إقليم العراق) منه ، تعاقبت أحداثه عليه ، وأحدثت آثاراً عميقة في مختلف شؤون الحياة فيه ، وما برحت تتعاقب عليه : تراوحه وتغاديه لا تنفكّ عن ضراوتها وإلقاء أثقالها الفوادح على جُمَل قضاياه الفكرية والعقائدية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، ولم يكن شيءٌ مما دوّن في هذا السِفر من أنباء ذلك محكيّاً سماعاً من الرواة ، ولا منقولاً من المدوّنات ، أو مما نشرت الصحف اليومية الجوائب .. يجمعها من يجمعها من الناس ، ويلفقونها تلفيقاً ، وليس لهم في شيءٍ منها أثارة من مخالطة ، أو مشاهدة عيانية في أيسر الأحوال .

ويدخل في باب « السيرة الذاتية » .. لأنّ الكاتب أدار ما كتب على محْوَر (ذاته) وتفاعلها مع الأحداث التي خالطها ، ولازمته ولاءً في مضطربه في الحياة ، متنقلاً معها في مدارجها مرحلةً إثر مرحلة ، في أطوارها المختلفة نوعاً ولوناً ، وإقبالاً وإدباراً ، ومراساً وتجارب ... فلم يكن له بُدٌّ من أن يتحدّث عن نفسه ، وعن دراسته ونشأته وسلوكه ، وعن وظائفه ، وهي ضروب تلوّنت بها حياته .

وحقيقة واقعه أنه سِفر مشيج من التاريخ العام والسيرة الذاتية ، تداخلا وتمازجا ، فكان منها بناؤه وقوامه .

ومدوّنه ، يرحمه الله ، يقول في مقدمته متواضعاً طبعاً لا تكلفاً : إن كتابه ليس سيرة شخصية ، أو تاريخاً للأيام التي عاصرتها ، وإنما هو سرد للأحداث التي وقفت عليها ، والأمور التي اطّلعت عليها ، ووصف للأماكن التي شاهدتها ، وأحوال الناس فيها ، كما أنه ليس شاملاً لجميع التفصيلات ، إلا بالقدر الذي أعرفه ، متضمناً

آرائي الشخصية في بعض الحالات ، وهو يعتمد على ما شاهدته ، وما دوّنته منذ أيام الدراسة والوظيفة ، وما زال راسخاً في الذاكرة ».

وهو في إيماءاته هاذه الى مضامين سِفْره ، قد بالغ بتواضعه ، تمشّياً مع فطرته الطبيعية السمحة ، فلم يخلع عليه من النعوت أكثر ممّا فيه ، واختصر واقتضب ، بل تسامح كثيراً فذهب يقول : « ان كتابه ليس سيرة شخصية ، أو تاريخاً للأيام التي عاصرتها ، وإنما هو سرد للأحداث .. » ، وهنا مكمن تواضعه ، فما كتابه كما توهم عبارته بالسرد الإنشائي ، ولاكنه ذخيرة ضخمة من مادّة تاريخية وافرة وخصبة ، تولّدت عنده من المعاناة في ثلاثة عهود من عهود العصر الحديث ، تداولت الحكم والسياسة والإدارة في (العراق) ، وقُدّر له منذ نشأته الأولى أن ينغمس في جوانبه منها ، ويشغل أنواعاً من الوظائف العسكرية والإدارية والمدنية ، متدرّجاً في رُتَبها ، رتبةً بعد رتبة ، ثم يقتحم بأُخَرة ميدان السياسة العامة في مضطربها الواسع ، وتستوي له من جملة أطوار حياته من التجارب هاذه الذخيرةُ يُودِعها سِفْرَه في أصفى صورة ، وأصدق أداء .

وما يذكره من « القَدْر الذي عرفه من أحداث زمانه ، وعدم شموله جميع التفصيلات » إنما هو الإطار الذي وقعت الأحداث في نطاقه ، وفرضه الواقع المحَسّ الملموس ، والحدُّ الذي تقضي الأمانة والصدق بالوقوف عنده ، ولا يأذنان بتجاوزه الى شيءٍ ما من النقص ، أو التزيّد من فضول الكلام ، تدفع إليه النوازع النفسية لأغراض وغايات ترصد وتقصد في رواية الخبر ، تعدل به عن الحقيقة .

وآراؤه الخاصة فيما عرض له في ممارساته العملية في وظائفه العالية ، ووجد فيها ما يُخِلّ بمصالح الدولة أو الأمة ، فعالَنَ بها مَن يملكون « صنع القرار » من

الرؤساء، ليصلحوا ويقوّموا ويسدّدوا، فهي بالغة النضج والسّداد، ونبيلة المقاصد والغايات، تعرب عن نفس زكية، وطبع سليم وقوي يتمتع بالشجاعة والصدق والإخلاص، وهي - مع توافر العلم وعمق التجارب - السبيل إلى الرفعة.

وفيما بلوت وعرفت من صفات الرجل الفطرية المطبوعة، وأخلاقه الرضية الموروثة والمكتسبة، خلال نحو خمسين عاماً من تلاقي الصحبة على البرّ والتقوى.. ما يأذن لي بتسجيل الشهادة الصادقة إن شاء الله لبراءته ومازانه من كرائم المزايا والخصال، وكلامي فيها يتشعب ويطول.

فلأدع القارئ الكريم معه في سِفره النفيس هذا يستجلي ذلك مما كتبه فيه من صفاته وأحواله وتجاربه وكفاحه الطويل في مضطرب الحياة، عن صفاء طويّة وخلوص نيّة وبراءة مقاصد وغايات..

وإنّي لعلى يقين بأنه سيستشرف فيه المثالَ الرفيع للإنسان العصامي: ينحدر من أصالة نسب وكرم حسب، ويُرزَقُه في تكوينه الفطرة السليمة والذكاء والفطنة والحزم والعزم، فيذهب لأوّل وَعْيِه في شرخ الطفولة إلى طلب العلم مُناغاةً له ومتابعة جادّة، وإلى ساحات معترك الحياة الشريفة سبحاً معها في مدارجها ومراقيها، مثابراً ثابتَ الإرادة، ومُطّرِحاً رداءَ الانقطاع أو الونّاء، وماضيَ العزيمة إلى الهدف والغاية التي ينشُدُها، وهي تحقيق الرفعة لنفسه، والعزة والشرف الرفيع لأمته ووطنه. وقد بلغ بهاذِه النازعة المُثلى وكفاياته العالية ما أراده وحاوله، وليس بالأمنيات الخوادع والتزلّفيات الكواذب. ووافاه أجله المحتوم في ٢٦/١٢/١٩٨٧ وهو قرير العين بما اكتسب وبما أفاد الناس به من خير.. ووافاه بسكينة بالغة

ولعو في كمال العافية جالساً مع زوجته وابنة أخيه وزوجها .. يتبادل معهم الحديث ، والابتسامة على شفتيه تلفح على مُحيّاه .. كالذي يُمدح بصالح أعماله وحسناته ، فيبتهج جذلاً مما يسمع من حلو الثناء والإطراء .

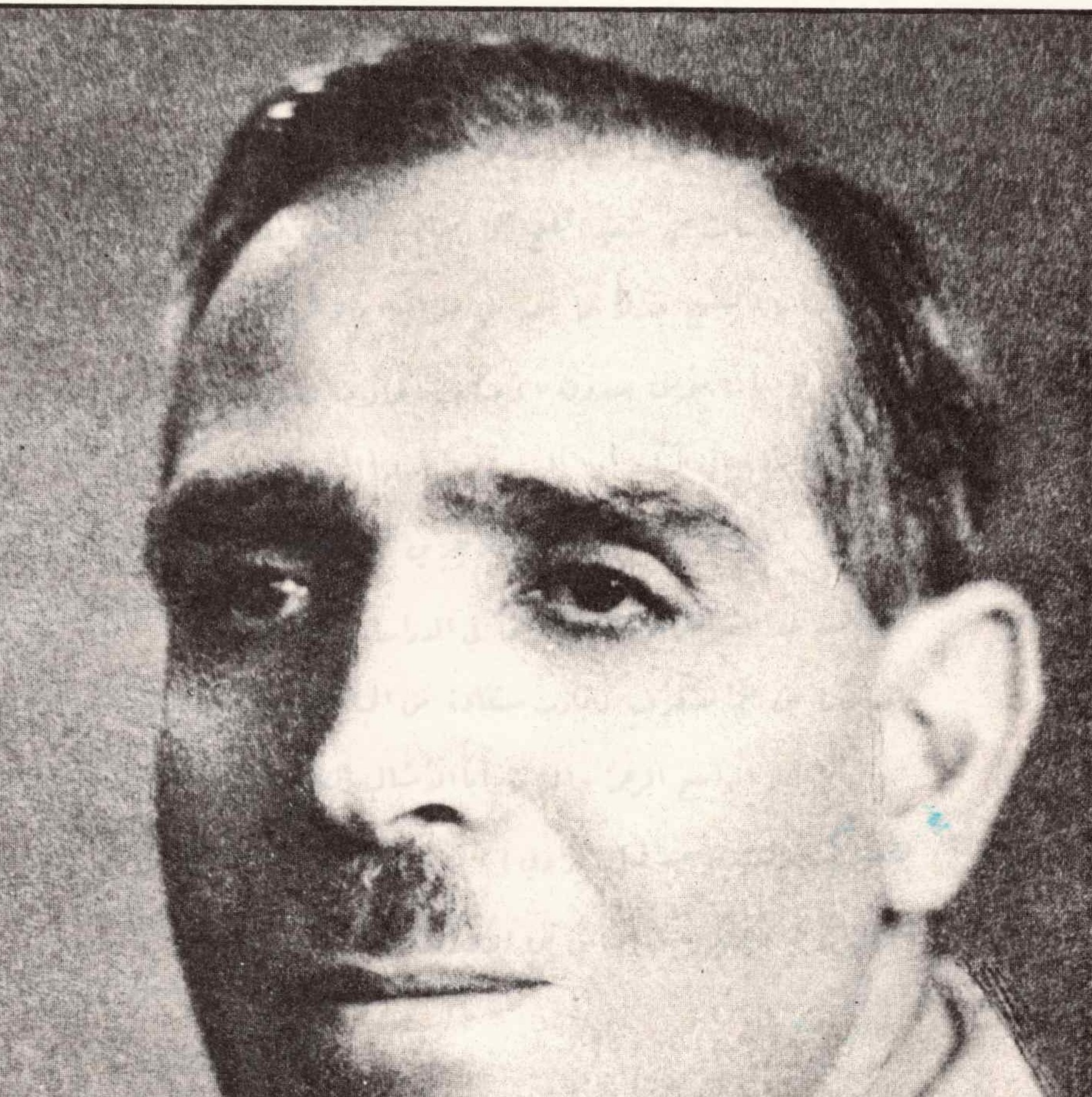
وإنه لإنسان مؤمن صدوق ، وصاحب أعمال صالحات لا يشوبها كدر .

ومن توفيق الله تعالى إياه أن ألهم تدوين هاذا السفر ، وصنوه كتاب البادية " ليكونا له لسان صدق في الآخرين " ، وكلاهما فذٌ في موضوعه ومضامينه في اللغة العربية ، يسدّ فراغاً في الدراسات التاريخية الحديثة ، وقد نجما من علم مستطرف وتجارب مستفادة من الحياة ..

رحم الله الواسع الرحمة والمثوبة أبا الأشبال الطيبين كطيبة خُلُقاً وسيرةً ، السيد (عبدالجبار الراوي) ، وأطاب ذكراه ، وسلامٌ عليه في الخالدين ، ويوم ينسل الناس من الأجداث إلى ربّ العالمين .

[توقيع]

٢٧ شهر رجب ١٤١٤هـ



٧و٩٥٦
ر٢٩٩ الراوي، عبدالجبار
مذكرات عبدالجبار الراوي، عبد الجبار الراوي
بغداد ـ مطبعة الراية، ١٩٩٤
ص،٢٤ سم
١ ـ العراق ـ تاريخ، ١٩١٦ ـــ ١٩٥٨
٢ـ الراوي، عبدالجبار (مدير شرطة عام)
أـ العنوان
م.و ١٦١ / ١٩٩٤

المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ١٦١ لسنة ١٩٩٤



عبدالجبار عبدالله احمد الراوي:

● ولد في راوة سنة ١٨٩٨.

● شارك في الحرب العالمية الأولى ضابطاً في الجيش العثماني سنة ١٩١٦، وجرح اثناء حصار (الجنرال تاونزند) في الكوت، ومنح وسام الحرب.

● انضم الى الثورة العربية في سنة ١٩١٧، وعين في جيشها الشمالي برتبة ملازم اول، وتولى فيه وفي جيش الحكومة العربية في الشام واجبات مختلفة. وبعد سقوط دمشق في يد الجيش الفرنسي، عاد الى العراق.

● انتمى الى الجيش العراقي عند تأسيسه في سنة ١٩٢١ برتبة ملازم اول، ونقل الى الخدمة في الشرطة سنة ١٩٢٢ لقيادة بيرق الهجانة الشمالية، وتدرج في الوظائف والرتب من معاون مدير شرطة الى مدير الشرطة العام برتبة (فريق شرطة)، كما عهدت اليه وظائف: مدير ادارة البادية، و(متصرف لواء) الحلة، و(متصرف لواء) كربلاء، ومدير السجون العام، وعميد كلية الشرطة، واحيل على التقاعد سنة ١٩٥٥.

● منح الأوسمة العربية التالية: نوط معان، ونوط ذكرى الاستقلال، ووسام النهضة، ووسام الرافدين.

● انتخب نائباً في المجلس النيابي سنة ١٩٥٨، واختير لعضوية مجلس (الأتحاد العربي).

● مؤلفاته: كتاب «البادية» وطبع ثلاث طبعات، وكتاب «احكام من القرآن» وطبع طبعتين، ومخطوط بعنوان «من ثمرات المطالعة».

● توفي في بغداد في ١٩٨٧/١٢/٢٦، ودفن في مقبرة الكرخ

الغلاف: ليث متي

MEMOIRS: ABDUL-JABBAR AL-RAWI, (1898-1987).

مطبعة الراية ـ بغداد
١٩٩٤